



جمهورية مصر العربية

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بإنشاء نقابة التجاريين

الطبعة الرابعة المعدلة

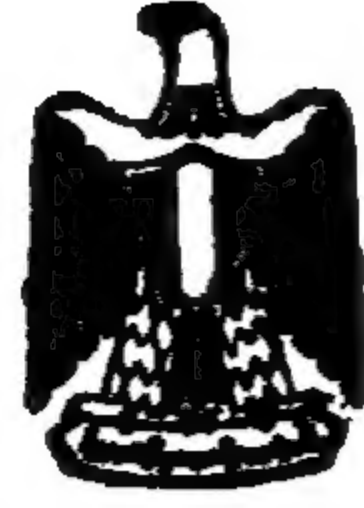
التمن ٧٥٠ قرش

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٩٦





جمهورية مصر العربية

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

لنقابة التجار

الطبعة الرابعة المعدلة

إعداد ومراجعة
الإدارة العامة للشئون القانونية بالهيئة

أ. ق. هـ
الهيئة العامة للشئون القانونية
بالتعاون مع

١٩٩٦

تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم لجمهور
التعاملين معها الطبعة الرابعة من هذا الكتاب الذى يضم القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجارين بعد نفاذ الطبعة
الثالثة المعدلة .

كما يضم هذا الكتاب أيضا قرارات أخرى هامة .

والله نسال التوفيق والسداد

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / ابراهيم السيد البهنساوى

الفهرس

صفحة

- ١ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ٣
- ٢ - المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ ... ٢٠
- ٣ - المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ ... ٢٢
- ٤ - مراسيم ٢٥
- ٥ - قرارات وزير التجارة والصناعة ٣٥
- ٦ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجاريين ٦٧
- ٧ - المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ... ١٢٠
- ٨ - قرار وزير المالية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ... ١٠٨
- ٩ - قرار وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ باصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ... ١٠٩

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

١ - السجل العام وشروط القيد فيه

مادة ١ - لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة الا من كان اسمه مقيدا فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة ، ويشمل هذا السجل ثلاثة جداول :

- (أ) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين .
- (ب) جدول المحاسبين والمراجعين .
- (ج) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين .

وتتم مزاولة هذه المهنة بالصفة الشخصية للمحاسب والمراجع . ويحظر على المحاسب أو المراجع أن يستعمل فى مزاولة المهنة اسما لشخص معنوى أو مكتب أو مؤسسة للمحاسبة أو المراجعة (١) .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالأحكام الأخرى الواردة فى هذا القانون يشترط للقيد فى السجل العام أن يكون الطالب .

(*) الوقائع المصرية العدد (٨١) فى ١٩٥١/٩/٥

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الأولى أضيفت بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرر فى ١٩٥٤/٨/٢٦

(١) مصرياً مقيماً في (المملكة المصرية) (**)

(٢) كامل الأهلية المدنية .

(٣) حسن السمعة ، لم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف .

مادة ٣ - استثناء من حكم المادة السابقة ، يعفى من شرط الجنسية :

(١) المشتغلون بالمحاسبة أو المراجعة في مصر عند العمل بهذا القانون والذين تتوافر فيهم الشروط الأخرى للقيّد بالسجل .

(٢) أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية المقيّدون بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - ملغى (١) .

(**) يلاحظ أنه في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ألغيت الملكية في مصر وأعلنت الجمهورية ومن ثم تكون الإقامة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٢) هي الإقامة في جمهورية مصر العربية .

(١) المادة (٤) ألغيت بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ - وكانت قبل الالفاء :

مادة ٤ - يجوز لمؤسسات المحاسبة والمراجعة بمصر أن تستبدل بأعضائها من الأجانب أعضاء آخرين منهم ويشترط في هذه الحالة :

(١) أن يكون المستبدل عضواً بجمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية .

(ب) ألا تقل نسبة المصريين بين أعضائها عن النصف .

(ج) أن يكون قانون الدولة التي ينتمى إليها الأجنبي يجيز المعاملة بالمثل .

ولا يجوز للعضو الأجنبي المستبدل مزاولة المهنة إلا بعد قيد اسمه في الجدول ومحو اسم المستبدل به .

مادة ٥ - ملغى (١) •

(١) جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين

مادة ٦ - يشترط للقيّد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين أن يكون الطالب حاصلاً على أحد المؤهلات الآتية :

(١) دبلوم مدرسة التجارة العليا •

(٢) بكالوريوس التجارة من شعبة المحاسبة •

(٣) بكالوريوس المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية •

(٤) بكالوريوس التجارة من شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب ويشترط في هذه المؤهلات أن تكون قد منحت للطالب من أحد معاهد التعليم المصرية •

(٥) شهادة من أحد المعاهد الأجنبية تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة لأحد المؤهلات الأربعة السابقة •

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة السابقة يقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين •

(١) الحاصلون على بكالوريوس التجارة من غير شعبة المحاسبة أو شعب إدارة الأعمال مع دبلوم معهد الضرائب أو من يحصل على هذه المؤهلات قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

(١) المادة (٥) ألغيت بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ وكانت قبل
الالفناء :

مادة ٥ - على المؤسسات المذكورة في المادة السابقة أن تقدم لوزارة التجارة والصناعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون بياناً بأسماء أعضائها وجنسية كل منهم ومؤهلاته •

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتحديد تلك المؤسسات وعند المحاسبين والمراجعين الأجانب الملحقين بها وقت العمل بهذا القانون واسم كل منهم وجنسيته ومؤهلاته •

(٢) من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية .

(٣) من حصل قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم المعهد العالي للتجارة .

(ب) جدول المحاسبين والمراجعين

مادة ٨ - يشترط لتقل اسم الطالب من جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين الى جدول المحاسبين والمراجعين أن يكون قد أمضى مدة التمرين المجلدة بعد في أعمال المحاسبة والمراجعة :

(أ) ثلاث سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٦

(ب) أربع سنوات للحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٧

(ج) خمس سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه في البند ٢ من المادة ٧

(د) ست سنوات للحاصلين على المؤهل المنصوص عليه في البند ٣ من المادة ٧ ، وتخفّض هذه المادة الى خمس سنوات للحاصلين منهم على دبلوم معهد الضرائب .

مادة ٩ - يشترط في التمرين أن يكون الطالب قد زاول فعلا أعمال المحاسبة أو المراجعة بصورة جدية وبدون انقطاع طوال المدة في مكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المقيدين بالسجل .

وربّت التمرين بشروطه بشهادة من المحاسب أو المراجع الذي قضى الطالب مدة التمرين بمكتبه .

مادة ١٠ - يجب من مدة التمرين كل زمن قضاء الطالب في وظيفة مساعد مفتش بديوان المحاسبة أو مساعد مأمور أو محاسب

مفتش بمصلحة الضرائب ، أو خبير محاسب بوزارة العدل ، أو مدرس لمهنة المحاسبة أو المراجعة في أحد معاهد التعليم الحكومية ، أو رئيس حسابات في إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو في أي عمل آخر يعتبر قليلا لهذه الوظائف بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٥) .

ويحسب من مدة التمرين كذلك كل زمن قضاء الطالب في مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة في مكتبه الخاص قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة من هذا القانون يقيد بجدول المحاسبين والمراجعين مباشرة :

(١) أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية .

(٢) الحاصلون على أحد المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٦) والبند الأول من المادة (٧) من هذا القانون ، وإذا كانوا قد زاولوا المهنة المدة المنصوص عليها في المادة (٨) بمكاتبهم الخاصة أو بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٣) من اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة في مراجعة حسابات ثلاث شركات مساهمة على الأقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٤) الحاصلون على دبلوم التجارة المتوسطة الذين زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٥) الخبراء الحسابيون الذين زاولوا مهنتهم أمام المحاكم المصرية لمدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن تقرر اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٥) كفايتهم العملية والطبية لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

(٦) الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم للتجارة المتوسطة على الأقل أو على شهادة من أحد المعاهد الأجنبية التي تقرر وزلة المعارف العمومية باتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة للمؤهل المذكور وشغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار إليها فى المادة (١٥) وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين

مادة ١٢ - يقيد فى جدول مساعدى المحاسبين والمراجعين :

(أ) الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على دبلوم التجارة المتوسطة على الأقل أو على شهادة من أحد المعاهد الأجنبية التي تقرر وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة اعتبارها معادلة للمؤهل المذكور بشرط أن يكونوا قد زاولوا بدون انقطاع مهنة المحاسبة أو المراجعة فى مكاتبهم الخاصة ، أو كانوا مقيدين بجدول الخبراء المحاسبين أمام المحاكم المصرية، أو شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المصالح الحكومية أو المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار إليها فى المادة (١٥) وذلك لمدة سنتين على الأقل سابقتين على تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) غير الحاصلين على أحد المؤهلات الدراسية المنصوص عليها فى البند السابق والذين يتوافر فيهم أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكونوا قد اشتغلوا بمكاتبهم الخاصة بمراجعة حسابات شركات المساهمة مدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٢) أن يكونوا قد شغلوا بدون انقطاع وظيفة رئيس حسابات إحدى المؤسسات المالية أو التجارية أو الصناعية أو التعاونية العامة أو أى عمل مماثل يصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المشار إليها فى المادة (١٥) مدة سبع سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٣) أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة سبع سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

(٤) أن يكونوا قد زاولوا مهنة المحاسبة أو المراجعة بمكاتبهم الخاصة مدة ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ العمل بهذا القانون وأدوا بنجاح الامتحان الابتدائى المشار إليه فى المادة (١٤) .

مادة ١٣ - لمساعدى المحاسبين والمراجعين قبل أسمائهم الى جدول المحاسبين والمراجعين اذا قضوا فى مزاولة المهنة بهذه الصفة مدة ثلاث سنوات على الأقل وأدوا بنجاح الامتحان النهائى المشار اليه فى المادة (١٤) ويعمل بأحكام هذه المادة مدة سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

على أنه اذا كان مساعد المحاسب أو المراجع ممن تنطبق عليهم الفقرة «أ» والبنود ٣، ٢، ١ من الفقرة «ب» من المادة (١٢) قد أمضى قبل تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على الحد الأدنى المقرر له فى تلك المادة استقطعت الزيادة من مدة السنوات الثلاث الواردة فى الفقرة السابقة .

مادة ١٤ - تنظم بمرسوم ، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٥) ، اجراءات الامتحانات الابتدائي والنهاي من حيث تحديد ادوار الامتحانات ومواعيدها وأماكنها ومواردنا ورسم دخولها ، على ألا يزيد هذا الرسم على خمسة جنيهات للامتحان الابتدائي وعشرة جنيهات للامتحان النهائي .

ويصدر باختيار المتجنيين لكل دور قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير المعارف العمومية .

٢ - اجراءات القيد في السجل

مادة ١٥ - تقدم طلبات القيد في أحد الجداول الثلاثة للجنة القيد وتؤلف هذه اللجنة من :

رئيسا	• وكيل وزارة التجارة والصناعة • • • • •
	• وكيل ديوان المحاسبة أو نائبه عند غيابه • • •
	• مستشار الدولة بقسم الرأى للإدارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة أو نائبه عند غيابه • • •
	• مدير عام مصلحة الضرائب أو نائبه عند غيابه •
أعضاء	• رئيس الغرفة التجارية المصرية لمدينة القاهرة أو نائبه • • • • •
	• ثلاثة من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة لمدة سنتين ، ويجوز تجديد تعيينهم •

وتكون مداوالات اللجنة صحيحة بحضور ستة من أعضائها، وتصلى القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجع الجائب الذى ينضم اليه الرئيس .

مادة ١٦ - يجب أن يتضمن طلب القيد اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاولة المهنة .

ويجب أن ترفق بالطلب الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي الحالات التي يشترط فيها القانون أن يكون الطالب قد زاول المهنة في مكتب باسمه الخاص يجب عليه أن يثبت جدية مزاويلته المهنة بتقديم مستندات رسمية من مصلحة الضرائب أو غيرها من الجهات الحكومية المختصة .

مادة ١٧ - تقرر اللجنة ، بعد التحقق من توافر الشروط في الطلب قيد اسمه في السجل .

وإذا رأت اللجنة عدم توافر الشروط في الطلب وجب عليها أن تؤجل الفصل في طلبه وأن تعلن الطالب بالحضور أمامها بكتاب موجه عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله قبل الفصل في الطلب .
ويجب أن يكون قرار اللجنة برفض الطلب مسبباً .

ويجب على اللجنة أن تفصل في كل طلب في مدى أربعة أشهر من تاريخ تقديمه ، وأن تعلن الطالب بقرارها فور صدوره بالطريقة المتقدمة ذكرها والا اعتبر الطلب مقبولا ، ويستثنى من ذلك من كانوا يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القانون فهؤلاء تمتد فترة الفصل في طلباتهم ويمتدرون في مزاولة المهنة إلى أن يصدر قرار في شأن قيد أسمائهم في السجل ، وذلك بشرط تقديم الطلب خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ١٨ - إذا رفض الطلب لمؤسسة للطلاب ، فلا يجوز له إعادة طلبه إلا بعد مضي خمسة سنوات من تاريخ رفض طلبه إذا أثبت حسن سمعته طوال هذه المدة ، كما يجوز له إعادة الطلب بمجرد رد اعتباره بحكم قضائي .

أما إذا كان رفض الطلب لعدم توافر شرط آخر جاز للطلاب إعادة طلبه بمجرد توافر هذا الشرط .

مادة ١٩ - رسم القيد بالسجل جنية واحد للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين تحت التمرين ، وجدول المساعدين ، وخمسة جنيهات للقيد في جدول المحاسبين والمراجعين .
وتسلم شهادة القيد بدون رسم .

وتعطى صور من قرارات اللجنة والسجل أو شهادات مستخرجة منها لمن يطلبها مقابل رسم قدره جنية واحد .

مادة ٢٠ - تقوم وزارة التجارة والصناعة بنشر بيان سنوى بأسماء المزاويل لمهنة المحاسبة والمراجعة المقيدة أسمائهم في السجل العام .

٣ - حقوق المحاسبين والمراجعين وواجباتهم

مادة ٢١ - للمحاسب والمراجع تحت التمرين اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة ما عدا شركات المساهمة ، وحسابات الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الذين لا يزيد رأس مال الواحد منهم على عشرة آلاف جنية أو لا تزيد أرباحه السنوية على ألف جنية وفقا لآخر ميزانية اعتمدها أو ربط أقرته مصلحة الضرائب وكذلك اعتماد حسابات الممولين الخاضعين للضريبة العامة على الأيراد إذا كان أيراد الواحد منهم لا يجاوز عشرة آلاف جنية في العام وفقا لآخر اقرار تم ربط الضريبة عليه ، وله أن يحضر عن هذه الشركات وهؤلاء الممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها من جهات الإدارة .

وليس للمحاسب أو المراجع تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه الخاص ، ولا يجوز له أن يباشر باسمه عملاً من الأعمال الخارجة عن اختصاصاته بمقتضى الفقرة السابقة أو الحضور فيها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها ، وإنما يكون ذلك باسم المحاسب أو المراجع الذي التحق بمكتبه وبطريق النيابة عنه .

مادة ٢٢ - لمساعد المحاسب أو المراجع اختصاص المحاسبين أو المراجع تحت التمرين المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

وله أن يفتح مكتباً باسمه الخاص ، ولكن ليس له أن ينوب عن المحاسبين أو المراجعين في أعمالهم الخارجة عن هذا الاختصاص .

مادة ٢٣ - إذا كان المحاسب أو المراجع تحت التمرين ، أو مساعد المحاسب أو المراجع ، يباشر في تاريخ العمل بهذا القانون عملية تزيد على النصاب المحدد له فيه ، فلا تسرى عليه الأحكام المحددة للاختصاص إلا ابتداء من حسابات السنة المالية التالية لآخر سنة مالية كان يباشر حساباتها عند صدور هذا القانون .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٥ يكون للمحاسب أو المراجع حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات المولدين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو لضريبة الماسة على الإرادة اطلاقاً ، وله الحضور عن الشركات والمولدين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها .

مادة ٢٥ - يشترط في المحاسب أو المراجع لاعتماد ميزانيات شركات المساهمة :

(١) أن يكون ممن ينطبق عليهم أحد البندين ١ أو ٣ من المادة ١١

أو .

(٢) أن يكون قد زالول المهنة ككتّيب أو مراجع في مكتب لحسابه الخاص مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ قيده بهذه الصفة .
ويحسب من هذه المدة الزمن الذي قضاء المحاسب أو المراجع في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون .
ويسرى حكم هذه المادة بالنسبة الى شركات المساهمة القائمة عند تاريخ العمل بهذا القانون ابتداء من حسابات السنة المالية التالية لتاريخ العمل به .

مادة ٢٦ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز لمن كان يزاول مهنة المحاسبة أو المراجعة في مكتب لحسابه الخاص عند تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتوافر فيه أحد الشرطين المنصوص عليهما فيما أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون طلبا للجنة المنصوص عليها في المادة (١٥) للترخيص له باعتماد ميزانيات شركات المساهمة والحضور عنها أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها .

ولا يقبل الطلب الا اذا توافرت في الطالب الشروط الواردة في المادتين ٢ و ٦ وكذلك الشروط التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المذكورة . ويكرن قرار اللجنة في الطلبات نهائيا .

مادة ٢٦ مكرر (١) - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية ، لا يجوز أن يحضر أمام مصلحة الضرائب أو لجان الطعن وما في حكمها أو خبراء وزارة العدل أو خبراء الجداول الا الأشخاص المقينة أسماؤهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين وأقارب ذوي الشأن لغاية الدرجة الرابعة وأزواجهم .

(١) المادة ٢٦ مكررا أضيفت بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر في ١٤/٨/١٩٥٥

ويتوب هؤلاء المحاسبون والمراجعون بعضهم عن البعض في الحضور أمام الجهات المذكورة .

مادة ٢٧ - لا يجوز لمن قيد اسمه في السجل العام للمحاسبين والمراجعين الاشتغال بمهنة أخرى ، أو القيام بأي عمل تجارى ، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من لجنة القيد .

ولا يجوز له أن يحاول الحصول على عمل من أعمال مهنته بطريق الاعلان أو بأى طريق يعتبر مغلا بكرامة المهنة .

ولا يجوز له أن يكون مراقبا لحسابات أى شركة مساهمة اشترك فى تأسيسها أو عضوية مجلس ادارتها أو اشتغل فيها بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى .

كما لا يجوز له أن يكون شريكا لأحد الأشخاص المذكورة صفاتهم فى الفقرة السابقة أو موظفا لديه أو من ذوى قرابه حتى الدرجة الرابعة، ويمتد هذا الحظر الى من يكون أيضا شريكا بأية صورة لأحد هؤلاء الأشخاص أو موظفا لديه .

وفى جميع الحالات التى يشترط فيها القانون أن يكون المحاسب أو المراجع مصريا يحظر عليه أن يكون شريكا بأية صورة لأحد الأجانب أو موظفا لديه .

وتسرى أحكام هذه الفقرة ابتداء من حسابات السنة المالية التى تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ويوقع باطلا كل عمل يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة (١) .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ اضيفت بالقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٢٨ - يجب على كل من قيد اسمه في السجل العام للمحاسبين والمراجعين أن يخطر وزارة التجارة والصناعة في ظرف ثلاثين يوما بعنوان مكتبه أو المكتب الذي التحق به للتمرين فيه • وكذلك عند كل تغيير دائم لعنوان المكتب •

وعليه أن يذكر رقم قيده بالجدول ونوع الجدول المقيّد فيه في جميع المكاتبات والمطبوعات والشهادات التي تصدر منه •

٤ - العقوبات التأديبية

مادة ٢٩ - ملغى (١) •

مادة ٣٠ - ملغى (٢) •

مادة ٣١ - ملغى (٣) •

مادة ٣٢ - ملغى (٤) •

مادة ٣٣ - ملغى (٥) •

مادة ٣٤ - إذا فقد أحد المقيدين في السجل أحد شروط الأهلية المنصوص عليها في هذا القانون أحال وزير التجارة والصناعة أمره الى لجنة القيد منعقدة بهيئة مجلس تأديب لينظر في شأنه وليأمر عند الاقتضاء بسحو اسمه من السجل •

مادة ٣٥ - ملغى (٦) •

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، الفيت
بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وكانت قبل الالغاء :
• مادة ٢٩ - يحاكم تأديبيا كل من زاول المهنة على وجه يخالف
أحكام هذا القانون •

مادة ٣٠ - العقوبات التأديبية هي :

(١) الانذار •

(٢) التوبيخ •

... ..

(٣) الحرمان من مزاولة المهنة لا تزيد على سنتين .

(٤) محو الاسم من السجل .

مادة ٣٢ - ترفع الدعوى التأديبية بقرار من وزير التجارة والصناعة أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القانون منعقدة بهيئة مجلس تأديب .

مادة ٣٢ - يعلن للمتهم بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بخمسة عشر يوما مبينا فيه تاريخ انعقاد المجلس ومكانه وملخص التهمة المنسوبة اليه .

ويجوز للمتهم الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ، على أن لمجلس التأديب أن يكلف المتهم الحضور شخصيا متى رأى لزوما لذلك .

ويجوز للمجلس بهيئته كاملة ، أو بمن يندبه من أعضائه ، تحقيق التهمة وسماع شهادة الشهود عند الاقتضاء ويكون للمجلس أو لمن يندبه سلطة القضاء في التحقيق ، على أن توقيع العقوبات على الشهود يظل من اختصاص القضاء .

مادة ٣٣ - تكون جلسات مجلس التأديب سرية وتصدر قراراته علنا بأغلبية الآراء ويشترط لصحة مداولاته أن يحضرها مستشار الدولة ولصحة قراراته أن تكون مسببة .

وإذا لم يحضر المتهم أمام المجلس بعينه اعلانه جاز الحكم في غيبته وللمتهم المعارضة في الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة والصناعة .

ويكون اعلان الأحكام بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٢ .

مادة ٣٥ - يجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه لمخالفته أحكام هذا القانون أن يطلب من مجلس التأديب ، بعد مضي خمس سنوات من تاريخ القرار إعادة اسمه في السجل .

وإذا كان قرار المحو لفقد المحكوم عليه شرط حسن السمعة جاز له طلب إعادة قيد اسمه بمجرد صدور الحكم برد اعتباره أو بمجرد صدور الأمر بالمفو عنه عفوا شاملا .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالعس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص اسمه غير مقيّد بالسجل العام أو شطب اسمه بعد قيده يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحصل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة ، وكذلك كل شخص يتحل لنفسه لقب محاسب أو مراجع وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات ويأمر كذلك بنشر الحكم ثلاث مرات في صحيفتين يعينهما ، وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٧ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش كل من يخالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون .

مادة ٣٨ (١) - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة الشركات والملكية الصناعية والتسجيل الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

وللموظفين الفنيين من درجة مساعد مأمور على الأقل بمصلحة الضرائب صفة الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٩ - على وزراء التجارة والصناعة والمالية والمعارف العمومية والعدل كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .

(١) المادة ٣٨ مستبدلة بالقانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر في ١١/٢٥/١٩٥٤ وكانت قبل الاستبدال :

مادة ٣٨ - يكون لفتشى مصلحة التجارة وإدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ولفتشى مصلحة الضرائب بوزارة المالية صفة رجال الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون .

ويصلو وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذهم، ويصل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزة في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٠ (١٥ سبتمبر
سنة ١٩٥١) .

فأمر

بأمر حضرة صاحب الجلالة	وزير العدل	وزير المالية
رئيس مجلس الوزراء	عبد الفتاح الطويل	فؤاد سراج الدين
مفتي النحاس	وزير التجارة والصناعة	وزير المعارف العمومية
محمود سليمان غنم		عبد الحسين

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤

أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات على القانون المذكور .

وقد لاحظت الوزارة أن كثير من المحاسبين والمراجعين يعملون إلى استعمال اسم شخص معنوي أو مكتب أو مؤسسة للمحاسبة أو المراجعة في الوقت الذي يجب فيه أن يزاول المهنة محاسب أو مراجع بصفته الشخصية .

وترى الوزارة لحماية المحاسبين والمراجعين أن يحظر عليهم أن يكونوا مراقبي الحسابات أي شركة مساهمة اشتركوا في تأسيسها أو في عضوية مجلس إدارتها أو اشتغلوا فيها بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري على أن ينطبق هذا الحظر على المحاسب والمراجع إذا كان مراقب الحسابات شريكا لأحد هؤلاء الأشخاص أو موظفا لديه أو ذوى قرياه حتى الدرجة الرابعة ويمتد هذا الحظر إلى من يكون شريكا بأية صورة لأحد هؤلاء المحاسبين والمراجعين أو موظفا لديه .

ولما كانت بعض القوانين القائمة تشترط في بعض الحالات أن يكون المحاسب أو المراجع مصريا فقد رأت الوزارة لتحقيق نفس الغرض المقصود من فرض هذا القيد أن تحظر على المحاسب أو المراجع أن يكون شريكا بأية صورة لأحد الأجانب أو موظفا لديه .

وينص المشروع على إلزام المحاسب والمراجع بخطر وزارة التجارة والصناعة بأسماء الشركات أو التروع أو المكاتب التي قبل اعتماد ميزانياتها

وعلى أن تصد الوزارة سجلا تقيده فيه هذه البيانات - وينظم طريقة
الاخطار والتقييد في السجل والاطلاع عليه قرارا يصدره وزير التجارة
والصناعة حتى يمكن للشركات والفروع والمكاتب المشار اليها معرفة عدد
الشركات التي يقبل المحاسب اعتماد ميزانياتها

وقد رتب مشروع القانون البطلان في حالة مخالفة أحكام المادة
الثانية وقد أعلنت الوزارة مشروع قانون يقرر هذه الأحكام وروعي فيه
اعطاء مهلة لتطبيق حكم المادة الثانية منه تبدأ من حسابات السنة المالية
التي يبدأ بعد تاريخ العمل بالمشروع المقترح .

وتتشرف وزارة التجارة بعرض مشروع القانون المرفق على مجلس
انوزراء مفرغا في الضيغة التي أقرها مجلس الدولة للموافقة عليه
وامتصاداره .

وزير التجارة والصناعة

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤

تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه « يكون لمفتشى مصلحة التجارة ومصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ولمفتشى مصلحة الضرائب بوزارة المالية صفة رجال الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون » .

ولما كان التنظيم الجديد لوزارة التجارة والصناعة الذي صدر به مرسوم في أول يوليو سنة ١٩٥٤ قد نقل اختصاص مراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الى « مصلحة الملكية الصناعية والتسجيل » بدلا من « مصلحة التجارة » وكان علاوة على ذلك نص المادة ٣٨ المشار اليه يقهر صفة رجال الضبط القضائي على المفتشين فحسب بمصلحة التجارة والضرائب وبمصلحة الشركات مما قد يتعذر معه اثبات المخالفات التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون المذكور خارج مدينة القاهرة ، وهي دائرة أعمال المفتشين المذكورين .

فقد اقتضى الأمر تعديل أحكام المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بمنح صفة الضبط القضائي لطائفة أخرى من الموظفين حتى يمكنهم اثبات المخالفات التي تقع بالبنادر أو المراكز بالمخالفة لأحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ولذلك فقد أعلنت الوزارة مشروع هذا القانون ويقتضى باستبدال المادة ٣٨ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بالنص الآتي « يكون للموظفين اثنين بمصلحة الشركات والملكية الصناعية والتسجيل

بوزارة التجارة والصناعة الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره والموظفين الفنيين من درجة مساعد مأمور على الأقل بمصلحة الضرائب صفة الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون » .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

وزير التجارة والصناعة

موانع

مرسوم

بتنظيم اجراءات الامتحانات الابتدائي والنهائي المنصوص
عليهما في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

بمقتضى الاطلاع على المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وبعد أخذ رأى لجنة القيد ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء •

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يعقد الدور الأول لكل من الامتحان الابتدائي والنهائي
في يوم السبت الأخير من شهر أبريل والدور الثاني في يوم السبت
الأخير من شهر نوفمبر من كل سنة ؛

وتعبر الامتحان في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول •

مادة ٢ - تكون مدة الامتحان الابتدائي ثلاثة أيام ، منها يومان
لمادتي المحاسبة والضرائب ويوم لمادتي المراجعة والمعلومات العامة ،
وتكون مدة الامتحان النهائي أربعة أيام ، منها يومان لمادة المحاسبة
ويوم لمادة المراجعة ويوم لمادتي الضرائب والمعلومات العامة •

(١) الوقائع المصرية العدد ١٤ في ١٩٥٢/١/٢١

ويكون الزمن المخصص للإجابة في كل يوم ثلاث ساعات •

ويجرى الامتحان بنظام الأرقام السرية •

مادة ٣ - يعقد الامتحان في تمام الساعة التاسعة صباحا ولا يجوز للطلاب أن يدخل الامتحان اذا تأخر أكثر من عشر دقائق •

مادة ٤ - يمتحن الطالب تحصيليا في مواد المحاسبة والضرائب والمراجعة والمعلومات العامة طبقا للبرقامج رقم (أ) المرافق بالنسبة الى الامتحان الابتدائي ورقم (ب) المرافق بالنسبة الى الامتحان النهائي •

مادة ٥ - يقدم طلب دخول الامتحان الى لجنة القيد في موعد لا يجاوز آخر يناير بالنسبة الى امتحان الدور الأول وفي موعد لا يجاوز آخر أغسطس بالنسبة الى امتحان الدور الثاني :

ويجب أن ترافق الطلب الأوراق التي تثبت توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الطالب •

مادة ٦ - تفحص لجنة القيد الطلبات المقدمة للتحقق من توافر الشروط وتخطر الطالب بقرارها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل بدء الامتحان بثلاثة أسابيع على الأقل •

مادة ٧ - يكون رسم دخول الامتحان الابتدائي خمسة جنيهات والنهائي عشرة جنيهات وذلك عن كل دور ويجب أن يؤدي قبل تاريخ عقد الامتحان بأسبوعين على الأقل على أن يقدم الطالب في ذات الوقت صورة الاخطار المنصوص عليه في المادة السابقة •

مادة ٨ - تكون النهاية انكبرى للدرجات لكل مادة ١٠٠ درجة ولا يعتبر الطالب ناجحا في الامتحان الا اذا حصل على ٥٠٪ من النهاية الكبرى للدرجات في كل مادة وعلى ٦٠٪ من المجموع الكلى

مادة ٩ - يعلن الطالب بنتيجة الامتحان بكتاب موصى عليه مصحوب
بعلم الوصول .

مادة ١٠ - يسمح للطالب الذى يرش فى الامتحان أو يتخلف عنه
فى أى مادة أن يدخل الدور الثانى على أن يمتحن فى جميع المواد .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والمعارف العمومية كل
فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣١٧ (١٤ يناير
سنة ١٩٥٢) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية	وزير التجارة والصناعة	رئيس مجلس الوزراء
طه حسين	محمود سليمان غنام	مصطفى النحاس

برامج خرف « أ »

للامتحان الابتدائي

أولاً - المحاسبة :

(١) المبادئ العامة للمحاسبة المتعلقة بأعداد الحسابات الختامية لتحديد مجمل الأرباح وصافي الأرباح والحسابات المتعلقة بذلك ثم الميزانية العمومية •

(٢) المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية •

(٣) القيود الخاصة بالكمبيالات والمستندات وما شابهها •

(٤) حسابات بضاعة الأمانة •

(٥) حسابات المشاركة •

(٦) حسابات شركات الأشخاص •

(أ) تكوين الشركة وحسابات رأس المال والحسابات

الجارية •

(ب) الحسابات الختامية والميزانية العمومية •

(ج) الحسابات الخاصة بتصفية تلك الشركات •

(٧) امسالك الدفاتر •

(أ) أنواع الدفاتر المستعملة •

(ب) أغراضها وكيفية استعمالها •

ثانياً - الضرائب :

المأم عام بقوانين الضرائب المعمول بها وتطبيقات عملية على هذه

القوانين وخصوصاً فيما يتعلق بضريبة الأرباح التجارية والصناعية •

ثالثا - المراجعة :

- (أ) معنى المراجعة وأغراضها والفرق بينها وبين المحاسبة .
- (ب) أنواع المراجعة .
- (ج) كيفية مراجعة الحسابات المختلفة .
- (د) المبادئ العامة للمراجعة فيما يتعلق بتحديد الأرباح الصافية
تحديدا صحيحا وما يتبع ذلك من المبادئ الخاصة بتحقيق
الأصول والخصوم من حيث التقويم أو الوجود .

رابعا - معلومات عامة :

- محصورة فيما يصادفه المحاسب في المؤسسات المالية والتجارية
والصناعية والتعاونية العامة من أمور لها علاقة بالمحاسبة أو الإدارة أو
التنظيم .

برنامج حرف «ب»

للامتحان النهائي

أولا - المحاسبة :

(أ) المبادئ المتصلة بالمحاسبة :

(١) المبادئ الفنية المتعلقة بأعداد الحسابات الختامية والميزانية

العمومية •

(٢) الغرض من الحسابات الختامية والغرض من الميزانية العمومية •

(٣) الحسابات الكلية •

(٤) حسابات الفروع وحسابات الأقسام •

(٥) حسابات بضاعة الأمانة وحسابات المحاسبة •

(٦) حسابات الجمعيات والنوادي وما شابهها •

(٧) حسابات ذوي المهن الحرة •

(٨) الاستهلاك - أنواعه والغرض منه •

(٩) الاحتياطات - أنواعها وكيفية تكوينها والغرض منها •

(ب) حسابات التكلفة :

(١) المبادئ العامة لحسابات التكلفة •

(٢) أغراض حسابات التكلفة •

(٣) أنواع حسابات التكلفة ومزايا كل نوع •

(٤) النظريات الخاصة بعناصر التكاليف وتحديدتها •

(٥) تطبيقات عملية لاستخراج ثمن التكلفة لأهم الصناعات •

(ج) حسابات شركات الأشخاص من حيث :

- (١) تكوينها •
- (٢) حساباتها الختامية وميزانياتها •
- (٣) تصفياتها •
- (٤) اندماجهما •
- (٥) خروج وانقصال الشركاء •
- (٦) شهرة المحل •

(د) حسابات شركات المساهمة :

- (١) تكوينها •
- (٢) حساباتها الختامية وميزانياتها العمومية •
- (٣) تصفياتها •
- (٤) اندماجهما •
- (٥) زيادة رأس المال أو تخفيضه •
- (٦) إصدار السندات •
- (٧) استهلاك السندات •
- (٨) شهرة المحل •

ثانيا - الضرائب :

- (١) المأم تام بقوانين الضرائب المعمول بها •
- (٢) تطبيقات عملية على هذه القوانين وخصوصا فيما يتعلق بضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة الاستثنائية •

ثالثا - المراجعة :

- (١) أغراض المراجعة وأنواعها المختلفة •
- (٢) حقوق وواجبات ومسئولية المراجع •
- (٣) الطرق العملية في مراجعة أنواع الحسابات المختلفة •
- (٤) تقويم الأصول والخصوم وتحقيقها •
- (٥) الاستهلاك والاحتياطات ومركز المراجع بصيدها •
- (٦) الأرباح الصافية والأرباح القابلة للتوزيع •
- (٧) المراقبة الداخلية ومركز المراجع منها •
- (٨) الميزانية العمومية والحسابات الختامية وكيفية اظهارها •

رابعا - معلومات عامة :

محصورة فيما يصادفه المحاسب في المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والتعاونية العامة من أمور لها علاقة بالتنظيم أو الاحصاء أو المراقبة •

قرارات وزير التجارة والصناعة

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ والبند (٦) من المادة ١١ والبندين
(أ و ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وبموافقة لجنة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين بجلستها المنعقدتين
فى ٧ و ٢١ من شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعتبر نظيرا للوظائف المشار اليها فى المادة ١٠ والبند
(٦) من المادة ١١ والبندين (أ و ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ما يأتى :

(١) رئيس حسابات احدى الدوائر الزراعية الكبرى التى لها
دفاتر حسابية منتظمة وتعتبرها لجنة القيد فى مستوى المؤسسات المشابهة
اليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

(٢) خبير حسابى أمام المحاكم المصرية يكون قد زاول عمله فى
جدية وفعالية .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٢ فى ١٢/١٢/١٩٥١

(٣) مدير أحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١

(٤) مراجع أول بأحد مكاتب المحاسبة المعترف بها طبقا للقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١

- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
 - تحريرا في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٧١ (أول ديسمبر سنة ١٩٥١)
- محمود سليمان غنام

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ والبند (٦) من المادة ١١ والبندين (١، ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥١ ؛

وبموافقة لجنة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين بجلستها المنعقدة في ٤ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر رئيس الحسابات بأحد مجالس المديريات والمجالس البلدية نظيرا للوظائف المشار اليها في المادة ١٠ والبند (٦) من المادة ١١ والبندين (١ ، ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١)

محمود سليمان غنام

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥١ (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على البند (ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القرارات الوزارية رقم ٤٠٣ ورقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥١ ؛

وبموافقة لجنة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين بجلستها المنعقدة

في ٤ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر رئيس حسابات احدى المصالح الحكومية - نظيرا لوظائف المشار اليها في البند (ب فقرة ٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ١٧ ربيع الاول سنة ١٣٧١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١)

محمود سليمان غنام

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٦ في ١٩٥١/١٢/٢٠

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٣ (د)

في شأن اعتبار عمل مندوب وزارة التموين بشركة السكر نظيراً
للووظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة
مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعتبر عمل مندوب وزارة التموين بشركة السكر نظيراً
للووظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار إليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تحريراً في ٢٠ شوال سنة ١٣٧٢ (أول يولييه سنة ١٩٥٣)

بمجت بوى

وزارة التجارة والصناعة

القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٣ (٩)

في شأن اعتبار وظيفة رئيس قلم المراجعة بشركات المساهمة
التي لا يقل رأس مالها عن خمسين ألف جنيه نظيرة للوظائف
المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة التقييد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة الصادر بجلستها المنعقدة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فـرـد :

مادة ١ - تعتبر وظيفة رئيس قلم المراجعة بشركات المساهمة التي
لا يقل رأس مالها عن خمسين ألف جنيه نظيرة للوظائف المنصوص عليها
في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ٦١ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ (٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣) .

بهجت بدوي

وزارة التجارة والصناعة

رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٤

في شأن اعتبار عمل مفتش الحسابات بمراقبة البنوك المقايمة
بوزارة المالية والذي يكون مندوبا لدى تلك البنوك نظرا
للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة الصادر بجلستها المنعقدة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٤
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعتبر عمل مفتش الحسابات بمراقبة البنوك المقايمة
بوزارة المالية الذي يكون مندوبا للمراقبة لدى تلك البنوك نظرا
للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تحريرا في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤)

(*) الوقائع المصرية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٧٠

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٤

في شأن اعتبار عمل المراقب الداخلي لشركات المساهمة الذي يشرف على الأعمال الحسابية بمختلف أنواعها بقصد إعداد الميزانية والحسابات الختامية نظيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة الصادرة بجلستها المنعقدة في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر عمل المراقب الداخلي بالشركات المساهمة الذي يشرف على الأعمال الحسابية بمختلف أنواعها بقصد إعداد الميزانية والحسابات الختامية نظيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية،
تحريرا في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٤ (١١ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٨٦

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن اعتبار عمل مفتش الحسابات بالادارة العامة بوزارة
المالية والاقتصاد نظيرا للوظائف المنصوص عليها في البندين
(أوب) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١،
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٤؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعتبر عمل مفتش الحسابات بالادارة العامة بوزارة المالية
والاقتصاد نظيرا للوظائف المنصوص عليها في البندين (أوب) من
المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية؛

تحريرا في ١٢/١٩٥٤

حسن مرعي

وزارة التجارة والصناعة

قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥

باعتبار عمل الموظف الفني بإدارة الخبراء بوزارة التموين
نظيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة
التجارة والصناعة بجلستها المنعقدة في أول فبراير سنة ١٩٥٥ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فـرـد :

مادة ١ - يعتبر عمل الموظف الفني بإدارة الخبراء بوزارة التموين
نظيرا للوظائف المذكورة بالمادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار اليه متى كان الطالب حاصلا على أحد المؤهلات المنصوص عنها
في المادتين (٧٩٦ بند ١) من القانون المذكور .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٤ (٥ أبريل سنة ١٩٥٥) .

(*) الوقائع المصرية في ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ - العدد ٣٩

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزعى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٥

في شأن اعتبار عمل مساعده المفتش والمفتش بديوان المحاسبة
نظرا للوظائف المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (١١)
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١١ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة المعدل بالقانونين رقمى ٤٥٧ ، ٦٣٨
لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى موافقة لجنة القيد فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة بجلستها المنعقدة فى ١٥ من شهر مارس سنة ١٩٥٥ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر عمل مساعده المفتش والمفتش بديوان المحاسبة
نظرا للوظائف المنصوص عليها فى البند ٦ من المادة ١١ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
تحريرا فى ١٥ شوال سنة ١٣٧٤ (٦ يونيه سنة ١٩٥٥)

(*) النواحي المصرية فى ٨ أغسطس سنة ١٩٥٥ - المجلد ٦١

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٥

في شأن اعتبار عمل رئيس التفتيش في المؤسسات المالية
(البنوك) الذي يكون من اختصاصه مراجعة ميزانيات
وحسابات الفروع وأعمال رؤساء الحسابات بها نظيرا للوظائف
الواردة بالبند ٦ من المادة (١١) من القانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة (١١) بند ٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة المعدل بالقانونين رقمي ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤
و ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٥ من شهر فبراير
سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر عمل رئيس التفتيش في المؤسسات المالية (البنوك)
الذي يكون من اختصاصه مراقبة ميزانيات وحسابات الفروع وأعمال
رؤساء الحسابات بها نظيرا للوظائف الواردة بالبند ٦ من المادة (١١)
من القانون المذكور .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ - العدد ٤٩

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥

في شأن اعتبار عمل مساعد خير ومعاون خير بوزارة العدل
قطيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة انصاحا بجلستها المنعقدة في ١٦ من شهر
نوفمبر سنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فرد :

مادة ١ - يعتبر عمل مساعد خير بوزارة العدل قطيرا للوظائف
المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ؛

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٤ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٥)

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ - العدد ٦٦

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٦

في شأن اعتبار عمل المفتش المالي بوزارة الأوقاف نظيرا
للوظائف الواردة في المادة ١١ بند (٦) من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١١ بند ٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة بجلستها المنعقدة في ٢٠ من شهر ديسمبر
سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر عمل المفتش المالي بوزارة الأوقاف نظيرا للوظائف
الواردة في المادة ١١ (بند ٦) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار إليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

تحريرا في ٧ رجب سنة ١٣٣٥ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٥)

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٩م

في شأن اعتبار عمل رئيس حسابات نادى الصيد المضرى نظيرا
للوغائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

وزير الاقتصاد - اقليم مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٦ و ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة الاقتصاد في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعتبر عمل رئيس حسابات نادى الصيد المضرى نظيرا
للموظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار اليه بشرط أن يكون حاصلا على أحد المؤهلات المنصوص عليها
في المادة ٦ من هذا القانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ٢٣ رمضان ١٣٧٨ (أول مارس سنة ١٩٥٩)

حسين عباس زكي

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٩ في ١٣/٤/١٩٥٩

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار بعض الأعمال بالمؤسسات العامة نظيرة للوظائف
النصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة
الاقتصاد بجلستها المعقودة في ٣ يولييه سنة ١٩٦٣ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من الأعمال النظيرة للوظائف المنصوص عليها في
المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، أعمال مراقبة
الحسابات والفحص الحسابي والمراجعة وتحليل وتقيد الميزانيات
والحسابات الختامية والتنظيم المحاسبي التي يقوم بها موظفو المؤسسات
العامة ، وذلك بالنسبة الى الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت
التابعة لها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٣٨٣ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

(*) الوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٦٤ - العدد ٢

وزارة التجارة والصناعة

قرا ن رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٥

في شأن اعتبار عمل المحاسب أو المراجع بديوان المحاسبة نظيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والصناعة الصادر بجلستها المنعقدة في ١١ من يناير سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرر :

مادة ١ - يعتبر عمل المحاسب أو المراجع بديوان المحاسبة نظيرا للوظائف المذكورة بالمادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه متى كان الطالب حاصلًا على أحد المؤهلات المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧ بند ١) من القانون المذكور .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية تحريرًا في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٤ (٥ أبريل سنة ١٩٥٥)

(*) الوقائع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٥٥ العدد ٣٧

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار بعض أعمال إدارة البحوث الفنية والتفتيش بالحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين من الأعمال النظرية للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد بجلستها المنعقدتين في ٦ مارس سنة ١٩٦١ و ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

المادة ١ - سيعتبر عمل الموظف الفني بإدارة البحوث الفنية والتفتيش بالحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين من الأعمال النظرية للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة متى كان قد قام بصفة جدية بمراجعة حسابات الشركات والهيئات الموضوعة تحت الحراسة ومراجعة ميزانياتها وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر ومناقشتها بقصد تجديد مستحقات

(*) الوقائع المصرية في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ - العدد ١٥

الحراسة العامة على ضوء الأسس المحاسبية التي حددتها القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه - وذلك بعد أن تتحقق اللجنة من أن الأعمال التي قام بها تتفق في طبيعتها مع الأعمال المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون وبشرط أن يكون حاصلاً على أحد المؤهلات المنصوص عليها في المادتين ٦ ، ٧ من القانون المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريراً في ٢ رمضان سنة ١٣٨١ (٧ فبراير سنة ١٩٦٢) -

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٣

باعتبار بعض الأعمال بمصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد
نظيرة للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد

بعد الإطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة الاقتصاد بجلستها المنعقدة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر من الأعمال النظيرة للوظائف المنصوص عليها في
المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه أعمال الفحص
الحسابي والتفتيش والمراجعة وتحليل الميزانيات والحسابات الختامية التي
يقوم بها موظفو مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

تاريخه .

(*) الوقائع المصرية العدد ١٩ في ١٥ أبريل ١٩٦٣

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار بعض الأعمال بالمؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات المساهمة والجمعيات التعاونية نظيرة للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى قرار لجنة القيد في انسجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجلستها المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من الأعمال النظيرة للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه عمل المدير المالي ومدير الادارة المالية ورئيس المراجعة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات المساهمة والجمعيات التعاونية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ٢ صفر سنة ١٣٨٥ (٢ يونيه سنة ١٩٦٥) .

(*) الوقائع المصرية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٣٨

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٨

في شأن اعتبار بعض الأعمال نظيرة للوظائف المنصوص
عليها في المادة (١٠) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجلستها المنعقدة في ١٦ من يناير
سنة ١٩٦٨ ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

مقرر :-

مادة ٢ - يعتبر من الأعمال النظرية للوظائف المنصوص عليها في
المادة (١٠) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ما يأتي :-

(*) الوقائع المصرية في ٥ مايو سنة ١٩٦٨ - العدد ٩٩

- ١ - عمل المفتش المالي بالمصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- ٢ - أعمال إعداد الموازنات والحسابات الختامية بوزارة الخزانة .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويقتضى به لن تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٨ (١٨ جمادى سنة ١٩٦٨) .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٦٨

في شأن اعتبار بعض الأعمال نظيرة للوظائف المنصوص عليها
في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة ؛

وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجلستها المنعقدة في ١٢ فبراير
سنة ١٩٦٨ ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر من الأعمال النظيرة للوظائف المنصوص عليها في
المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، أعمال الفحص
الحسابي والتفتيش والمراجعة وتحليل وقدر الميزانيات والحسابات الختامية
التي يقوم بها مفتشو الادارة العامة للشركات السياحية بوزارة السياحة .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره

تحريرا في ٢٠ صفر سنة ١٣٨٨ (١٨ مايو سنة ١٩٦٨) .

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٨ - العدد ١١٧

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٩

باعتبار بعض الأعمال نظيرة للوظائف المنصوص عليها في المادة
١٠ والبنـد ٦ من المادة ١٦ والفقرة أ من المادة ١٢ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة ؛

وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرر :

مادة ١ - يعتبر عمل كل من وكيل الحسابات ومفتش الحسابات
بالمصالح الحكومية نظيرا للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ والبنـد ٦
من المادة ١١ والفقرة (أ) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

تحريرا في ١٤ المحرم سنة ١٣١٩ (أول أبريل سنة ١٩٦٩) .

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٩ - العدد ٩٢

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٠

باعتبار عمل رئيس حسابات أي منشأة مالية أو تجارية أو صناعية توافق عليها لجنة القيد بعد الوقوف على مقدار رأسمالها ومدى نشاطها ونظام العمل الحسابي فيها نظراً للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ والبند ٦ من المادة ١١ والفقرة (أ) والبند ٢ من الفقرة (ب) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبين والمراجعين (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى قرار لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المنعقدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر نظيراً للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ والبند ٦ من المادة ١١ والفقرة (أ) والبند ٣ من الفقرة (ب) من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه عمل رئيس حسابات أي منشأة مالية أو تجارية أو صناعية توافق عليها لجنة القيد بعد الوقوف على مقدار رأسمالها ومدى نشاطها ونظام العمل الحسابي فيها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

نشره .

(*) الوقائع المصرية في ٧ مايو سنة ١٩٧٠ - العدد ١٠٢

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧١

باعتبار بعض الأعمال من الأعمال النظرية للوظائف المنصوص
عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة
مهنة المحاسبة والمراجعة (*)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ من
يناير سنة ١٩٧١ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

ق ر ر :

مادة ١ - تعتبر أعمال المراجعة والفحص والتحليل المالي والفني
لميزانيات الشركات والمؤسسات التي يقوم بها أعضاء الرقابة الإدارية من
الأعمال النظرية للوظائف المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريراً في ٢٨ صفر سنة ١٣٩١ (٢٤ أبريل سنة ١٩٧١) .

(مجموع الوقائع المصرية في ١٣ مايو سنة ١٩٧١ - العدد ١٠٧)

وزارة المالية

قرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

باعتبار بعض الأعمال نظيرة للوظائف المنصوص عليها في
المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة
مهنة المحاسبة والمراجعة

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
المحاسبة والمراجعة ؛

وعلى موافقة لجنة القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة المالية بجلستها المنعقدة في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٦ ؛ —

قرر :

مادة ١ — يعتبر عمل مساعد المفتش ومساعد الأمور بمصلحة
الضرائب نظيرا للوظائف المنصوص عليها في البند ٦ من المادة ١١ من
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٢ — يعتبر عمل مساعد المفتش ومساعد الأمور بمصلحة
الضرائب وعمل مساعد المفتش ومساعد المراجع بديوان المحاسبة نظيرا
للوظائف المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صدر في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٧٦) .

دكتور : احمد احمد ابو اسماعيل

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بشان انشاء نقابة التجارين

ومذكرته الايضاحية

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بشأن انشاء نقابة التجارين وبلغاء العمل بأحكام القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين (١)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

نظام النقابة وأهدافها

مادة ١ (١) - تنشأ نقابة للتجارين وتكون لها الشخصية الاعتبارية
وتباشر نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة وفي حدود القوافين واللوائح
ويكون مقرها الرئيسى بالقاهرة .

مادة ٢ (٢) - تتكون النقابة من الشعب الآتية :

- ١ - المحاسبة والمراجعة .
- ٢ - التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية .
- ٣ - الاقتصاد .
- ٤ - الإحصاء التجارى .
- ٥ - العلوم السياسية .

(*) الجريدة الرسمية العدد ٣٩ فى ١٩٧٢/٩/٢٨

(١) المادة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ الجريدة

الرسمية العدد ٢٨ مكرر (ج) فى ١٩٨٠/٧/١٥

(٢) المادة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ الجريدة

الرسمية العدد ٢٨ مكرر (ج) فى ١٩٨٠/٧/١٥

٦ - التأمين •

٧ - المهن التجارية المساعدة •

ويجوز إنشاء شعب أخرى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس النقابة •

مادة ٣ - تحدد اللائحة الداخلية الأعمال التى تندرج تحت كل شعبة منها ، كما تحدد حقوق وواجبات أعضاء كل شعبة وجداولها الملحقه وشروط القيد فيها والأحكام الخاصة التى يرى افراد أعضاء شعبة من الشعب بها تنظيما لأعمالها على الوجه الأكمل •

مادة ٤ - تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية :

(١) الارتقاء بالمستوى العلمى والمهنى للتجارين والمحافظة على كرامة المهنة ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة العمل •

(٢) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المناسبة لها والاشتراك الايجابى فى العمل الوطنى العام •

(٣) الاسهام فى دراسة خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات الاقتصادية •

(٤) الارتقاء بمهن المحاسبة والمراجعة والتنظيم وادارة الأعمال والاقتصاد وغيرها ممن يرتبط بمجال نشاط التجارىين ، وتقديم الآراء والتقارير اللازمة عنها الى أجهزة الدولة المختصة وتحديد خصائصها ومتطلباتها وتطويرها فى اطار النظام الاشتراكى وتنسيق العلاقات والروابط بينها وبين المهن الأخرى •

(٥) المساهمة في تخطيط برامج التعليم التجارى والاقتصادى بكافة فروعہ وتخصصاته بحيث تـسـاير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتلبي متطلباته .

(٦) العمل على تنمية ونشر البحوث المهنية وتشجيع التأليف في مجالاتها وربط البحوث العلمية بسواق الانتاج بدراسة أساليب ووسائل تحسينه وزيادته وتخفيض تكاليفه .

(٧) التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية والاقليمية بالعالم أجمع وعلى الأخص البلاد العربية والأفريقية والآسيوية وتوثيق الروابط بينهما وتبادل المعلومات والخبرات ويشمل ذلك الاشتراك في دراسة الموضوعات والمشروعات ذات الطابع المشترك وتبادل المعلومات والخبرة وكذلك الاشتراك في المؤتمرات الدولية التي ترتبط بهذه الأهداف والتي تعقد بالخارج والعمل على عقدها بالبلاد .

وتحل شعبة المحاسبه والمراجعة المنشأة طبقا لأحكام هذا القانون محل نقابة المحاسبين والمراجعين في عضويتها في اتحاد المحاسبين العرب وفي المنظمات الدولية الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة .

(٨) وضع وتطبيق الأسس الكفيلة بتنظيم واجبات أعضاء النقابة في خدمة البلاد ومراقبة تنفيذها .

(٩) تنمية روح الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة والعمل على رفع مستوى الأعضاء من النواحي الادارية والفنية والمادية بما يحقق المساواة بينهم وبين زملائهم في المهن الأخرى وتأمين حياتهم ورعاية أسرهم احتشاعا واقتصاديا وصحيا وثقافيا .

الباب الثاني

في شروط العضوية والقيود بسجلات النقابة

مادة ٥ — يشترط في عضو النقابة أن يكون :

(أ) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة •

(ب) من رعايا جمهورية مصر العربية — ويجوز لمجلس النقابة أن يقبل في عضوية النقابة أحد رعايا الدول العربية إذا كان مستوفياً لشروط العضوية بشرط المعاملة بالمثل وموافقة الجهات المختصة •

(ج) محمود السيرة — حسن السمعة — متمتعاً بحقوقه السياسية •

(د) حاصلًا على بكالوريوس التجارة أو على شهادة نظيرة لها من إحدى جامعات جمهورية مصر العربية أو معاهدها التجارية العالية أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك •

(هـ) مزاولًا للعمل في إحدى مجالات الشعب المشار إليها بالمادة الثانية وفي هذه الحالة يستثنى الحاصلون على مؤهلات علمية أقل بالنسبة أن كانوا مقيدين بجداول نقابة المحاسبين والمراجعين الحالية •

(و) ويشترط فيمن يقيد اسمه في الجداول النوعي لشعبة المحاسبة والمراجعة أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات الآتية (١) :

(١) البند (و) من الفقرة الأولى والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه •

(١) بكالوريوس كلية التجارة (شعبة المحاسبة) من إحدى

جامعات جمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية تعتبر
معادلة لها وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

(٢) بكالوريوس أو دبلوم أحد المعاهد التجارية العالية بجمهورية
مصر العربية .

(٣) دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية .

ويقبل (١) في عضوية النقابة حملة المؤهلات التجارية والمتوسطة الذين
تنطبق عليهم شروط العضوية في شعبة المهن التجارية المساعدة وفق مائتيه
اللائحة الداخلية .

مادة ٦ - ينشأ بالنقابة جدولان : -

(١) جدول الأعضاء الماملين .

(٢) جدول الأعضاء غير الماملين .

وينشأ جدول فرعى مستقل للأعضاء الحاليين في نقابة المحاسبين
والمراجعين ممن يزاوون المهنة الحرة ، والذين سينتقل قيدهم الى شعبة
المحاسبة والمراجعة طبقا لأحكام هذا القانون .

(١) تلغى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجاريين كما يلغى قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء شعبة المهن التجارية المساعدة بنقابة التجاريين .

ويعتبر خريجو الكليات والمعاهد العليا غير التجارية الذين سبق
قيدهم بالجدول الفرعى بالنقابة أعضاء منتسبين لهم سائر الحقوق وعليهم
الواجبات المقررة في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ولائحته
الداخلية فيما عدا حضور جلسات الجمعية العمومية للنقابة والترشيح
لمراكز التنظيمات النقابية على كافة مستوياتها (ق ١٥٥ لسنة ١٩٨٠) .

وتؤلف النقابة من كافة الأعضاء المقيدة أسماؤهم في هذين الجدولين
ويطّبق بهذين الجدولين جداول أخرى فرعية لكل شعبة من شعب النقابة
أو أحد فروعها وتنظم اللائحة الداخلية عملية القيد في هذه الجداول
وبياناتها •

مادة ٧ (١) — يقدم طلب القيد الى لجنة القيد بالنقابة بالشروط
والأوضاع التي تقررها اللائحة الداخلية • وعلى طالب القيد أن يؤدي
رسما مقداره عشرة جنيهات ، وأن يحدد الشعبة التي يريد أن يقيد بها
ولا يرد هذا الرسم الا في حالة رفض طلب القيد •

وتشكل لجان القيد برئاسة وكيل للنقابة وعضوين من مجلس
النقابة يختارهما المجلس •

وتقرر (٢) اللجنة قيد الاسم في الجدول الخاص بعد التحقق من
توافق شروط القبول في الطالب ، وفي هذه الحالة تسلم صورة من قرارها
الى الطالب أو ترسل اليه بكتاب مصحوب بعلم الوصول خلال أسبوع
من تاريخ صدور القرار ، فاذا رفض القيد وجب أن يكون قرار اللجنة
مسيبا ، وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر قرار اللجنة خلال ثلاثة شهور
من تاريخ تقديم طلب القيد مستوفيا الى النقابة والا اعتبر الطلب مقبولا •

مادة ٨ — يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذي يصدر برفض
القيد الى مجلس النقابة وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه
بهذا القرار •

(١) الفقرة الأولى من المادة السابعة مستبدلة بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٩٢ الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ١٩/٣/١٩٩٢

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ٧ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥
لسنة ١٩٨٠ المشار اليه •

(١) - ويفصل مجلس النقابة في الطعن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد المختصة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه .

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار . ولا يجوز للطالب إذا رفض طلب قيد اسمه أن يجدد طلبه إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبوله .

وإذا كان رفض طلب القيد يرجع إلى عدم توافر شرط حسن السيرة والمسمعة لدى الطالب فلا يجوز تجديد الطلب إلا إذا انقضت سنتان على الأقل من تاريخ صدور القرار النهائي بالرفض .

مادة ٩ - يجب على كل من قيد اسمه أن يرسل إلى مجلس النقابة كل تغيير في محل إقامته ومهنته ومكان اشتغاله بها وذلك بكتاب موصى عليه خلال شهر من تاريخ حدوث التغيير وتدوّن هذه البيانات في السجلات .

مادة ١٠ - يجب على كل من يكف عن مزاولة إحدى المهن الداخلة في اختصاص هذا القانون من المقيدين في جدولها أن يطلب نقل أسمه إلى جدول الأعضاء غير العاملين .

وللعضو أن يطلب إعادة قيده إذا عاد إلى مزاولة المهنة .

(١) الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثامنة مستبدلتين بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر إليه .

الباب الثالث

في تكوين النقابة وتنظيمها العام

مادة ١١ - يكون للنقابة الشخصية المعنوية .

مادة ١٢ - يشكل التنظيم العام للنقابة كما يلي :

(أ) الجمعية العمومية .

(ب) مجلس النقابة .

(ج) الجمعية العمومية لكل شعبة .

(د) مجالس الشعب .

(هـ) النقابات الفرعية وتشكل في كل منها :

(١) الجمعية العمومية للنقابة الفرعية .

(٢) مجلس النقابة الفرعية .

الجمعية العمومية للنقابة وللشعبة

مادة ١٣ - تؤلف الجمعية العمومية من جميع الأعضاء المقيدين

أسمائهم في جدول الأعضاء العاملين للنقابة . ويشترط لحضور اجتماعات

الجمعية العمومية أن يكون العضو قد سدد الاشتراكات المستحقة عليه

حتى نهاية السنة المالية السابقة على موعد انعقاد الجلسة .

ويتولى النقيب رئاسة الجمعية العمومية وفي حالة غيابه تكون

الرئاسة لأكبر وكيلي النقابة سناً فان تغيب كانت للوكيل الثاني . وفي

حالة غيابهم جميعاً يتولى الرئاسة أكبر أعضاء مجلس النقابة سناً .

مادة ١٤ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

- (١) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين (١) •
- (٢) مناقشة السياسة العامة للنقابة •
- (٣) اعتماد التقرير السنوي عن نشاط النقابة •
- (٤) اعتماد الميزانية السنوية للنقابة وفروعها عن السنة المقبلة •
- (٥) اقتراح تعديل القانون •
- (٦) اقرار اللائحة الداخلية ونوائح آداب المهنة •
- (٧) اعتماد الحساب الختامي والميزانية للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقبي الحسابات •
- (٨) تعيين مراقبين للحسابات •
- (٩) اقتراح القواعد التي تمنح بمقتضاها الاعانات والمعاشات تبعاً لحالة الصندوق •
- (١٠) النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليهم أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي •
- (١١) تعديل رسم القيد الوارد في المادة ٧ ورسم الاشتراك السنوي الوارد في المادة ٤٣ وكذلك دفعة النقابة المنصوص عليها في بند ٧ من المادة ٧٣ فيما لا يجاوز ثلاثة أمثال القنات المنصوص عليها من هذا القانون (٢) •

(١) البند (١) من المادة ١٤ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠
المستشار اليان •

(٢) البند ١١ من المادة ١٤ مضاف بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢

مادة ١٥ (١) — تعقد الجمعية العمومية في شهر مايو من كل سنة في موعد يعينه مجلس النقابة ، ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادي كلما رأى المجلس ضرورة ذلك أو قدم له في هذا الشأن طلب موقع من مائة عضو على الأقل من أعضائها الذين لهم حق الاشتراك في مداوالاتها ويتولى وزير المالية دعوة الجمعية العمومية للنقابة لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اقضاء ميتين يوما بعد مدة الأربع سنوات المقررة لعضويتهم دون اجراء الانتخابات (٢) .

مادة ١٦ — لكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العمومية بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

مادة ١٧ (٣) — ترسل لكل من الأعضاء دعوة خاصة لحضور الجمعية العمومية قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل يبين فيها ميعاد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة المكملين وذلك طبقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية وتجوز الدعوة باعلان ينشر مرتين على الأقل مرة قبل الانعقاد بأسبوعين ومرة أخرى قبل الانعقاد بأسبوع على الأقل في جريدتين يوميتين من الجرائد الكبرى يختارهما مجلس النقابة .

مادة ١٨ — لا يكون انعقاد الجمعية العمومية للنقابة صحيحا الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل فاذا لم يتكامل العدد

(١) المادة ١٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ .

(٣) المادة ١٧ مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

يجوز الاجتماع أسبوعين ويكون لاجتماع الجمعية العنادية الثانية صحيحا
إذا حضره ثلاثمائة عضو على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد
ولا يجوز النظر في غير المسائل الواردة في جدول الاجتماع الأول •

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل المدرجة في جدول
أعمالها ، ومع ذلك يجوز للمجلس أن يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التي
طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها •

مادة ١٩ - تكون قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة
للأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الآراء يرجح الرأي الذي منه الرئيس •

مادة ٢٠ - تتكون الجمعية العمومية للشعب ، من جميع الأعضاء
المقيدين لديها وتبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لصحة انعقاد
الجمعية العمومية للشعب ومدى اختصاصها •

مادة ٢١ - لوزير الخزانة أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية
أو في قرارها بالتصديق على انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، وذلك بتقرير
يبلغ الى سكرتارية محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ١٥
يوما من تاريخ ابلاغه قرار الجمعية العمومية •

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية
الطعن أمام المحكمة المذكورة في تلك القرارات ، وفي صحة الانعقاد خلال
١٥ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وذلك بتقرير مسبب ومصدق
على الإمضاءات الموقع بها عليه والا كان الطعن غير مقبول •

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في
جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن إدارة قضايا الحكومة
وأقوال النقيب أو من يشوب عنه وأحد الأعضاء مقدمي الطعن أو من
يمثله •

مادة ٢٢ — إذا حكم بقبول الطعن المثير اليه في المادة السابقة
بطلت قرارات الجمعية وأعيدت دعوتها الى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما
من تاريخ قبول الطعن .

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة الى
النقيب أو أحد الوكيلين أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة
لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من أبطال
انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين .

مجلس النقابة والنقيب ومجلس الشعبة

مادة ٢٣ (١) — يؤلف مجلس النقابة من خمسة وأربعين عضوا
وينعين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة يضارهم مجلسها
ورؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء آخرون — من بينهم أحد خريجي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — تنتخبهم الجمعية العمومية على
مستوى الجمهورية .

وتبين اللائحة الداخلية ، عدد ممثلي كل شعبة وعدد الأعضاء المكملين
الذين ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية ، على أن يراعى أن يكون من بين
ممثلي شعبة المحاسبة والمراجعة في مجلس النقابة ثلاثة أعضاء وعلى الأقل
من المحاسبين والمراجعين الذين يؤولون المهنة الحرة .

وتكون انتخابات أعضاء مجلس النقابة ، ومجالس الشعب ومجالس
النقابات الفرعية بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين لمدة

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥
لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

أربع سنوات وتستقطب عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالقوة لأول مرة وتنتهي عضوية النصف الباقي بانتفاء أربع سنوات على انتخابهم وتستمر عضوية من انتوت مدتهم من أعضاء مجلس النقابة حتى انتخاب من يحل محلهم »

نجرى (١) الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخاب المباشر بالاقتراع السري على أن يكون انتخاب النقيب وأعضاء المجلس المكمنين وأعضاء مجالس الشعب في المقر الرئيسى وفى مقار النقابات الفرعية أو غيرها من أماكن التجمعات الكبيرة للأعضاء بحيث يكون بكل منها لجنة فرعية للاقتخاب وصناديق مستقلة وذلك طبقاً للأوضاع والجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤ - تنتخب الجمعية العمومية النقيب ويصبح رئيساً لمجلس النقابة وللجمعية العمومية رئيساً لأى اجتماع تعقده النقابة أو إحدى شعبها أو إحدى النقابات الفرعية ، ويجرى انتخابات النقيب بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين من الناخبين فإذا

(١) أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

ملحوظة : المادة الآتية مضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠

عضوية النقابة اجبارية لكل من تنطبق عليه أحكام هذا القانون من خريجي كليات التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمعاهد العليا التجارية أو ما يعادلها والحاصلين على درجات الدكتوراه أو المناجستير فى إحدى مجالات شعب النقابة .

وعلى الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة والخاصة والمؤسسات والمنشآت الخاصة مراعاة لئن عضوية النقابة شرط من شروط التعيين فى الوظائف التى يدخل عملها فى مجال المهن المشار إليها فى المادة (٢) من هذا القانون .

لم يحصل عليها أحد المرشحين أعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أكثر الأصوات ، وإذا تساوى معهما أو مع ثانيهما مرشح آخر أو أكثر اشترك في الانتخاب الثاني معهما ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تساوى الأصوات تجرى القرعة بين المرشحين الحاصلين على أصوات متساوية وينتخب من يفوز منهم في القرعة .

ويكون انتخاب النقيب كل أربع سنوات ويجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين (١) .

ويشترط قيمن يرشح نفسه نقيبا أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات العالية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الخامسة ومضى على تخرجه ومزاولة إحدى المهن المبينة بالمادة الثانية خمس عشرة سنة على الأقل .

ولا يجوز لأي عضو من أعضاء النقابة أن يتخلف بغير عذر يقبله مجلس النقابة عن تأدية واجبه الانتخابي والا وقعت عليه غرامة قدرها جنيه واحد تحصل لحساب صندوق المعاشات والاعانات عند سداد الاشتراكات المستحقة .

مادة ٢٥ — ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماعه وكيلين وأمينًا عامًا وأمينًا مساعدًا وأمينًا للصندوق وأمينًا مساعدًا للصندوق ، يكونون مع النقيب في مكتب مجلس النقابة .

مادة ٢٦ (٣) — إذا فقد أحد أعضاء مجلس النقابة أى شرط من شروط العضوية تسقط عضويته بقرار من مجلس النقابة .

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(٢) المادة ٢٦ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

ويعتبر العضو مستقيلًا إذا تغيب ثلاثة اجتماعات متتالية في السنة دون عذر يقبله المجلس •

ويسرى هذا الحكم على أعضاء مجالس الشعب والنقابات الفرعية •

مادة ٢٧ (١) — إذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه اختار المجلس من يحل محله خلال المدة الباقية للعضوية ويكون الاختيار من بين المرشحين معه في شغبه من نفس فئة أو من الأعضاء المكملين بترتيب الأصوات التي نالوها فإذا لم يوجد أحد منهم اختار المجلس أحدا من الجهة ذاتها •

مادة ٢٨ — يختص مجلس النقابة بما يأتي :

(١) العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها •

(٢) إعداد واقتراح مشروع اللائحة الداخلية للنقابة ولوائح مزاولة المهنة والأتعاب واقتراح تعديلها ومراقبة تنفيذها •

(٣) تشكيل لجان فنية تعاون التنظيم السياسي في حل مشاكل التطبيق اتفاقًا مع الاتحاد الاشتراكي العربي •

(٤) الاشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتوصياتها •

(٥) تحصيل رسوم القيد والاشتراكات والبت في طلبات الأعضاء منها •

(٦) اقرار طريقة استغلال وإدارة أموال النقابة وصندوق المعاشات والاعانات وقبول الهبات والتبرعات والاعانات وسائر الموارد الأخرى

(١) المادة ٢٧ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه •

والإشراف على حسابات النقابة والتصديق على قرارات لجنة صندوق
المعاشات والإعانات .

(٧) تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة وشمسيتها والتعديلات الفرعية ،
وكذلك بين النقابة وبين الاتحاد الاشتراكي العربي بهيئاته المختلفة .

(٨) إعداد مشروع الميزانية السنوية للنقابة والحساب الختامي .

(٩) إرشاد الأعضاء ومعلوماتهم فنيا وإداريا .

(١٠) العمل على حسم كل نزاع ينشأ بين الأعضاء أو بينهم وبين
أصحاب الأعمال بسبب المهنة .

(١١) النظر في الشكاوى المتصلة بتصرفات الأعضاء .

(١٢) دراسة المقترحات المقدمة من الأعضاء .

(١٣) الدفاع عن مصالح الأعضاء والعمل على رفع شأن المهنة .

(١٤) الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة
والأفراد فيما يتعلق بشؤون النقابة أو تنفيذ هذا القانون بصفة عامة
والوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .

(١٥) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون .

مادة ٢٩ - لمجلس النقابة أن يعين لمعاونته مكتبا فنيا متفرغا يرأسه
أحد أعضاء النقابة .

مادة ٣٠ - يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية
والإدارية وتنفيذ قرارات مجلس النقابة وله أن ينوب عنه غيره في بعض
اختصاصاته .

مادة ٣١ - إذا خلا مكان النقيب حل محله الوكيل الى أن تنتخب
الجمعية العمومية خلفا له لباقي مدته في أول اجتماع لاحق .

فإذا خلا مكان الوكيل انتخب مجلس النقابة من بين أعضائه خلفا له
لباقى مدته فى أول اجتماع لاحق .

مادة ٣٢ (١) - يدير كل شعبة مجلس ينتخبه أعضاؤها بطريق
الانتخاب المباشرة من عدد لا يقل عن ثمانية ولا يجاوز أربعة عشر
عضوا تبعا لعدد المقعدين فى كل شعبة .

وتبين اللائحة الداخلية عدد أعضاء مجلس كل شعبة وطريقة وشروط
انتخابهم على أن يكون من بين أعضاء مجلس شعبة المحاسبة والمراجعة
ثلاثة على الأقل من المحاسبين والمراجعين الذين يزاولون المهنة الحرة .

مادة ٣٣ (٢) - ينتخب مجلس الشعبة من بين أعضائه كل سنتين
رئيسا ووكيلا وأميناً كما ينتخب من دونه بمجلس النقابة طبقاً للشروط
والأوضاع التى تبينها اللائحة الداخلية .

مادة ٣٤ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من
النقيب أو السكرتير العام ويجتمع أيضا كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة
من النقيب أو السكرتير العام أو بناء على طلب خمسة على الأقل من أعضاء
المكتب بكتاب مسبب .

ولا تكون مداوالات المجلس صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائه على
الأقل من بينهم النقيب أو من يقوم مقامه وتصدر القرارات بأغلبية الآراء
فإذا تساوت رجح رأى الفريق الذى منه للرئيس .

مادة ٣٥ - إذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس النقابة خلفه لباقي
مدته من حاز من ذات الفئة أكثر الأصوات بعد آخر من انتخب للمجلس
فإذا لم يوجد انتخبت الجمعية العمومية الخلف فى أول اجتماع لاحق .

(١) المادة ٣٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(٢) المادة ٣٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

مادة ٣٦ (١) — تقدم طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة خلال شهر فبراير من كل عام في الموعد الذي يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة وذلك على النموذج الخاص بذلك مع دفع تأمين قدره مائتا جنيه بالنسبة للنقيب العام ومائة جنيه بالنسبة لرؤساء النقابات الفرعية وأعضاء مجلس النقابة العامة المكملين وخمسسون جنيهاً بالنسبة لأعضاء مجالس الشعب وأعضاء مجالس النقابات الفرعية وتؤول حصيلة هذه المبالغ إلى صندوق النقابة •

مادة ٣٧ — يختص مجلس كل شعبة بما يلي :

- (١) تحقيق أهداف وأغراض النقابة على نطاق الشعبة •
- (٢) النظر في شئون المهنة ورفع مستواها •
- (٣) قيد الأعضاء في سجلاتها •
- (٤) انتخابات ممثلي الشعبة في مجلس النقابة •

وتحدد اللائحة الداخلية الفواعد التي تحكم اجتماعات مجلس الشعبة وقراراته •

النقابات الفرعية

مادة ٣٨ (٢) — تنشأ نقابة فرعية بمقتضى قرار من مجلس النقابة في كل عاصمة محافظة يبلغ عدد الأعضاء فيها مائتي عضو على الأقل ، فإذا لم يبلغوا هذا العدد جاز لمجلس النقابة إلحاقهم بأقرب نقابة فرعية اليهم أو تكوين نقابة فرعية من عدد من المحافظات المتجاورة التي تتوافر على العدد سالف البيان •

مادة ٣٩ — تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع الأعضاء العاملين في دائرتها •

-
- (١) المادة ٣٦ مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه •
 - (٢) المادة ٣٨ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه •

مادة ٤٠ (١) - تنتخب الجمعية العمومية للنقابة مجلسا لادارتها كل أربع سنوات يراعى تمثيل الشعب •

وتجرى الانتخابات عن طريق الانتخاب المباشر بالاقتراع السرى فى المقر الرئيسى للنقابات الفرعية أو أماكن التجمعات الكبيرة للأعضاء طبقا لما يراه مجلس إدارتها وبحيث يكون لكل منها لجنة فرعية للانتخاب وصناديق مستقلة وذلك طبقا للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية •

وتسقط عضوية نصف أعضاء المجلس بعد سنتين بالقرعة لأول مرة •

مادة ٤١ - تلتزم النقابة الفرعية ومجلسها بتحقيق أهداف النقابة فى إطار دائرتها وعليها تنفيذ توجيهات مجلس النقابة وعليها بوجه خاص تنفيذ الواجبات التالية بيانها :

- (١) التعريف بالحقوق والواجبات وبأهداف خطة التنمية القومية فى محيط العمل والمجتمع واعطاء القدوة الطيبة فى أداء الواجبات والوعى بمتطلبات خطة التنمية والتمسك بالحقوق وممارسة النقد الذاتى البناء •
- (٢) العمل على رفع المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى فى منطقة المحافظة وتوضيح أن العلم وسيلة المجتمع وأن فروعها المختلفة هى أوجه نشاط للوفاء باحتياجات الشعب •

- (٣) التعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل فى المنطقة والعمل على حلها بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكى وكتابة التقارير الشهرية والموضحة لهذه الاحتياجات والمشاكل والحلول المقترحة لها ورفعها الى مجلس النقابة •

(١) المادة ٤٠ مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه •

(٤) تدعيم الجهود لزيادة انتاج جميع الوحدات الانتاجية في منطقة المحافظة .

(٥) تنفيذ قرارات مجلس النقابة في المحافظة .

وترتب لقاءات دورية بين مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية كما يكون مؤتمر يضم أعضاء هذه المجالس انعقد مرتين على الأقل سنويا وتكون مهمته وضع خطة العمل ومتابعة تنفيذها وتحقيق الاتصال بين تنظيمات النقابة المختلفة .

وتبين اللائحة الداخلية للنقابة اجراءات تشكيل النقابة الفرعية ومجالسها واختصاصاتها ومالياتها ونظام حساباتها .

الباب الرابع

واجبات أعضاء النقابة

مادة ٤٢ - لا يجوز لعضو النقابة أن يقوم بأى عمل يتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ٤٣ (١) - على كل عضو يقيسد بجدول العاملين أن يدفع لصندوق النقابة خلال شهر يناير من كل سنة رسم اشتراك مقداره اثنا عشر جنيها للعضو الذى لم يمضى على تخرجه ١٥ سنة ، يزداد الى أربعة وعشرين جنيها لمن مضى على تخرجه ١٥ سنة فأكثر .

ويخصص ثلاثة أرباع قيمة الاشتراكات لصندوق معاشات الأعضاء والربع الباقي لصندوق النقابة .

(١) الفقرة الأولى والثانية من المادة ٤٣ مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه .

ويجوز للمعضو أن يؤدي هذا الرسم على أقساط شهرية متساوية كما تلتزم جهة العمل التي يعمل بها العضو سواء كانت حكومية أو بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص بسداد رسم القيد والاشتراكات للنقابة خصما من مرتب العضو بناء على طلب النقابة ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك في الموعد المحدد لا يقبل منه أى طلب ولا تعطى له أية شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية إلا بعد أداء جميع الاشتراكات المستحقة عليه .

وعلى أمين صندوق النقابة انذار العضو الذي يتخلف عن سداد الاشتراك بالوفاء به خلال اجل لا يتجاوز أسبوعين ، بأى طريقة من طرق النشر أو الاعلان ، فإذا انقضى ذلك الميعاد دون الوفاء بالاشتراك أو الاعفاء منه وجب استبعاد اسمه من جدول النقابة ولا يجوز له أن يطلب إعادة نيده الا بعد سداد رسم قيد جديد ، فضلا عن سداد جميع الاشتراكات المتأخرة .

مادة ٤٤ - يجوز لمجلس النقابة الاعفاء من رسم الاشتراك لأسباب قهرية تخضع لتقديره ويسرى هذا الاعفاء لمدة سنة واحدة ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة الإغفاء عن اثنين في المائة من مجموع الأعضاء لكل شعبة ، كما لا يجوز اصدار قرارات الاعفاء خلال الثلاثة أشهر السابقة على انتخاب أعضاء مجلس النقابة .

مادة ٤٥ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على اذن كتابي من مجلس النقابة ، فاذا لم يصدر هذا الاذن خلال شهر من تاريخ اخطار المجلس قانونا كان العضو في حل من اتخاذ هذه الاجراءات .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب أو من ينوب عنه ، ولا يخل ذلك بحق ذوى الشأن في اتخاذ الاجراءات التحفظية أو الوقتية التي يرونها لازمة للمحافظة على حقوقهم •

مادة ٤٦ — يجب أن تقوم العلاقة بين الأعضاء على قواعد الانصاف فيتجنبوا كل مزاحمة غير مشروعة أو تجريح ، وعلى العموم كل ما من شأنه الحط من كرامة أى عضو بانتقاص مكاتبه العلمية أو الأدبية •

مادة ٤٧ — يؤدى عضو النقابة اليمين الآتية أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لوطنى وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدى عملى بالأمانة والشرف ، وأن أحافظ على سر المهنة ، وأحترم قوانينها وتقاليدها ، وأن أعمل على تحقيق أهداف النقابة بما يدعم مجتمعنا الاشتراكى » •

الباب الخامس

فى الأتعاى

مادة ٤٨ — يقدر مجلس النقابة أتعاب العضو بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة ، وللمجلس أن يشكل لجنة أو أكثر تتألف كل منها من رئيس وأربعة أعضاء من أعضائه للفصل فى طلبات التقدير ويكون اجتماعها صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها ويعتبر القرار الصادر فى هذا الشأن صادرا من المجلس •

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التى تحددها اللجنة بكتاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو

التقديم ملاحظاته كتابة في المدة التي تحددها اللجنة كما يجب اخطار طالب
التقدير بالجلسة المحددة لنظر الطلب قبل موعدها بأسبوع على الأقل
ولا يجوز رفع الأمر الى القضاء قبل عرضه على مجلس النقابة .

واذا لم يصدر أمر التقدير خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب
جاز الالتجاء الى القضاء ولا يمنع ذلك من اتخاذ الاجراءات التحفظية
التي يراها كل طرف ضرورية للمحافظة على حقوقه .

وعلى العضو أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من
مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية
أو الجزئية التابع لها محل اقامته حسب الأحوال ولا تكون أوامر التقدير
نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد الطعن فيها .

واذا كان المبلغ المطلوب تقديره لا يجاوز مائتي جنيه كان حق الفصل
فيه لمجالس النقابات الفرعية في حدود الأحكام السابقة على ان تبلغ
قراراتها الى مجلس النقابة خلال أسبوعين من تاريخ صدورها .

وفي جميع الأحوال تتبع قواعد الاثبات المقررة قافوا عند نظر الطلب .

مادة ٤٩ — للعضو والموكل الحق في التظلم من أمر التقدير خلال
الخمس عشرة يوما التالية لاعلانه بالأمر ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور
أمام المحكمة التي يقيم الأخير بدائرتها كلية كانت أو جزئية حسب قيمة
الطلب .

مادة ٥٠ — توضع الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقفية
المختص على قرارات التقدير النهائية وذلك بغير رسوم .

مادة ٥١ — للعضو الذي صدر له أمر بتقدير أتعائه أو محضر صلح
مصدق عليه من المجلس أو المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل

على أمر باختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضليه أو
محضر الصلح .

مادة ٥٢ - لأنتاب العضو حق امتياز يلى مباشرة حق الخزانة
العامة على ما آل لموكله نتيجة العمل الذى قام به العضو .

مادة ٥٣ - يسقط حق العضو فى مطالبة موكله بالانتعاب عند عدم
وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل أو
آخر عمل قام به .

الباب السادس

فى التأديب

مادة ٥٤ - يحاكم أمام الهيئات التأديبية الأعضاء الذين يرتكبون
أمور مخلة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون فى تأدية واجباتهم .
أما الأعضاء من موظفى الحكومة والقطاع العام فلا يحاكمون أمام هذا
المجلس الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائهم .

مادة ٥٥ - تكون العقوبات التأديبية :

(أ) لفت النظر .

(ب) الانذار .

(ج) الايقاف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة .

(د) اسقاط العضوية من النقابة - وفى هذه الحالة لا يكون للعضو
الحق فى مزاوله المهنة الا بعد إعادة قيده بالنقابة .

مادة ٥٦ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٥٧ - تؤلف الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين :

(أ) وتؤلف الدرجة الأولى من :

وكيل النقابة - رئيسا .

عميد كلية التجارة - بجامعة القاهرة .

أحد وكلاء الوزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات يختاره مجلس النقابة من بين المقيدين بها .

عضوين يعينهما مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه من الشعبة التى ينتمى اليها العضو المحال للتأديب .

(ب) وتؤلف الدرجة الثانية من :

النقيب ، رئيسا .

مستشار الدولة لوزارة الخزانة أو من ينوب عنه .

أقدم وكيل وزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات من بين المقيدين بالنقابة .

عضوين يعينهما مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٥٨ - تقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(أ) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة من بين أعضائه يكون أحدهما من شعبة المطلوب محاكمته .

(ب) عضو مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل بإدارة الفتوى التابعة لوزارة الخزانة .

مادة ٥٩ - ترفع الدعوى الى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس النيابة ، ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المقدم للمحاكمة أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النيابة أو من المحامين للدفاع عنه . ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا .

مادة ٦١ - يعلن المطلوب محاكمته بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويوضح هذا الكتاب ميعاد المحاكمة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المقدم للمحاكمة ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن تكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة وتجرى في شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المحكوم عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٦٤ - يجوز لمن صدر القرار ضده ، كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المحكوم عليه اذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائبا .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية باسقاط عضويته للنقابة أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ويكون التظلم بتقرير يودع سكرتيرية المحكمة المذكورة .

مادة ٦٥ — تكون جلسات هيئة التأديب سرية ويصدر القرار فى جلسة علنية .

مادة ٦٦ — نعلن القرارات التأديبية الى المحكوم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .

مادة ٦٧ — يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية الى الوزارات والمصالح أو الهيئات أو الشركات العامة أو الخاصة التابع لها من صدرت ضده خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٦٨ — يجوز لمن صدر قرار نهائى باسقاط عضويته من النقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضى خمس سنوات ميلادية اصدار قرار بانهاء أثر العقوبة فاذا أجيب طلبه كان له الحق فى طلب اعادة قيد اسمه فى السجل من جديد واذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له ترديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه بقرار الرفض .

مادة ٦٩ — اذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتمس من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الادارى على حسب الأحوال اعادة النظر فى القرار الصادر باسقاط عضويته .

مادة ٧٠ - إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة لخطار النقابة قبل البدء في التحقيق •

وللنقيب أو من يندبه من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر التحقيق •

وإذا رأت النيابة أن الوقائع المسندة إلى عضو النقابة ليست من الجسامة بحيث تستوجب المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز للنياحة أن ترسل إلى مجلس النقابة التحقيق الذي أجرته لتتخذ ما يراه في هذا الشأن •

الباب السابع

في صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٧١ - ينشأ للنقابة صندوق للمعاشات والاعانات يقوم بترتيب معاشات واعانات وقتية أو دورية طبقاً لأحكام هذا القانون •

مادة ٧٢ - تتكون أموال الصندوق من المآرد الآتية :

- (١) ثلاثة أرباع رسوم القيد (١) •
- (٢) ثلاثة أرباع الاشتراكات السنوية •
- (٣) ما تساهم به الدولة سنوياً في هذا الصندوق •
- (٤) فوائد رصيد هذا الصندوق •
- (٥) التبرعات والهبات والوصايا الصادرة لمصلحة الصندوق وما يقرر من الموارد الأخرى •
- (٦) أرباح مطبوعات النقابة وما تقوم به من نشاط •
- (٧) ما يحصل ثمناً لطابع الدمغة •

(١) البند ١ ، ٢ من المادة ٧٢ مستبدلتين بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه •

- (٨) الرسوم التي تتقاضاها النقابة عن طلبات تقدير الأتعاب .
- (٩) فوائد الاستثمارات التي تجريها النقابة .
- (١٠) (١) - ٢٠٪ من حصة وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية من حصيلة المصروفات الادارية لعمليات الاستيراد .
- (١١) (٢) - ما يحصل كرسم لصالح نقابة التجارين بالفئات في
- محوال الآتية :

جنيهان : عن كل اعتراض وخمسة جنيهاً عن كل طعن يقدم لمصلحة الضرائب عن كل من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية

جنيهان : عن كل شهادة تخرج مؤقتة تصدرها كليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وأكاديمية السادات ومعهد الدراسات الادارية والتعاونية والمعاهد الفنية التجارية فوق المتوسطة وذلك مرة واحدة فقط .

خمسة جنيهاً : عن كل طلب قيد أو تجديد أو تعديل أو انشاء فروع تقدم للسجل التجاري .

ما يحصل على عقود تسجيل الشركات بالفئات الآتية :

(١) شركات الأموال :

- ١٢٥ جنيهاً على رؤوس الأموال حتى ٥٠٠ ألف جنيه .
- ٢٥٠ جنيهاً على رؤوس الأموال أكثر من ٥٠٠ ألف جنيه .

(١) البند ١٠ من المادة ٧٢ مستبدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢
المشهور اليه .

(٢) البند ١١ مضاف بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢

(ب) شركات الأشخاص :

- ٢٥ جنيها على رؤوس الأموال حتى ١٠ آلاف جنيه .
- ٥٠ جنيها على رؤوس الأموال أكثر من ١٠ آلاف جنيه .
- ١٥ جنيها على كل طلب قيد أو تجديد أو تعديل بيانات في سجلات الوكلاء التجاريين أو المستوردين .
- ٢٠٠ جنيه على كل موافقة بإنشاء مشروع يصدرها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- وتتولى الجهات المختصة توريد المتحصلات من البنود السابقة الى النقابة .
- ويخصص ثلاث أرباع هذه المبالغ لصندوق المعاشات والربع الباقي لصندوق النقابة العامة والنقابات الفرعية .

مادة ٧٣ (١) — يكون لصق دمغة النقابة الزاوية بمعرفة عضو النقابة من غير موظفي الحكومة أو القطاع العام وأقلام كتاب الجهات المسموح له بالحضور أمامها أو التي يلزم أن تقدم إليها أوراق موقعة منه في الأحوال والفئات الآتية :

مليم

- ١٠ — عن كل فاتورة أو مخالصة أو إيصال يحرره عضو النقابة وإذا تعدد أعضاء النقابة تعدد رسم الدمغة وكذلك على كل نسخة من الكتب العلمية التي يضعها أو يشترك فيها عضو النقابة والتي تستهدف نشر الثقافة التجارية أو الاقتصادية أو الادارية المؤلفة أو المترجمة محليا ويزيد سعرها على ١٠٠ مليم وتكون مسئولية لصق هذه الدمغات على ناشر الكتاب .

(١) يراعى ما جاء بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة (الجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر «أ» في ١٣/٧/١٩٨٧) .

مليم جيه

١٠٠ — على حافظة المستندات وأول مذكرة يقدمها العضو للجهة المسموح له بالحضور أمامها ، وأول محضر جلسة أمام هذه الجهة يحضرها العضو ، وأول ورقة أو طلب يقدم منه أمام احدى هذه الجهات •

١٠٠ — على كل شهادة تصدرها النقابة لصالح الأعضاء •
٢٠٠ — على كل شهادة يوقع عليها العضو لصالح عملائه •
٢٠٠ — على كل دفتر تجارى يسجل بالشهر العقارى •
٢٠٠ — على كل عريضة طعن تقدم الى مصلحة الضرائب من عضو النقابة أو الممول •

٢٠٠ — على كل اقرار ضريبى مصادق عليه من العضو وغير مستند الى دفاتر تجارية أو خاص بمزاوى المهن غير التجارية •
٢٠٠ — على كل اقرار ضريبى مقدم من العضو عن نفسه •
على أصل تقرير العضو الخاص بالخبرة فى مجال عمل النقابة أو ميزانية منشأة بالفئات التالية :

٢٠٠ — المنشأة التعاونية والاجتماعية وغير التجارية مهما كان رأس مالها •

٥٠٠ — المنشأة التى لا يزيد رأس مالها على ثلاثة آلاف جنيه •
٧٥٠ — المنشأة التى يزيد رأس مالها على ثلاثة آلاف جنيه ولا يجاوز عشرة آلاف جنيه •

٢ — المنشأة التى يزيد رأس مالها على عشرة آلاف جنيه ولا يجاوز عشرين ألف جنيه •

سليم جيه

٣ - المنشأة التي يزيد رأس مالها على عشرين ألف جنيه ولا يجاوز ثلاثين ألف جنيه .

٥ - المنشأة التي يزيد رأس مالها على ثلاثين ألف جنيه ولا يجاوز مائة ألف جنيه .

١٠ - المنشأة التي يزيد رأس مالها على مائة ألف جنيه ولا يجاوز خمسمائة ألف جنيه .

٢٠ - المنشأة التي يزيد رأس مالها على خمسمائة ألف جنيه .

ولا يجوز التعامل بالمحركات المنصوص عليها في هذه المادة الا اذا كان ملصقا عليها طوابع الدمغة المقررة سواء أكانت خاصة بالقطاع العام أم الخاص .

ويكون لمن تتدبه النقابة أن يستوثق من تنفيذ أحكام هذه المادة وذلك الاطلاع على الأوراق التي فرض عليها رسم الدمغة ، وللنقابة حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإداري على الموظف المقصر في استيفاء الدمغة .
وتتحمل الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها قيمة الدمغات المستحقة عليها في الأحوال وبالقنوات المنصوص عليها في هذا القانون .

كما لا يقبل حضور أعضاء النقابة أمام الجهات المستموح لهم بالحضور أمامها الا اذا سدد العضو دمغة الحضور المنصوص عليها في هذه المادة .

واذا تعدد الأعضاء تعددت الدمغة كما تعدد بعدد الصور الموقعة من العضو .

وعلى الجهات التي رخص للمضيق الحضور أمامها أو تقديم أوراق لها أن تستوثق من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التي فرض رسم الدمغة عليها ولها حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإداري على العامل المقصر في اقتضاء الدمغة فضلا عن مسئولية شخصيا عن قيمتها أمام النقابة .

مادة ٧٤ - يفرض على طلبات تقدير الأتعاب رسم يقدر على الوجه الآتي :

- ٢/ عن الطلبات التي لا تزيد قيمتها على ٢٥٠ جنيها بحيث لا يقل الرسم عن خمسمائة مليم .
- ٣/ عن كل مائة جنية بعد المائتين والخمسين الأولى .

مادة ٧٥ - تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل سنة .

مادة ٧٦ - مجلس النقابة هو المهيمن على أموالها وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار وصرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابة في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية .

مادة ٧٧ - يضع مجلس النقابة في كل سنة ميزانية السنة المالية المقبلة كما يقدم حساب النقابة الختامي الى الجمعية العمومية مصادقا عليه من مراقبي حسابات النقابة .

مادة ٧٨ - اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية يستمر العمل على أساس الميزانية السابقة الى أن تجتمع الجمعية العمومية وتقر الميزانية الجديدة .

مادة ٧٩ - تودع أموال النقابة في حساب خاص بأحد المصارف
الذى يختاره مجلس النقابة ويقرر المجلس في أول جلسة له ، من لهم حق
التوقيع واعتماد الصرف من أعضائه •

مادة ٨٠ - يبين النظام الداخلى مقدار المبلغ الذى يجوز أن يحتفظ
به بخزانة النقابة بصفة سلفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة •

مادة ٨١ (١) - تعفى نقابة التجارين والنقابات الفرعية وكافة
المؤسسات التابعة للنقابة من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد
أو غير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها •

وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة وجميع
العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة
والعوائد التى تفرضها الحكومة أو أية سلطة أخرى •

مادة ٨٢ - يدير صندوق المعاشات والاعانات - تحت اشراف
مجلس النقابة - لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من
أعضائه لمدة سنة ويكون منهم النقيب وأمين الصندوق •

مادة ٨٣ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة الا اذا صدق
عليها مجلس النقابة •

مادة ٨٤ - لمجلس النقابة الحق فى تقدير معاش أو اعانة للعضو
اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد أدى رسوم الاشتراك المستحقة عليه منذ قيده
بالجدول ما لم يكن قد أعفى منها بقرار من مجلس النقابة •

(١) المادة ٨١ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه •

(ب) أن يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبي العام قبل بلوغه سن الستين •

(ج) أن يكون قد أحيل الى المعاش أو بلغ سن الستين بشرط أن يكون قد مضى على تخرجه مدة خمسة عشر عاما على الأقل •

(د) اذا كانت خدمته قد انتهت لأسباب أخرى يرى مجلس النقابة معها منح معاش للعضو •

وتحدد اللائحة الداخلية قواعد صرف المعاشات والاعانات في ضوء موارد الصندوق وذلك دون اخلال بالحقوق المقررة حاليا للأعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين •

٨٥ (١) - في حالة وفاة انعضو يصرف المجلس الأرملته وأولاده القصر ووالديه اذا كانا عاجزين عن الكسب معاشا يوازي ثلاثة أرباع المعاش المقرر له •

ويستحق الأرمل أو الأرملة الربع والأبوان الربع مناصفة والأولاد القصر الباقي بنسب متساوية • فان لم يكن بين ورثته أحد من هؤلاء قسم ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسبة المتقدمة • وينتهي معاش كل وارث بوفاة • وتفقد الأرمل حقها في المعاش لزواجها والقصر بلوغ سن الرشيد أو سن السادسة والعشرين اذا كانوا طلبة بالجامعات أو المعاهد العليا •

كما ينتهي المعاش بزواج الأثاث منهم وللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرف المعاش حتى يتبين لها زوال الأسباب التي رتب من أجلها المعاش •

(١) الفقرة الأولى من المادة ٨٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد ٣١ في ١٩٨٢/٨/٥

— لمجلس النقابة في الأحوال الاستثنائية أن يقرر معاشها أو إعانة
لاخوة العضو إذا ثبت أنه كان يعولهم ، وذلك في حدود نصيب الأبوين
وفقا للقواعد التي تقررها اللائحة الداخلية •

مادة ٨٦ — لمجلس النقابة أن يعيد النظر ، في كل وقت في
المعاشات والإعانات السابقة تقريرها وفقا لما تقتضيه حالة الصندوق
أو حالة الشخص المنتفع بالمعاش أو الإعانة •

مادة ٨٧ (١) — لمجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة صندوق
المعاشات والإعانات أن يقرر إعانة وقتية أو دورية للعضو إذا طرأت عليه
حالة تقتضي مساعدته وذلك حتى ولو لم يتوافر شروط استحقاق المعاش
المنصوص عليها في المادة ٨٤ من هذا القانون •

ولهيئة المكتب — بالشروط والضمانات التي يضعها مجلس
النقابة — منح قروض بدون فائدة لأعضاء النقابة وذلك في حدود ٥٠٪ من
إيرادات صندوق المعاشات والإعانات في العام الواحد • فإن لم تسدد
هذه القروض في مواعيدها على حسب الشروط جاز تحصيلها عن طريق
الخصم من مرتب العضو أو أجره دون حاجة إلى حكم قضائي في حدود
الربع شهريا دون إخلال بالقدر الجائز الحجز عليه طبقا للقوانين العامة
وتتولى الجهة التي يعمل بها العضو اجراء هذا الخصم بناء على طلب
النقابة وتحصيل قيمته لحسابها وتوريده لها •

مادة ٨٨ — يكون صرف المعاشات والإعانات والقروض من
صندوق المعاشات والإعانات وفقا للميزانية السنوية للصندوق التي
تعتمدها الجمعية العمومية ، ووفقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية
للنقابة ويوقع النقيب مع أمين الصندوق على إذن الصرف وعند غياب
النقيب يوقع مع أمين الصندوق الوكيل الذي يعينه مجلس النقابة لهذا
الغرض •

(١) الفقرة الأولى من المادة ٨٧ مستبعدة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠
المشار إليه •

مادة ٨٩ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز الحجز على المعاشات والاعانات التي تقرر وفقاً لأحكام هذا القانون أو تحويلها أو التنازل عنها للغير .

كما تعفى هذه الأموال من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغة .

مادة ٩٠ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات لا يجوز الحجز أو الحوالة أو انتنازل عن المعاشات والاعانات التي تقررها النقابة لأعضائها .

مادة ٩١ - تقدم طلبات المعاش أو الاعانة كتابة الى مجلس النقابة على النماذج المعدة لذلك وعلى لجنة صندوق المعاشات والاعانات الفصل فيها في مدى ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول الطلب والمستندات مستوفاة .

مادة ٩٢ (١) - كل خلاف ينشأ بين الصندوق والطالبين للاعانة أو المعاش يكون الفصل النهائي فيه لمجلس النقابة على ألا يشترك فيه - في هذه الحالة - من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

الباب الثامن

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٩٣ (٢) - تجرى الانتخابات لتشكيل مجلس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية في ميعاد لا يتجاوز ٣١ من يناير سنة ١٩٧٥

(١) المادة ٩٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .
(٢) استبدلت الفقرة الأولى من المادة ٩٣ بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٤ الجريدة الرسمية العدد ٣٠ مكرر (١) في ١٩٧٤/٧/٢٩

والى أن يتم انتخابات مجلس النقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ،
يعين وزير الخزانة بقرار منه مجلساً مؤقتاً من خمسة عشر عضواً ممن
تتوافر فيهم شروط القيد بهذه النقابة ، على أن يكون من بينهم ثلاثة على
الأقل من أعضاء مجلس نقابة المحاسبين والمراجعين القائم وقت صدور
هذا القانون •

ويتولى هذا المجلس المؤقت الاختصاصات المقررة في هذا القانون
لمجالس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية • ويختار من
بين أعضائه من يتولى مؤقتاً اختصاصات النقيب والوكيل والسكرتير
العام وأمين الصندوق •

مادة ٩٤ - فيما عدا أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين المقيدين
بالجدول العام يتقدم الحاصلون على المؤهلات المنصوص عليها في
القانون لقيد الاسم في الجدول ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :
اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ومهنته ومكان
اشتغاله بها ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجهة الصادرة
منها •

يقيد اسم الطالب في الجدول بترتيب حصوله على المؤهل العلمى
الأساسى المشار اليه في المادة الخامسة ، فإذا قدم الطلب بعد مضي الميعاد
ضوعف رسم القيد •

مادة ٩٥ - عضوية النقابة اجبارية لكل من تنطبق عليهم أحكام
هذا القانون من خريجي كليات التجارة والمعاهد العليا التجارية، وما يعادلها •

مادة ٩٦ (١) - يعتبر جميع أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين
المقيدين بالجدول العام للمحاسبين والمراجعين أعضاء في نقابة التجارين
شعبة المحاسبة والمراجعة •

(١) المادة ٩٦ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه •

سواء حفظتهم بكافة حقوقهم المقررة لهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ في كل ما يتعلق بالقيد والأفندية والمعاش بالإضافة الى الاعانات المقررة لأعضاء نقابة التجارين •

مادة ٩٧ - لا تسري أحكام القوانين الخاصة بالاعتمادات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة والشعب فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة في هذا القانون •

مادة ٩٨ - كل تنبيه أو إخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص على خلاف ذلك •

مادة ٩٩ - يعتبر مجالس النقابة - فيما له من اختصاص - سلطة إدارية بالمعنى المقصود في المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات •

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص لا يكون اسمه مقيداً في جدول النقابة أو محي اسمه بعد قيده ويمارس مهنة قاصرة على أعضاء النقابة أو يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في ممارسة مهنة تجارية من المهن المشار إليها أو ينتحل لنفسه أحد ألقابها وفي جميع الأحوال يأمر القاضي بإغلاق المكان الذي تمارس فيه المهنة ونزع اللوحات واللافتات ويأمر كذلك بنشر الحكم ثلاث مرات في صحيفتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه •

مادة ١٠١ (١) - يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء نقابة المحاسبين والمراجعين ، ويعتبر القيد بشعبة المحاسبة والمراجعة المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون بمثابة القيد بنقابة المحاسبين والمراجعين أينما ورد النص على ذلك في القوانين واللوائح القائمة •

(١) المادة ١٠١ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه •

مادة ١٠٢ — يصدر وزير الخزانة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بتخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢) .

أنور السادات

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بمشروع قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

كانت النقابات المهنية قبل التحول الاشتراكي مجرد مؤسسات تنحصر أهدافها الفعلية في حماية أعضائها من بعض أنواع الاستغلال وفي محاولة الحصول على مكاسب لهم ثم جاء التحول الاشتراكي وأصبح نقطة ارتكاز وانطلاق وتحرر لهذه النقابات من هذا القيد الى رحاب الخدمة العامة ووجه كافة الطاقات الفكرية لأعضائها نحو خدمة المجتمع الجديد ، ذلك المجتمع الذي أصبح السمة الأساسية التي يجب أن يتحلى بها هي العلم والنشاط العلمى والتطبيقى القائم على مواجهة مشاكل التنمية تحقيقا للكفاية العلمية والفنية .

ذلك أن الاشتراكية نظام اجتماعى أساسه نظام اقتصادى يقوم على الملكية العامة لأدوات الانتاج وتنظيم الاقتصاد القومى وفقا لأسلوب التخطيط الشامل ، وهذه الملكية العامة تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى الاشتراكية وقد أمكن تحقيق جانب كبير منها ، وإدارة هذه القاعدة العريضة من أدوات الانتاج تستلزم وجود قيادة إدارية حكيمة قادرة على قيادة النشاط الاقتصادى العام بكفاءة لتدفع به الى ما فيه خير الجماعة ومصالحها ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

وهذه الإدارة يجب أن تكون إدارة علمية تقوم بالتخطيط الشامل للنشاط الاقتصادى بهدف تحقيق أهداف محددة وكذلك متابعة تحقيق هذه الأهداف والتغلب على ما يعترضها من عقبات وتلرب العاملين وتعبئة جهودهم ودفعهم نحو تحقيق أهداف المجتمع ، ويعتبر تنظيم العمل وتخطيط عملياته وتنسيق الجهود للوصول الى الأهداف بأقصى درجة من الكفاية العلمية والعملية وبأقل قدر من التكاليف ،

وفي المواعيد المقررة ، يعتبر ذلك كله من المهام الجوهرية للإدارة في المجتمع الاشتراكي التي أصبحت ينظر إليها الآن كوظيفة جماعية تعبر عن رأى العاملين وتنسيق جهودهم وتنمى فيهم شعورهم بالمسئولية تجاه المشروعات التي يعملون فيها .

والتخطيط الذى يحتل مكانا بارزا في الاقتصاد الاشتراكي يعنى بوضع البرامج لتحقيق الهدف المحدد وباعداد الوسائل اللازمة لذلك ويعتمد في هذا على جميع البيانات والبحوث والدراسات ثم وضع خطة العمل بمراعاة الظروف العملية واختيار أنسب الوسائل وأكثرها فاعلية . ومن متطلباته دراسة عمليات التشغيل معدلات الأداء وحجم ونوع الإنتاج ودراسة السوق وتحديد أنماط ومعايير الأداء .

كما أن التنفيذ في ظل النظام الاقتصادى الاشتراكي يعنى بوضع السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة الموضوعة واجراء التنظيم القادر على تنفيذ هذه المهام ، ذلك لأن المجتمع الصناعى تعقدت فيه ظروف العمل نتيجة لما استحدثت من تطورات فنية وعملية كما أن هذا المجتمع يقتضى تجديدا في أسلوب الإدارة بإنشاء إدارات وظيفية مختلفة تختص كل منها بعمل معين مثل تصميم المنتج بها وتطويره وتخطيط الإنتاج ومراقبة جودته ونظام محاسبة التكاليف والرقابة المالية وإدارة شؤون الأفراد وخلق الدوافع لديهم وإدارة التسويق الداخلى والخارجى ... الخ وهى كلها مسائل تحتاج الى تخصص دقيق وخبرات واسعة تسكن الإدارة من مباشرة مهامها بكفاية .

وبالمثل فإن تكامل هذا النظام الاقتصادى يستلزم مرحلة الرقابة ، تلك المرحلة التى تهدف الى متابعة تنفيذ الخطة بمجموعة من الاجراءات التى تهدف الى التأكد من النتائج بتحقيق بالشكل المرسوم لها وبأعلى درجة من الكفاية وأن ما تم تحقيقه بالفعل يتطابق مع الأرقام المستهدفة ، كما تهدف هذه المرحلة الى كشف العقبات التى تعترض التنفيذ ، وهى

يذلك لازمة للتخطيط الذى لا يعتبر غاية فى حد ذاته بل وسيلة لبلوغ هدف معين ، كما أن الرقابة لازمة لقياس درجات النجاح فى مراحل التنفيذ المختلفة بواسطة الأنماط والمعدلات الموضوعه اذ أنها أسلوب لنقل المعلومات من الأجهزة الرئيسية فى الدولة أو فى المشروعات الى المستويات الأصغر منها ثم ايجاباً من هذه المستويات الأصغر الى المستويات الأعلى ، وبذلك تعين الرقابة فى نقل صورة دقيقة للنشاط الاقتصادى بجميع قطاعاته وفى جميع مراحله ، لا يمكن اتخاذ قرارات موضوعية مبنية على العلم والخبرة والواقع .

وكخلاصة لما تقدم فان ادارة الوحدة الانتاجية فى الدولة الاشتراكية وادارة الاقتصاد القومى يعتبران ادارتين متكاملتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، والى جانب المشروع الصناعى الذى يعتبر مهمته الأساسية الإنتاج توجد مشروعات أخرى تقوم بنشاط ملموس فى مجالات البحوث والتنمية والتوزيع والتمويل كما يلزم وجود نظام احصائى يزود الاقتصاد القومى بالمعلومات التى على أساسها تتخذ القرارات الاقتصادية.

هذه الوظائف جميعها ، وهى عصب المجتمع الاشتراكى الذى لا مكان فيه للفرد أو الانعزالية تحتاج باستمرار الى تكاتف للجهود ومزيد من الأبحاث والدراسات والتطوير والتنمية ، ولا شك أن خير تنظيم لاتمام هذه الأهداف هو تجميع الطوائف فى شكل نقابات مهنية عامة أو فرعية تسعى الى اقامة علاقات قوية مع المنظمات المماثلة لها فى البلاد العربية أو فى العالم أجمع وفى البلاد الأفريقية والآسيوية لمساندة حركات طريق المساواة بين أعضائها فى الحقوق والواجبات النقابية كما تلتزم بتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى عن طريق الاهتمام بخطط التنمية سواء بالمساهمة فى تقريرها أو فى تنفيذها أو دراستها المبسطة وكذلك محاولة الارتقاء بالمهنة وتنشيط البحث العلمى ووضع الخدمات النقابية سواء فى مجال الإنتاج أو الخدمات فى خدمة تحالف قوى الشعب العاملة بالاهتمام بالبحوث العلمية التى تساعد فى اتمام التحول الاشتراكى

والاهتمام بالعلاقات الدبلوماسية والتشقيعية وبالهيئات والجمعيات والمعاهد العلمية ودعم العمل العلمى لكافة الوسائل المتاحة والممكنة للنقابة .

ولا شك أن الوقت قد حان لإنشاء نقابة المهن التجارية كى تنظم قرابة الخمسين ألفا من العاملين فى مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال التجارية والمالية والتنظيم والمحاسبة والمراجعة ، تلك المجالات التى أصبحت تكون عمودا فقريا ومحوريا أساسيا فى نهضة هذه الأمة وتعتبر العين التى ترى والعقل الذى يفكر فى أية دراسة من أجل التنمية فالإقتصاد وإدارة الأعمال والتنظيم والمحاسبة والرقابة من أكبر المهن وأعظمها خطرا فى حياة الوطن وقد حان الوقت لتنظيمها فى نقابة تؤدى بتقاليدها وأسسها كفاءة أداء أعضائها لرسالتهم كاملة فى إطار التخطيط الاشتراكى وأهدافه .

ورغم أن نقابة المحاسبين والمراجعين تقوم بدورها فى مجالها المحدود بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ إلا أن ضيق هذا المجال بالاضافة الى التطور الكبير الذى أصاب الأعمال المهنية المرتبطة بالمحاسبة ذاتها يجعل التفكير فى مجرد تعديل قانون مهنة المحاسبة والمراجعة أمرا قاصرا لا يفي بالغرض منه فقد ظهرت أهمية وخطورة التصميم والتنظيم المحاسبى ووضع الدورات المستندية وأنظمة الرقابة الداخلية وكذلك المحاسبة الإدارية والمحاسبة القومية الى جانب مراقبة ومراجعة الحسابات بمفهومها التقليدى كما أن نفس مهنة الرقابة قد تطورت فى ظل المجتمع الاشتراكى وتضخم ملكية المال العام والحاجة الملحة نحو ولوج أبواب جديدة لم تكن تعرفها الرقابة بمفهومها التقليدى حماية لهذا المال العام وضمان لاستخدامه فى أداء رسالته نحو مستقبل زاهر وتنمية ترفوة .

وقد اختلطت كل هذه الأعمال بالأعمال الاقتصادية وإدارة الأعمال وتنظيمها والتسويق والتمويل وغير ذلك بحيث لم يصبح من السهل الفصل بينها أو الادعاء بأن مجرد المحاسبة أو المراجعة بمفهومها التقليدى هى ما يجب تنظيمه وحده أو ما يمكن فصله عن باقى المهن التجارية المؤثرة فيه والتى تتألى به .

وذلك بالإضافة الى أن مهنة المحاسبة والمراجعة في حد ذاتها لم
تعد مباشرة أو تأثيرها أو تكوين عرفها وتقاليدها أو تطويرها قاصرا
على مزاوتها في النطاق الخاص بل أن الوضع قد انعكس كلية، فمزاولة
هذه المهنة في النطاق الحكومي والعام أصبح هو حجر الزاوية والأساس
المهني لها والمؤثر الأول فيها ولم يعد ممكنا تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة
دون النظر الى ما تقدمه الأداة المحاسبية والرقابية الحكومية أو في
القطاع العام، تلك الأداة التي وضعت من أجلها قوانين خاصة وأنشئت
أجهزته متفرغة لكفالة استغلالها وأدائها لأعمالها على خير ما يكون الأداء
وقد سارت في الشوط مسافة يعتد بها وأثبتت كفاءة وجدارة، وأرست
تقاليد ومفاهيم جديدة بناءة، وذلك كله قد عالج المشروع المقترح بحيث
يندرج تحت نطاق شعبة المحاسبة والمراجعة كل العاملين في هذا النطاق
سواء كانوا يزاولون المهنة في النطاق الخاص أو في النطاق العام
في الوظائف التي سبق اعتبارها نظيره أو تصدر بها اللائحة الداخلية
للقانون .

والأمر كذلك بالنسبة للشعب الأخرى، فشعب إدارة الأعمال أو شعبة
الاقتصاد في حاجة الى أن تحتوى كافة العاملين في هذا المجال الفسيح
سواء في الميدان الخاص أو العام والذي أصبحت لها آثارها التي لا تنكر
على كيان الدولة كلها .

وقد تم اعداد مشروع القانون المرافق لتحقيق الأهداف المتقدمة
جميعها .

وقسم المشروع الى ثمانية أبواب : الأول في نظام النقاية وأهدافها
ويشمل شعبها . والثاني في شروط العضوية بها والقيود بسجلاتها .
والثالث في تكوينها وتنظيمها العام ويشمل الجمعية العمومية ومجلس

النقابة والنقابات الفرعية • والرابع فى واجبات أعضاء النقابة • والخامس فى الأتعاب ومصادرها وطريقة تقديرها • والباب السادس فى التأديب • والباب السابع فى صندوق المعاشات والاعانات • والباب الثامن فى الأحكام العامة والانتقالية •

وتم الاسترشاد فى مواد هذا المشروع بما تم إقراره من قواعد وأسس فى قوانين النقابات المهنية المماثلة كقانون المهن العلمية أو الزراعية ... الخ •

والله ولى التوفيق ،،

مقدم الاقتراح
نظمى راشد مكاوى
عضو مجلس الشعب

وزارة المالية

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤

بإصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن
انشاء نقابة التجارين (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة
التجارين ؛

وعلى كتاب نقابة التجارين المؤرخ ١٧/٤/١٩٧٤ المتضمن موافقة
مجلس النقابة على مشروع اللائحة الداخلية ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية المرافقة المعتمدة منا بالنسبة
لتنفيذ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجارين -
فيما عدا باب صندوق المعاشات والاعانات - بصفة مؤقتة لحين اعتمادها
من الجمعية العمومية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ
نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريرا في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ (١٩ يونية سنة ١٩٧٤)

اللائحة الداخلية

للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بشأن انشاء نقابة التجارين

الباب الأول

أهداف النقابة

مادة ١ - تعمل النقابة على تعبئة قوى التجارين وتنسيق أنشطتهم في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ ومساعدتهم بكل الوسائل العلمية والمهنية والمعنوية والمادية على تحقيق الأهداف .

وتقوم النقابة على المشاركة الايجابية في بناء المجتمع وتطويره لتحقيق أهدافه القومية ورفع المستوى العلمي والمهني للتجارين ، والارتقاء بمهن المحاسبة والمراجعة والتنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية، والاقتصاد والاحصاء التجاري ، والتأمين وتنظيم مزاولتها والمحافظة على تقاليدها وكرامتها ، وتقديم الخدمات لأعضائها وتشمل بوجه خاص الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وتقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية وتنظيم معاش للشيخوخة والعجز والوفاء بما يكفل للأعضاء وأسرهم حياة كريمة .

وتعتبر النقابة وتنظيماتها الفرعية لجانا فنية واستشارية للاتحاد
الاستراكي العربي .

وتلتزم مجالس النقابات الفرعية ومجالس الشعب بتقاسيم تقرير سنوى للجمعيات العمومية ، عما بذل من نشاط فى سبيل تحقيق هذه الأهداف فى خلال النصف الأول من شهر فبراير من كل عام (١) .

ويلتزم مجلس النقابة بتقديم تقرير سنوى للجمعية العمومية خلال شهر مارس من كل عام .

الباب الثانى

اللجان والهيئات المعاونة

مادة ٢ - يشكـر مجلس النقابة اللجان والهيئات المعاونة الآتية :

- (١) لجنة القيد وفقا للمادة السابعة من القانون .
- (٢) هيئة القسم طبقا للمادة ٤٧ من القانون .
- (٣) لجنة الفصل فى طلبات تقدير الأتعاب وفقا للمادة ٤٨ من القانون .
- (٥) هيئة التأديب من الدرجة الأولى وهيئة التأديب من الدرجة الثانية طبقا للمادة ٥٧ من القانون .
- (٥) لجنة التحقيق وفقا للمادة ٥٨ من القانون .
- (٦) لجنة صندوق المعاشات والاعانات طبقا للمادة ٨٢ من القانون .
- (٧) مجلس ادارة صندوق أموال نقابة المحاسبين والمراجعين وفقا للمادة ٩٦ من القانون .

(٢) الفقرة قبل الأخيرة من المادة (١) مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٢٦٤

ويجوز للمجلس أن يشكل اللجان الآتية :

١- لجنة الشؤون القومية ، وتختص بما يأتي :

— تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية •

— القيام بالبحوث والدراسات حول الأوضاع القومية والقضايا العربية والمحلية وقضايا تحديات الصهيونية والاستعمار ، ووسائل مجابهة هذه التحديات والانتصار عليها •

— تدعيم أعمال التجارين في كافة المجالات القومية بالتوعية والتبصير بالقضايا القومية وبالتعاون مع التشكيلات السياسية وال جماهيرية الأخرى •

٢- لجنة الشؤون العربية ، وتختص بما يأتي :

— بحث قضايا الوطن العربي والتحديات التي تواجهه ودور التجارين في مواجهة هذه التحديات •

— وضع البحوث والكتيبات والنشرات حول قضايا الوطن العربي ونشرها على المستوى المحلي والعربي والعالمي دفاعا عن الحق العربي •

— تنسيق التعاون مع منظمات التجارين في الوطن العربي لمزيد من نشاط كافة التجارين في مجالات العمل القومي لتحقيق الأهداف القومية العربية •

— تنظيم تبادل الزيارات مع التجارين في سائر أنحاء الوطن العربي
لتوثيق الصلات وتنسيق النشاط العربي وتأكيد الوحدة العربية •

٣ — لجنة العلاقات الخارجية ، وتختص بما يأتي :

— توثيق العلاقات مع منظمات التجارين في الخارج وتنسيق
تبادل الخبرات والتجارب معها في الشئون التجارية •

— الدعوة للقضايا العربية بين منظمات التجارين في العالم من خلال
الاتصالات والزيارات والمؤتمرات ومهاجمة الصهيونية والاستعمار
واستقطاب الأصدقاء الى جانب الحق العربي، وكسب الرأي العام العالمي •

— تنظيم تبادل الزيارات بين التجارين في جمهورية مصر العربية
وسائر التجارين في العالم في اطار الخطط المرسومة لخدمة القضية
المصرية والعربية ونصرة قضايا التحرير والسلام العالمي •

٤ — لجنة الرعاية الاجتماعية ، وتختص بما يأتي :

— رسم الخطط لتنظيم جهود التجارين في خدمة المجتمع وحل
مشكلاته •

— تنظيم الخدمات الاجتماعية للتجارين كتنسيق الاسكان وبناء
المساكن وانشاء الجمعيات التعاونية والمصايف • الخ •

الى غير ذلك في حدود الامكانيات •

٥ — لجنة الشؤون الصحية ، وتختص بما يأتي ١

- تنظيم الخدمات الصحية للتجارين وتسييرها والاتفاق مع كبار الأطباء وتسيير العلاج بالمستشفيات والمستوصفات المحلية والخاصة .
- انشاء المستشفيات التي تعالج التجارين بأسعار التكلفة أو بأقل منها قدر الامكان .
- انشاء الصيدليات التي تيسر للتجارين الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة .
- انشاء العيادات التي تيسر أعمال الطبيب المدارس لأكثر عدد من التجارين .
- الى غير ذلك في حدود الامكانيات .

٦ — لجنة الرياضة والرحلات ، وتختص بما يأتي :

- العمل على نشر الروح الرياضية بين الأعضاء وانشاء الفرق الرياضية المختلفة واعداد مسابقات بينها ، وتنظيم رحلات ثقافية وترفيهية داخل القطر وخارجه .
- ولمجلس النقابة أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة حسب الحاجة على أن يحدد في قرار التشكيل مقرر اللجنة والمهمة الموكولة اليها والمدة المقررة لانتهاؤها من عملها .

الباب الثالث

شعب النقابة

مادة ٣ - تضم شعبة المحاسبة والمراجعة العاملين في مجالات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمراجعة والضرائب في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص ، وفي نطاق ممارسة المهنة الحرة ، كما تضم عمليات التقييم المحاسبي ودراسة المراكز المالية للمنشآت وتقديم الخبرة الحسابية والضريبية والأعمال الاتاجية والعلمية في المحاسبة .

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية :

محاسب - مراجع حسابات - مراقب حسابات - رئيس وحدة حسابية - مفتش حسابي - مفتش مالي - مأمور ضرائب - خير محاسب - محاسب تكاليف - مفتش صيارف - معاون مالية - مأمور مالية - أمين خزينة - وكيل دائنين - حارس قضائي - خير مصفى - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٤ - تضم شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارة العاملين في مجالات التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق ممارسة المهنة الحرة والأعمال العلمية والتعليمية في العلوم الادارية .

وهي تتضمن على الأخص الوظائف الآتية :

وظائف الإدارة العليا - وظائف إدارة الإنتاج - وظائف إدارة التسويق والمبيعات - وظائف إدارة الإعلان وبحوث التسويق - وظائف إدارة الأفراد والعلاقات الصناعية - وظائف إدارة المشتريات - وظائف إدارة المخازن - وظائف التمويل والإدارة المالية وإدارة الاستثمار - وظائف إدارة المصارف - وظائف إدارة الاستيراد والتصدير - وظائف إدارة العلاقات العامة - وظائف إدارة التخطيط والمتابعة - وظائف إدارة التنظيم وتبسيط الإجراءات - وظائف الإدارة المكتبية - وظائف تقييم المشروعات - عضو هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٥ - تضم شعبة الاقتصاد والاحصاء التجارى العاملين فى مجالات الاقتصاد والاحصاء التجارى فى نطاق المؤسسات العامة والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفى نطاق ممارسة المهنة الحرة كما تضم الأعمال العلمية والتعليمية فى العلوم الاقتصادية والاحصاء التجارى .

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية :

التخطيط والتنمية الاقتصادية - البحوث الاقتصادية والتحليل الاقتصادي - الاحصاء - البحوث التجارية والاحصائية - التنبؤات الاقتصادية - التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .

مادة ٦ - تضم شعبة التأمين ، العاملين فى مجالات التأمين فى فروع المختلفة كالتأمين على الحياة والتأمين الصحى والتأمينات العامة والتأمينات الاجتماعية ، والمعاشات وذلك فى نطاق المؤسسات العامة

والشركات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة والقطاع الخاص وفي نطاق ممارسة المهنة الحرة ، كما تضم الأعمال العلمية والتعليمية في التأمين.

وهي تتضمن على الأخص الأعمال الآتية :

التسعير - التسويق - الانتاج - الاصدار •

مادة ٧ - يحدد عضو النقابة الشعبة التي يرغب الانضمام اليها وفق طبيعة العمل الذي يزاوله منذ التخرج ، واذا تداخل عمله في أكثر من شعبة فعليه أن يختار الشعبة التي تتفق مع الصفة الغالبة في عمله ، وعلى لجنة القيد التثبت من ذلك •

وتسرى في حالتى رفض القيد والنظام من فرار الرفض الأحكام الواردة بالمادتين ٧ : ٨ من قانون النقابة •

مادة ٨ - يشترط المفيد في الشعبة توافر شرط المؤهل العلمى المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون بدون التفيد بشعبة تخصص معينة في المؤهل العلمى الأساسى •

وبالنسبة للقيد في شعبة المحاسبة والمراجعة تنطبق شروط القيد في النقابة مع شرط ممارسة أحد الأعمال التي تتدرج تحت هذه الشعبة •

ويقيد الحاصلون على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية بشعبة المحاسبة والمراجعة بشرط مزاولتهم لأحد الأعمال التي تتدرج تحت مجال هذه الشعبة •

مادة ٩ - اذا تغيرت طبيعة الأعمال التي يزاورها عضو النقابة فيجوز له أن يطلب نقل قيده من شعبة الى أخرى بشرط أن يكون قد

أمضى سنتين على الأقل من تاريخ قيده في الشعبة التي يرغب تغييرها ،
مع تقديم ما يثبت تغير طبيعة عمله .

مادة ١٠ - يجوز لخريجي الكليات والمعاهد العليا غير التجارية
الذين يزاولون أعمالا تدخل في مجالات المحاسبة والمراجعة أو التنظيم
 وإدارة الأعمال المالية والتجارية أو الاقتصاد والاحصاء التجارى
أو التأمين أن يتقدموا بطاب القيد كأعضاء عاملين في النقابة بشرط
ألا يكونوا أعضاء عاملين في نقابة مهنية أخرى .

مادة ١١ - يقبل في عضوية النقابة (شعبة المهن التجارية المساعدة)
حملة المؤهلات التجارية المتوسطة وفوق المتوسطة الذين تنطبق عليهم
شروط العضوية ويشترط لتحويل هؤلاء المساعدين الى احدى الشعب
الرئيسية أن يكون قد مضى على تخرجهم خمسة عشرة سنة على الأقل
وعلى عضويتهم خمس سنوات على الأقل مع اجتياز امتحان مهني تعقده
النقابة ويوافق على التحويل من مجلس النقابة .

ويجوز بقرار من لجنة القيد نقل الحاصل على مؤهل تجارى متوسط
أو فوق المتوسط من شعبة المهن التجارية المساعدة الى احدى الشعب
الرئيسية الخاصة بحملة المؤهلات التجارية العالية بالشروط الآتية :

- أن تكون مدة الخبرة بعد الحصول على المؤهل (٢٠) عشرين
سنة على الأقل .

- أن تكون طبيعة أعمال العضو في مجال الشعبة المنقول اليها .

- أن يكون المستوى المهني للأعمال التي يمارسها مما يخوله
القيد في الشعبة المنقول اليها .

مادة ١٢ — يعتبر جميع أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين المقيدين بالجدول العام للمحاسبين والمراجعين أعضاء في نقابة التجارين شعبة المحاسبة والمراجعة ويترتب على نقل قيدهم الى شعبة المحاسبة والمراجعة تلقائيا دون الزامهم بسداد رسم القيد في النقابة .

ويلزمون بسداد اشتراكاتهم حسب الفئة التي كانت مقررة في نقابة المحاسبين والمراجعين حتى ١٩٧٣/٩/٣٠ ويسرى عليهم رسم الاشتراك الجديد اعتبارا من ١٩٧٣/١٠/١ وعليهم سداد الاشتراكات ابتداء عن (١٥ شهرا) تنتهى في ١٩٧٣/١٢/٣١

مادة ١٣ — يشترط فيمن رغب في مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في النطاق الخاص أن يكون مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ وما أدخل عليه من تعديلات .

ويتم فيه في شعبة المحاسبة والمراجعة لمزاولة المهنة الحرة دون التقيد بالمدة المنصوص عليها في المادة التاسعة من اللائحة .

الباب الرابع

القيد في جدول النقابة

مادة ١٤ — على من يتعين انضمامه للنقابة طبقا للمادة ٩٥ من القانون أن يقدم استمارة القيد في النقابة خلال المدة التي يقررها مجلس النقابة مرفقا بها المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون مصحوبا برسم القيد الذي لا يجوز

استرداده ، ويرفق بالطلب شهادة الميلاد أو مستخرج منها وصحيفة الحالة الجنائية والمؤهل الدراسي وشهادة انجنسية وشهادة حسن السير والسلوك .

بالنسبة لموظفى الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام يكتفى بالتصديق على البيانات من جهة العمل دون تقديم مستندات .

وبالنسبة لمزاوى المهنة الحرة (شعبة المحاسبة والمراجعة) يكتفى بشهادة قيده بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين مبينا بها رقم قيده ونوع الجدول وتاريخ القيد .

فاذا قدم الطلب بعد الموعد الذى تحدده النقابة ضوعف رسم القيد، أما الذين يعينون فى احدى مجالات الشعب المشار اليها بالمادة الثانية من القانون بعد صدور هذا القانون فعليهم تقديم طلب القيد فى ظرف ثلاثة شهور من بدء مزاولتهم للمهنة أو العمل .

وبالنسبة للعاملين المعارين للخارج أو الحاصلين على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب للخارج تعطى لهم مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ قفل باب القيد للانضمام الى النقابة ، على أن يتم اخطارهم بمعرفة الجهات التى يتبعونها .

مادة ١٥ — تعد الأمانة العامة للنقابة استمارات خاصة لطلب القيد بالنقابة يبين فيها اسم الطالب ولقبه وتاريخ وجهته ميلاده وجنسيته وديانته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها وشعبة التخصص والعمل الذى يزاوله وتاريخ مزاولته للمهنة وتاريخ انقطاعه عن المهنة كما تخصص فيها أماكن لاعتماد هذه البيانات ثم قرار لجنة القيد بالنقابة بقبول القيد أو رفضه مع ذكر الأسباب .

كما تعد الأمانة العامة لكل عضو بطاقة خاصه كما تحتفظ باستمارة القيد وجميع الأوراق المتعلقة بالعضو ، ويبين بالبطاقة كافة التصرفات الخاصة بالعضو من قبول عضويته ، أو نقل مقر اقامته ، أو بحث في شكواه أو أى تصرف من التصرفات المتعلقة به ، كمنحة اعانة أو معاش أو احالته الى مجلس تأديب أو تقرير عقوبة له أو غير ذلك .

مادة ١٦ - تعد الأمانة العامة جدولين لقيد الأعضاء يخصص أحدهما للأعضاء العاملين والآخر للأعضاء غير العاملين ويلحق بهذين الجدولين جداول أخرى فرعية لكل شعبة من شعب النقابة وجداول أخرى فرعية لكل نقابة من نقاباتها الفرعية ، تضم أسماء أعضاء الشعب ، أو النقابات الفرعية العاملين وغير العاملين .

كما تعد الأمانة العامة جدولاً فرعياً مستقلاً لأعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين الذين يزاولون المهنة الحرة في مجال المحاسبة والمراجعة .

وتعد في مقر النقابات الفرعية جداول مماثلة تقيد فيها أسماء الأعضاء العاملين وغير العاملين .

مادة ١٧ - تعد الأمانة العامة جدولاً فرعياً تقيد به أسماء الأعضاء العاملين من خريجي الكليات والمعاهد الأخرى الذين يمارسون أعمالاً تدخل في إحدى مجالات الشعب المشار إليها في المادة الثانية من القانون .

مادة ١٨ - تعد الأمانة العامة جدولاً فرعياً لقيد الأعضاء حديثي التخرج الذين لم يقضوا مدة التمرين وقدرها سنتان بدون انقطاع بعد تخرجهم في إحدى مجالات الشعب المنصوص عليها بالمادة الثانية

من القباغون على أن يؤشر أمام أسماء من تزول عنهم هذه الصفة بعد
مضى المسلة المقررة .

مادة ١٩ - يقيد في جدول الأعضاء العاملين جميع الأعضاء الذين
يزاولون إحدى المهن الداخلة في اختصاص هذا القانون سواء بالحكومة
أو بالقطاع العام الخاص أو في نطاق ممارسه المهنة الحرة .

ويقيد في جدول الأعضاء غير العاملين جميع الأعضاء الذين
لا يمارسون المهنة فعلاً ، أو يزاولون أعمالاً أخرى لا تدخل في إحدى
مجالات الشعب المشار إليها في المادة الثانية من القانون .

مادة ٢٠ - على العضو غير العامل إذا أراد أن يزاول المهنة أن
يطلب من لجنة القيد فيد اسمه بجدول الأعضاء العاملين وفقاً لأحكام
المواد «٧، ٨، ١٠» من القانون دون دفع رسم قيد جديد .

مادة ٢١ - لمجلس النقابة ، إذا فقد العضو العامل أو غير العامل
شرطاً من شروط القيد أن يقرر شطب اسمه من الجدول وتسرى في شأن
هذا القرار قواعد التظلم وإعادة القيد المشار إليها في المادة الثامنة
من القانون .

مادة ٢٢ - يشتمل الجدول العام على البيانات التالية :

رقم القيد العام - الاسم - تاريخ الميلاد - الوظيفة أو المهنة -
المؤهل والتخصص - تاريخ الحصول عليه - الجهة الصادر منها -
الشعبة المقيد بها - رقم القيد بالشعبة - ملاحظات .

ويخصص سجل قيد لكل دفعة سنوية من الخريجين ، ويأخذ كل
عضو رقماً جزئياً الأول يرمز لسنة التخرج والثاني يمثل الرقم
المسلسل للعضو داخل سنة التخرج .

مادة ٢٣ - في الحالات التي تحتاج الى بحث معادلة المؤهل العلمى للمؤهلات الواردة بالقانون يؤجل البت فيها لحين صدور قرار التعادل من الجهات المختصة دون تقييد بالمدة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون .

مادة ٢٤ - تعد الأمانة العامة شهادات قيد وبطافات عضوية توفع من النقيب أو من الأمين العام وتسلم للأعضاء المقبول قيديهم بعد تسجيلها وسداد الرسم المقرر وقدره خمسمائة مليم لكل شهادة مائة مليم لكل بطاقة عضوية .

مادة ٢٥ - تتفق النقابة مع وزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم والجامعات كل فيما يخصه بموافاه مجلس النقابة بكتسوف التخرج سنويا لتكوين مرجعا للنقابة عند البت فى طلبات القيد .

الباب الخامس

واجبات الأعضاء

مادة ٢٦ - شعار أعضاء النقابة الاخلاص والتضحية فى سبيل الوطن ورفعته وفى سبيل أداء واجباتها وعلى كل عضو أن يوطد علاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه وأن يسهم فى ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل الجماهير ومشاكل التطبيق .

مادة ٢٧ - على العضو أن يراعى الدقة والأمانة فى جميع تصرفاته وأن يراعى كرامته وكرامة المهنة وأن يمتنع عن أى عمل يتنافى معها ، وأن يراعى الاحترام الواجب للنقابة .

مادة ٢٨ — على كل عضو أن يلتزم بالقسم المنصوص عليه في المادة ٤٧ من قانون النقابة الذي تلاه أمام هيئة القسم .

مادة ٢٩ — يجب على عضو النقابة معاملة زملائه معاملة قائمة على الثقة المشتركة والاحترام المتبادل ويجب عليه أن يمتنع عن التنديد بمعلومات زملائه الفنية والانتقاص منها أو الحط من شأنها وعن انتقاد أعمال زملائه الذين باثروا قبله هذه الأعمال .

مادة ٣٠ — يلتزم العضو بتنفيذ قرارات مجلس النقابة والجمعيات العمومية العادية وغير المادية والتعاون مع النقابة في تنفيذ أغراضها وأحكام قانونها ولائحتها الداخلية والا تعرض للمحاكمة التأديبية .

مادة ٣١ — على كل عضو أن يؤدي للنقابة ما عليه من التزامات ولا يتمتع العضو بأية خدمة نقابية أو ميزة عضوية الا اذا كان مسددا اشتراكاته نقدا أو نقسيط وفقا لأحكام القانون .

مادة ٣٢ — تتولى مراقبات شئون العاملين بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام سداد رسوم القيد والاشتراكات للنقابة خصما من مرتبات الأعضاء وتحصيلها طبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣٣ — يجوز لمجلس النقابة أن يقرر اعفاء العضو من أداء كل أو جزء من رسم الاشتراك عن سنة واحدة يمكن تجديدها في إحدى الحالات الآتية :

— اذا استدعى العضو للخدمة العسكرية أو الوطنية .

— اذا انقطع مرتبه بسبب طول المرض .

— فى حالة حرمان العضو من مرتبه لأسباب لا ترجع الى تقصير منه أو اخلال بواجبات وظيفته وذلك حسبما يقرره مجلس النقابة •

مادة ٣٤ — يجب على عضو النقابة ابلاغ مجلس النقابة أو النقابة الفرعية المقيد اسمه بجداولها بكل ما يقع تحت نظره من مخالفات لأحكام قانون النقابة ولائحتها الداخلية •

الباب السادس

اختصاصات النقيب

مادة ٣٥ — يختص النقيب بما يأتى :

- رئاسة وإدارة جلسات مجلس النقابة ومكتبه واجتماعات العمومية •
- تمثيل النقابة أمام القضاء والهيئات الحكومية وأمام الغير •
- توقيع العقود والاتفاقات التى تبرم باسم النقابة •
- التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق •
- اعتماد جداول أعمال مجلس النقابة وتحديد مواعيد انعقادها •
- اعتماد محاضر اجتماعات مجلس النقابة والجمعية العمومية ومكتب المجلس •
- تسوية ما يقوم بين الأعضاء من منازعات بالطرق الودية والأذن بالتقاضى فى الحالات العاجلة •
- اعتماد شهادات القيد فى النقابة •
- الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القانون أو فى اللائحة الداخلية •

ويجوز أن ينوب النقيب عنه في مباشرة بعض هذه الاختصاصات
أحد الوكيلين أو الأمين العام أو أمين الصنایق حسب الأحوال .

مادة ٣٦ - يقوم وكيل النقابة باختصاصهما المنصوص عليه
في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٣ كما يعاولان النقيب ويحلان على حسب
ترتيبهما محله عند غيابه .

الباب السابع

اختصاصات مكتب مجلس النقابة وأعضائه

مادة ٣٧ - يختص مكتب مجلس النقابة بما يلي :

- تنفيذ قرارات مجلس النقابة .
- الادارة اليومية لأعمال النقابة والاشراف على نشاطها .
- تعيين العاملين اللازمين للنقابة في حدود الميزانية المعتمدة والاشراف عليهم .
- البت في المسائل العاجلة التي لا تحتل التأخير على أن تعرض
على مجلس النقابة في أول اجتماع له .
- بحث الاقتراحات والموضوعات والمسائل التي تعرض على مجلس
النقابة قبل عرضها على المجلس واعداد جدول أعمال المجلس وكذلك
مشروع الميزانية .
- اعداد التقرير السنوى عن نشاط النقابة ومشروعاتها لعرضه على
المجلس تمهيدا لعرضه على الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ - يجتمع المكتب بدعوة من النقيب ، وعند غيابه من أحد الوكيلين حسب ترتيبهما مرة على الأقل كل أسبوعين ، أو متى طلب ذلك أحد أعضائه ، ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء ، على أن يكون من بينهم النقيب أو أحد الوكيلين •

ويرأس النقيب اجتماعاته ، وعند غيابه يرأس الاجتماع أحد الوكيلين ويصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٣٩ - يختص الأمين العام بما يأتي :

- الاشراف على الأعمال الادارية والفنية فى النقابة •
- الاشراف على مقر النقابة ووضع نظم المحافظة على أوراقها ومحفوظاتها وسجلاتها •
- توجيه الدعوات لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس النقابة مرفقا بها جدول الأعمال •
- اعداد جميع المسائل والموضوعات المطلوبت عرضها على مجلس النقابة أو مكتبه أو الجمعية العمومية •
- الاشراف على تحرير محاضر جلسات مجلس النقابة ومكتبه والتثبت من تسجيلها فى الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع النقيب •
- التوقيع على بطاقات العضوية وشهادات القيد مع النقيب •
- التبليغ والاعلام عن جميع القضايا والمسائل التى تدرسها النقابة ومجالسها •

— متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القانون أو فى اللائحة الداخلية .

ويجوز له أن يحيل بعض هذه الأعمال على الأمين المساعد بشرط أن يتابع تنفيذه لها .

مادة ٤ — يختص أمين صندوق النقابة بما يأتى :

— مراقبة إيرادات ومصروفات النقابة .

— التثبت من ايداع أموال النقابة فى المصرف الذى يختاره المجلس والاشراف على حفظ المستندات المالية .

— صرف قيمة الفواتير والمصروفات التى يقررها مكتب مجلس النقابة بعد اعتمادها من الأمين العام وذلك فى حدود ميزانية النقابة وقرارات المجلس .

— التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع النقيب أو من ينوب عنه .

— تقديم حساب شهرى لمكتب مجلس النقابة بمصروفات النقابة وإيراداتها وحسابات ربع سنوية وحسابات ختامية لمجلس النقابة كل ذلك مشفوعا برأى مراقب الحسابات تمهيدا للتصديق عليها .

— المحافظة على أموال النقابة ومنقولاتها ومخازنها .

— اعداد ميزانية النقابة وحسابها الختامى عن السنة المالية المنتهية.

— اعداد مشروع الميزانية للنقابة للسنة المالية التالية فى ضوء توصيات مجلس النقابة •

— الاشراف على الأعمال الحسابية وعلى القائمين بمباشرتها •

— الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القانون أو فى اللائحة الداخلية •

ويعاون أمين الصندوق المساعد أمين الصندوق فى مباشرة اختصاصاته طبقا لقرارات المجلس التى تصدر فى هذا الشأن •

اختصاصات المكتب الفنى

مادة ٤١ — يتكون المكتب الفنى من خمسة أعضاء برئاسة أحد أعضاء النقابة ويختص ببحث المسائل والموضوعات والاقتراحات والمشروعات التى يحيلها اليه مكتب مجلس النقابة ، واعداد التقارير اللازمة عن نتيجة دراستها وتقديمها الى مكتب مجلس النقابة •

ولمكتب مجلس النقابة مناقشة أعضاء المكتب الفنى فيما تضمنته هذه التقارير من آراء وأسانيدها كلما استدعى الأمر ذلك •

الباب الثامن

مالية النقابة

مادة ٤٢ — تكون موارد النقابة من :

- (١) رسوم القيد فى جداول النقابة •
- (٢) الاشتراكات السنوية التى يؤديها الأعضاء •

(٣) حصيلة الدفعة الخاصة بالنقابة .

(٤) الرسوم المفروضة على طلبات تقدير الأتصاف .

(٥) الرسوم التي يتقاضاها مجلس النقابة عن الشهادات والمستخرجات وطلبات القيد وبطاقة العضوية التي تصدرها النقابة وتحدد بجنيه وخمسمائة مليم عن الشهادة أو المستخرج ومائة مليم عن كل من طلب القيد وبطاقة العضوية (١) .

(٦) الإيرادات الناتجة عما تصدره النقابة من مطبوعات وتقوم
من نشاط .

(٧) التبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس النقابة .

(٨) الإعانات التي تقدمها الحكومة .

(٩) فوائد استثمار أموالها لدى المصارف .

(١٠) الموارد الأخرى المنصوص عليها في القانون أو اللائحة

الداخلية .

مادة ٤٣ - تودع جميع الإيرادات بالمصرف الذي يحدده مجلس النقابة في خلال أسبوع على الأكثر من تحصيلها ، ولا يجوز الصرف من أموال النقابة الا بتوقيع النقيب أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق ، ويكون أمين الصندوق وحده مسئولاً أمام مجلس النقابة عن حسابات وحركة النقود .

(١) البند (٥) مستبدل بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨
الوقائع المصرية العدد ٢١٨ في ١٩٧٨/٩/٢٣

مادة ٤٤ — تودع كل من أموال النقابة والنقابات الفرعية وصندوق المعاشات والاعانات في حساب خاص مستقل بأحد المصارف يختاره مجلس إدارة النقابة أو النقابة الفرعية أو الصندوق بحسب الأحوال ، ويكون الصرف منه بناء على قرار المجلس أو اللجنة المختصة وبتوقيع الرئيس وأمين الصندوق •

مادة ٤٥ — يجرى في نهاية كل سنة جرد سنوى عام تحصر فيه أموال وممتلكات وموجودات النقابة ويحدد مكتب مجلس النقابة تاريخ اجراء الجرد وتعين اللجنة أو اللجان التى تقوم به وله أن يعين لجنة لاجراء جرد جزئى أثناء العام •

مادة ٤٦ — لكل عضو من أعضاء مجالس إدارة النقابة أو النقابات الفرعية أو الشعب أو الصندوق حسب الأحوال حق الإطلاع على جميع المسجلات والدفاتر والملفات التى تمسكها النقابة فى الأوقات المخصصة للعمل فى دار النقابة أو النقابات الفرعية •

مادة ٤٧ — تكون السلفة المستديمة فى مقر النقابة العامة فى حدود (١٠٠ جنيه) وفى مقر النقابة الفرعية فى حدود (٥٠ جنيها) وفى مقر الشعبة فى حدود (٢٥ جنيها) •

ولا يجوز الاحتفاظ فى مقر النقابات بمبالغ أكثر من ذلك باى حال من الأحوال ويحدد مكتب مجلس النقابة ومجالس ادارات النقابات الفرعية والشعب صاحب السلفة المستديمة على أن تؤمن النقابة عليه بمبلغ ضعف مبلغ السلفة •

مادة ٤٨ — يكون الصرف من السلفة المستديمة بموافقة أمين الصندوق أو أحد أعضاء مكتب مجلس النقابة اذا اقتضى الحال ••

ولا يصرف منها الا على الأمور النثرية التي لا يتسنى جمعها فى عملية شراء واحدة أو عملية صرف واحدة ، ولا يجوز تجزئة المشتريات وصرف أثمانها من السلفة .

مادة ٤٩ - تستعاض السلفة المستديمة كلما قاربت النفاذ ، ويراعى عدم تداخل السنوات المالية بعضها فى بعض .

مادة ٥٠ - يجوز لمكتب مجلس النقابة أو مجالس النقابات الفرعية أو الشعب أن تقرر صرف سلفة مؤقتة الأغراض معينة ، وتقدم مستندات الصرف بمجرد انتهاء الغرض الذى صرفت من أجله السلفة .

مادة ٥١ - يكون لأمناء الصناديق حق الاشراف على من صرفت اليهم سلف مستديمة أو مؤقتة .

مادة ٥٢ - يتشكل مجلس انقابة لجنة للمشتريات والعقود برئاسة أمين الصندوق وعضوية اثنين من أعضاء مجلس النقابة وتتولى هذه اللجنة جميع اجراءات الشراء والبيع والتعاقد طبقا للقواعد التى يضعها مجلس النقابة .

مادة ٥٣ - تتبع التعليمات المالية ولائحة المخازن الحكومية فى المشتريات ، وتعتمد المناقصات والممارسات من مكتب مجلس النقابة فى حدود (١٠٠٠ جنيه) على أن يكون الشراء بطريق الأمر المباشر فى حدود (مائة وخمسين جنيها) .

مادة ٥٤ - فى غير المشتريات يكون الصرف من الميزانية المعتمدة بقرار من مكتب مجلس النقابة فى حدود (١٠٠٠ جنيه) للدفعة الواحدة ، وبقرار من مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

الباب التاسع

ميزانية النقابة

مادة ٥٥ — تبدأ السنة المالية للنقابة وللنقابات الفرعية ولصندوق المعاشات والاعانات في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٥٦ — تتضمن الميزانية العامة للنقابة ميزانيات النقابات الفرعية وصندوق المعاشات والاعانات عن السنة المالية المقبلة ، والميزانية والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية .

وتعرض على الجمعية العمومية للنقابة لاعتمادها بعد الاطلاع على تقرير مراقبى الحسابات .

مادة ٥٧ — يعد أمين الصندوق مشروع الميزانية والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية ثم يقوم بعرضها على مكتب المجلس لفحصها وتقديمها الى مجلس النقابة في خلال شهر فبراير من كل سنة ، وتعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها العادى مشفوعة بتقرير مراقبى الحسابات ، كما يعد أمين الصندوق مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة ، وترسل نسخة من ميزانية السنة المالية المقبلة ومن الميزانية والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية وتقرير مراقبى الحسابات مع اخطار الدعوة لحضور الجمعية العمومية .

كما تنشر الميزانية والحساب الختامى في مجلة النقابة .

مادة ٥٨ (١) - يتولى أمين صندوق النقابة الفرعية اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية والميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة وتقديمها الى مجلس الفرع لفحصها وعرضها بعد ذلك على الجمعية العمومية للفرع فى اجتماعها العادى وعلى أن يوافق أمين الصندوق النقابة بهما فى خلال النصف الأول من شهر فبراير على الأكثر تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية للنقابة .

وتقدم لجنة صندوق المعاشات والاعانات الى مجلس النقابة فى خلال النصف الأول من شهر فبراير من كل سنة مشروع ميزانية الصندوق للسنة المالية المقبلة والميزانية والحساب الختامى للسنة المالية المنتهية لفحصها والمصادقة عليهما لعرضها على الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى العادى .

مادة ٥٩ - لا يجوز التصرف فى أموال النقابة الا طبقا لما يقرره مجلس النقابة فى حدود الميزانية التى تقرها الجمعية العمومية .
ولا تصرف مبالغ الا فى ادارة أعمال النقابة وفى تحقيق أغراضها .

مادة ٦٠ - لا يجوز تجاوز الميزانية المعتمدة فى جملتها بغير قرار من الجمعية العمومية ويجوز بقرار من مجلس النقابة الصرف من اعتماد مخصص لبند من البنود على بند آخر اذا رأى المجلس ذلك .

مادة ٦١ - يكون تعيين مراقبى الحسابات بناء على اقتراح مجلس النقابة تعتمد الجمعية العمومية وتحدد الجمعية العمومية المكافآت التى تمنح لكل منهما ويجوز اعادة تعيينهما .

مادة ٦٢ - لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على جميع الأوراق والدفاتر والمستندات واتقرارات الخاصة بحالية النقابة وميزانيتها سواء كانت تحت يد أمين الصندوق أو غيره وله أن يقدم تقريراً عاجلاً لمجلس النقابة اذا استدعى الأمر ذلك وعلى كل حال يجب أن يقدم مراقب الحسابات تقريراً للمجلس عن المركز المالي للنقابة وحساباتها كل أربعة شهور •

مادة ٦٣ - يعد مراقبا الحسابات تقريرهما السنوى ليقدّم عن طريق مجلس النقابة الى الجمعية العمومية في اجتماعها العادى لهما مجتمعين في أى وقت أن يقدما الى مجلس النقابة ملاحظاتها عن الحركة المالية من تلقاء تفسيهما أو بناء على طلب المجلس •

مادة ٦٤ - للمراقب في كل وقت الحق في طلب البيانات والابضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته •
وله كذلك أن يحقق موجودات النقابة والتزاماتها •

ويتعين على مجلس النقابة تمكين المراقب من أداء مهمته في سر •

الباب العاشر

السجلات والدفاتر

مادة ٦٥ - تمسك النقابة وفروعها دفاتر منتظمة لحساباتها طبقاً للأصول المحاسبية السليمة ويتولى امساك هذه الدفاتر الموظفون الحسابيون بالنقابة وفروعها تحت اشراف أمين الصندوق أو أمين صندوق الفرع بحسب الأحوال •

مادة ٦٦ - تمسك النقابة السجلات والدفاتر الآتية :

- (١) سجلا تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للنقابة •
- (٢) سجلا تدون فيه محاضر جلسات الجمعية العمومية للشعبة •
- (٣) سجلا تدون فيه محاضر جلسات مجلس النقابة •
- (٤) سجلا تدون فيه محاضر جلسات مجلس الشعبة •
- (٥) سجلا تدون فيه محاضر جلسات مكتب مجلس النقابة •
- (٦) دفتر يومية عامة ودفتر أستاذ عام •
- (٧) دفتر لقييد المقبوضات •
- (٨) دفتر لقييد المدفوعات •
- (٩) دفتر لقييد المعاشات المدفوعة •
- (١٠) دفتر تحليل المصروفات الادارية •
- (١١) دفتر تحليل المصروفات النثرية •
- (١٢) دفتر أستاذ مساعد للأصول الثابتة •
- (١٣) دفتر الدفعة للنقابة •
- (١٤) دفتر توزيع الدفعة على الهيئات والمتعهدين •
- (١٥) دفتر العهد المستديمة •
- (١٦) دفتر السلف المستديمة •
- (١٧) سجل المعاشات •
- (١٨) سجلات اشتراكات ورسوم قيد الأعضاء •

(١٩) سجلات لقيده جميع المقاررات والمنقولات أو غيرها من المهد المستديمة التى تملكها النقابة على أن يثبت فى هذا السجل وصف مختصر عن كل منها وثمان شرائها وتاريخها والمكان الموجودة فيه واسم الشخص الذى فى عهده وصفته وعنوانه كما يثبت فى السجل المذكور كل تغيير يطرأ على حالتها •

(٢٠) سجلات (ملفات) منظمة يحتفظ فيها بصورة طبق الأصل من محاضر الجمعيات العمومية للنقابة وللشعب ومجالس النقابة والشعب • ويجوز لها أن تنشئ سجلات ودفاتر أخرى مما قد يتطلبها حسن سير العمل بها •

مادة ٦٧ — تمسك النقابات الفرعية سجلات ودفاتر مماثلة بحسب ما يقوم به صالح العمل بها وضبطاً لما يحدده مجلس النقابة •

مادة ٦٨ — يمسك صندوق المعاشات والاعانات السجلات والدفاتر اللازمة لحسن سير العمل به حسبما يقرره مجلس النقابة وعلى الأخص دفتر اليومية ودفتر أستاذ صندوق المعاشات والاعانات •

الباب الثانى عشر

الجمعية العمومية للشعبة

مادة ٦٩ — يجتمع أعضاء النقابة فى كل شعبة فى هيئة جمعية عمومية عادية قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية للنقابة •

ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعاً ويكون اجتماعها صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين •

**ويجتمعون في هيئة جمعية عمومية غير عادية كلما رأى مجلس
الشعبة ضرورة اجتماعها أو قدم له طلب بذلك من ربع الأعضاء على
الأقل ، وعندئذ تجتمع الجمعية العمومية للشعبة خلال شهر على الأكثر
من تاريخ تقديم الطلب .**

مادة ٧٠ - يوجه مجلس الشعبة الدعوة الى اجتماع الجمعية
العمومية للشعبة قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل،
ويجب أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال المعروضة في الاجتماع .

مادة ٧١ - لا يجوز أن يحضر اجتماعات الجمعية العمومية للشعبة
الا الأعضاء الذين أدوا رسوم الاشتراكات السنوية المستحقة عليهم حتى
نهاية السنة السابقة لتاريخ الاجتماع ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية
غير العادية للشعبة صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الذين يحق
لهم حضور الاجتماع ، فاذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية
الى اجتماع ثان خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ الاجتماع الاول
ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحا الا اذا حضره مائة عضو على الأقل
وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

مادة ٧٢ - يتولى رئيس الشعبة رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية
وعند غيابه تكون الرئاسة للوكيل ، وعند غيابهما معا يتولى رئاسة
الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين منا .

مادة ٧٣ - يدير الرئيس اجتماعات الجمعية العمومية للشعبة
ويعطى الكلمة لطلابها ويأخذ الأصوات في جميع المسائل التي تناقشها
الجمعية العمومية ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع .

مادة ٧٤ - تصدر قرارات الجمعية العمومية للشعبة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتعرض قرارات الجمعية العمومية للشعبة على مجلس النقابة لاعتمادها .

مادة ٧٥ - يتولى أمين الشعبة أعمال السكرتارية في اجتماعات الجمعية العمومية للشعبة ، وتسجيل محاضر الاجتماعات المعتمدة في سجل يخص لذلك ، ويوقع هذه المحاضر مع الرئيس .

وعند غياب الأمين تندب الجمعية العمومية للشعبة من بين أعضائها من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ٧٦ - لمجلس الشعبة أن يعرض على الجمعية العمومية المسائل المستعجلة التي قام بدراستها قبل الاجتماع ولم ترد في جدول الأعمال .

ولكل من أعضاء الشعبة حق التقدم باقتراحات الى الجمعية العمومية بشرط أن تقدم هذه الاقتراحات الى مجلس الشعبة قبل موعد لاجتماع الجمعية العمومية للشعبة أسبوعين على الأقل لدراستها وقرار عرضها .

مادة ٧٧ - تختص الجمعية العمومية للشعبة بالنظر فيما يهم الشعبة من مسائل يرى مجلس الشعبة عرضها عليها أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العمومية .

مادة ٧٨ (١) — تنتخب الجمعيات العمومية للشعب بالاقتراع السرى أعضاء ومجالس الشعبة على الوجه الآتى :

(١) شعبة المحاسبة والمراجعة : أربعة عشر عضوا •

(٢) شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية : أربعة عشر عضوا •

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشعبة على النحو الآتى :
ثمانية أعضاء من الحاصلين على أحد المؤهلات العالية فى الفقرة (د)
من المادة الخامسة من القانون •

الباب الثانى عشر

مجلس الشعبة

مادة ٧٩ — يجتمع مجلس الشعبة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة رئيسه أو من ينوب عنه أو بناء على طلب كتابى مسبب يقدم من أربعة من أعضاء المجلس على الأقل •

وتوجه الدعوة الى الأعضاء قبل اجتماع مجلس الشعبة بثلاثة أيام على الأقل وتكون الدعوة مصحوبة بمحضر الاجتماع السابق وجدول الأعمال المعروضة فى الاجتماع الجديد ••• ولا يجوز مناقشة المسائل غير الواردة فى جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك •

(١) المادة ٧٨ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥
الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٣٦٤

مادة ٨٠ — لا تكون اجتماعات مجلس الشعبة صحيحة الا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه على الأقل من بينهم الرئيس أو من يقوم مقامه، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٨١ — يتولى رئيس المجلس رئاسة اجتماعات مجلس الشعبة وعند غيابه تكون الرئاسة للوكيل ، وعند غيابهما يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سنا •

مادة ٨٢ — يدير الرئيس اجتماعات مجلس الشعبة ويعطى الكلمة لطلابها ويأخذ الأصوات في جميع المسائل التي يناقشها المجلس ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع •

مادة ٨٣ — يتولى أمين الشعبة أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس الشعبة وتسجيل محاضر الاجتماعات المعتمدة في سجل يخصص لذلك ويوقع هذه المحاضر مع الرئيس •

وعند غياب الأمين يندب مجلس الشعبة من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع •

مادة ٨٤ — إذا فقد أحد أعضاء مجلس الشعبة شرطا من شروط الأهلية للانتخاب زالت عضويته من المجلس ويصدر المجلس قرارا بذلك •

وإذا خلا مركز أحد الأعضاء خلفه لباقي مدته من حاز من ذات الفئة أكثر الأصوات بعد آخر من انتخب لمجلس الشعبة ، فإذا لم يوجد انتخبت الجمعية العمومية للشعبة الخلف في أول اجتماع لاحق •

وتتقدم طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس الشعبة على النموذج الخاص بذلك ودفع تأمين « ثلاثة جنيهات » لا يرد الا اذا حصل العضو على عشر أصوات الناخبين .

مادة ٨٥ - يعد أمين الشعبة سجلا خاصا لاثبات حضور أعضاء المجلس وغيابهم ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع . ويجب على الأمين في نهاية كل سنة اعداد بيان بعدد الاجتماعات التي عقدها المجلس وتاريخ كل اجتماع وعدد الأعضاء الحاضرين والغائبين وعدد مرات غياب كل منهم وأثبات هذا البيان في التقرير السنوى للشعبة .

مادة ٨٦ - يعتمد مجلس الشعبة محضر الاجتماع السابق وينظر في جميع الشكاوى والاقتراحات والمكاتب الواردة للشعبة .

مادة ٨٧ - ينتخب مجلس الشعبة من بين أعضائه كل سنة رئيسا ووكيلا وأميناً ويجب أن يكونوا من الحاصلين على أحد المؤهلات العالية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون الذين مارسوا أعمالهم أو منهم خمس عشرة سنة فأكثر .

مادة ٨٨ (١) - تنتخب مجالس الشعب الأعضاء الذين يمثلون الشعب في مجلس النقابة على أن يكون من بينهم الرئيس أو الوكيل أو الأمين على الأقل ويمثل شعبة المحاسبة والمراجعة في مجلس النقابة « أربعة أعضاء » من بينهم ثلاثة أعضاء من المحاسبين والمراجعين الذين يزاولون المهنة الحرة .

(١) المادة ٨٨ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣
الوقائع المصرية - العدد ٧٣ تأريخ ١٩٨٣/٣/٢٦

ويمثل شعبة التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية في مجلس النقابة « ثلاثة أعضاء » من بينهم عضو من رجال الأعمال •

ويمثل شعبة الاقتصاد والاحصاء التجارى في مجلس النقابة
عضوان ويمثل شعبة التأمين في مجلس النقابة « عضو واحد » •

ويمثل حملة المؤهلات التجارية المتوسطة وقوق المتوسطة « عضو واحد » •

مادة ٨٩ — يختص مجلس الشعبة بتنفيذ قرارات مجلس النقابة
فيه يخص الشعبة وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية للشعبة بعد اعتمادها
من مجلس النقابة ، وتبلغ قراراته لمجلس النقابة لاعتمادها •

الباب الثالث عشر

الجمعية العمومية للنقابة

مادة ٩٠ — يدعو النقيب أعضاء الجمعية العمومية بالاجتماع
بكتب مسجلة قبل موعده بأسبوع على الأقل وذلك في الحالات التي نصت
عليها المادة الخامسة عشرة من القانون على انعقادها ، وتجوز الدعوة
بالاعلان ينشر مرتين على الأقل قبل انعقادها بأسبوع على الأقل في جريدتين
من الجرائد اليومية الكبرى كما تعلق صورة الاعلان بلوحة الاعلانات
بمقر النقابة ، ويبين في الدعوة والاعلان زمان ومكان الانعقاد والمسائل
المعرضة للبحث في الجمعية العمومية •

مادة ٩١ — يكون انعقاد الجمعية العمومية في مقر النقابة ، ويجوز
عقدتها في مكان آخر بالقاهرة بقرار من مجلس النقابة ، وفي كلتا
الحالتين يخطر أعضاء الجمعية مكان الانعقاد •

مادة ٩٢ - لا يجوز حضور اجتماعات الجمعية العمومية لغير أعضائها الذين تتوافر فيهم الشروط الموضحة بالمادة الثالثة عشرة من القانون .

وتعد كشوف بأسماء جميع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية ويوقع عليها الأعضاء الحاضرون قبل حضور الجمعية العمومية .

مادة ٩٣ - بعد اعلان افتتاح الجلسة يقوم أمين عام النقابة بالتأكد من عدد الحاضرين لاعلان صحة الاجتماع من عدمه .

وتبدأ الجلسة بتلاوة مجزر الجلسة السابقة للتصديق عليه ثم تنظر الجمعية العمومية في المسائل الميئة بجدول الأعمال .

مادة ٩٤ - يرأس النقيب اجتماعات الجمعية العمومية ويعطى الكلمة لطلابها ويأخذ الأصوات ، ولا يجوز لأى عضو التكلم قبل أن يأذن له رئيس الجمعية العمومية فى جميع المسائل التى تناقشها الجمعية العمومية وتعلن القرارات فى نهاية الاجتماع .

مادة ٩٥ - يجب أخذ الرأى على كل اقتراح مقدم فى الموعد القانونى ويثبت القرار الذى اتخذ سواء بالرفض أو بالموافقة مع ملاحظة اعطاء العضو مقدم الاقتراح الحق فى شرح اقتراحه .

مادة ٩٦ - يتولى أمين عام النقابة أعمال السكرتارية فى الجمعية العمومية وتدون محاضر الاجتماع المعتمد فى سجل يخصص لهذا الغرض ويوقع عليه رئيس الجمعية وأمين السر .

مادة ٩٧ — يعرض أمين الصندوق على الجمعية العمومية الحساب الختامى والميزانية السنوية ، وكل ما يقرره مجلس النقابة بشأن حسابات النقابة وصندوق المعاشات والاعانات .

مادة ٩٨ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لآراء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩٩ — تعتمد الجمعية العمومية محضر الاجتماع السابق وتبحث أعمال النقابة وصندوق المعاشات والاعانات فى السنة المنتهية ، وتعتمد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات وتعين مراقبا للحسابات للسنة الجديدة .

مادة ١٠٠ (١) — تعتمد الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس النقابة المنتخبين من الشعب ورؤساء النقابات الفرعية .

وتنتخب النقيب وباقى الأعضاء المكملين للمجلس على مستوى الجمهورية فى الموعد الذى يحدده مجلس النقابة .

ويشترط فيمن يرشح نفسه لأحد مراكز الأعضاء المكملين أن يكون من الحاصلين على أحد المؤهلات العالية المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون ويكون قد مضى على مزاولته عمله أو مهنته خمس عشرة سنة على الأقل .

وذلك فيما عدا عضوين مكملين أحدهما من خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فلا يسرى فى شأنهما شرط مدة مزاوله العمل أو المهنة .

(١) المادة ١٠٠ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣
الوقائع المصرية — العدد ٧٣ تابع فى ١٩٨٣/٣/٢٦

وتحدد الجمعية العمومية كيفية تمثيل الشعب الجديدة في مجلس النقابة .

مادة ١٠١ — تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتي :
(أولا) النظر في المسائل التي تختص بها الجمعية العادية ويرى مجلس النقابة عرضها عليها .

(ثانيا) النظر في الموضوعات التي تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية .

(ثالثا) سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد الأعضاء .

مادة ١٠٢ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا الا اذا حضر الاجتماع نصف أعضائها على الأقل ، فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ، ولا يكون اجتماع الجمعية الثانية صحيحا الا بحضور ثلاثمائة عضو على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

الباب الرابع عشر

مجلس النقابة

مادة ١٠٣ — يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل كل شهر . ويجتمع أيضا كلما دعت الضرورة لذلك في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون .

ويوجه النقيب أو السكرتير العام الدعوة الى الأعضاء قبل اجتماع المجلس بخمسة أيام على الأقل وتكون مصحوبة بمحضر الاجتماع السابق وجدول الأعمال للمسائل المعروضة في الاجتماع الجديد .

ولا تجوز مناقشة المسائل غير الواردة في جدول الأعمال ما لم يوافق المجلس على ذلك .

مادة ١٠٤ - يرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وعند غيابه تكون الرئاسة لأحد وكلي النقابة بحسب ترتيب سنهما ، وعند غيابهما جميعها يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

ويدير الرئيس الاجتماع ويعطى الكلمة لطلابها ويأخذ الأصوات في جميع المسائل التي يناقشها المجلس ويعلن القرارات في نهاية الاجتماع .

مادة ١٠٥ - يشرف سكرتير عام النقابة على أعمال السكرتارية في اجتماعات مجلس النقابة وتسجيل محاضر الاجتماع المعتمدة في سجل يخصص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر مع الرئيس .

وعند غياب السكرتير العام يحل محله السكرتير العام المساعد وعند غيابهما يندب مجلس النقابة من بين أعضائه من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ١٠٦ - يعد سكرتير عام النقابة سجلا خاصا لاثبات حضور أعضاء المجلس وغيابهم ويوقع الأعضاء في هذا السجل عند حضورهم كل اجتماع .

ولا يعتبر انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية أعضائه على الأقل يكون من بينهم النقيب أو من يقوم مقامه .

وعلى سكرتير العام في نهاية كل سنة إعداد بيان يعيد الاجتماعات التي عقدها المجلس وتاريخ كل اجتماع وعند الأعضاء

الحاضرين والغائبين وعدد مرات الغياب لكل منهم واثبات هذا البيان
فى التقرير السنوى للنقابة •

مادة ١٠٧ - يبدأ المجلس فى نظر جدول الأعمال بعد التأكد
من قانونية الاجتماع وتبدأ الجلسة بالتصديق على محضر الجلسة السابقة،
ثم يناقش الأعضاء فى جدول الأعمال بالترتيب الوارد به الا اذا رأى
المجلس غير ذلك ، ويثبت سكرتير الجلسة ملخصا لما أبدى أثناء انعقاد
المجلس من آراء وما اتخذ من قرارات •

مادة ١٠٨ - ينتخب مجلس النقابة فى أول اجتماع له وكيلين
وأميناً عاماً وأميناً للصندوق ومساعديهما لمدة سنتين من بين أعضائه
الحاصلين على أحد المؤهلات العالية المنصوص عليها فى الفقرة (د) من
المادة الخامسة من القانون ، ممن مارسوا العمل أو المهنة لخمس عشرة
سنة أو أكثر •

ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة ، فإذا لم يحصل أحد المرشحين
على الأغلبية المطلقة أعيد الانتخاب بين المرشحين الذين حصلوا على أكثر
الأصوات فإذا تساوت الأصوات يكون الانتخاب بالقرعة بينهما •

ويبلغ مجلس النقابة نتيجة هذا الانتخاب الى وزير المالية والاقتصاد
والتجارة الخارجية فى خلال الأيام الثلاثة التالية للانتخاب وينشر فى
الجريدة الرسمية •

مادة ١٠٩ - مناقشات المجلس سرية وقراراته ملزمة لجميع الأعضاء
وحضور جلسات المجلس قاصرة على الأعضاء ، وللمجلس أن يدعو من يرى
الاستعانة برأيه فى أمر معين ولا يحضر من الجلسة الا الوقت الذى يستغرق

مناقشة الموضوع المستدعى من أجله ولا يكون له صوت محدود عند التصويت على الموضوع •

مادة ١١٠ - ينفذ مجلس النقابة قرارات الجمعية العمومية ولا يحق له وقف أو تعطيل تنفيذها أو تعديلها إلا بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية مقدما على ذلك •

ويعتمد المجلس قرارات مجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية ويقوم بإبلاغها إلى الجهات المختصة ويراقب تنفيذها •

ولا تكون قرارات اللجان نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس إلا في الأحوال التي يفرض فيها المجلس بعض اللجان سلطات نهائية •

مادة ١١١ - يصدر مجلس النقابة نشرة دورية تتضمن نشاط النقابة وأجهزتها المختلفة وما يهم أعضاء النقابة من مسائل فنية أو عامة •
وينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه لجنة للإشراف على إصدار هذه النشرة •

مادة ١١٢ - تعلن قرارات مجلس النقابة في مقر النقابة وفي نشرتها الدورية وتشر كذلك في الجرائد اليومية إذا قرر ذلك •

على أنه بالنسبة للقرارات المتعلقة بمسائل شخصية فإنها تعلن لأصحاب الشأن فقط بكتب موصى عليها •

الباب الخامس عشر

النقابات الفرعية

مادة ١١٣ (١) - يكون انشاء النقابات الفرعية في كل محافظة
بقرار من مجلس النقابة .

وتكون النقابات الفرعية تابعة للمركز الرئيسى للنقابة ومقيدة بقانونها
ولائحتها الداخلية ، وتكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية الاعتبارية
في حدود اختصاصاتها .

مادة ١١٤ (٢) - أعضاء النقابة الفرعية هم أعضاء نقابة التجارين
العاملين وغير العاملين الذين يقع مقر أعمالهم أو محل اقامتهم في دائرة
الفرع ، وتزول عضوية الفرع من العضو اذا قفل مقر عمله أو محل اقامته
خارج الفرع أو زالت عنه عضويته لسبب من الأسباب فاذا كان مقر عمل
العضو أو محل اقامته الجديد لا يتبع دائرة الفرع ولا أى فرع من الفروع
المجاورة كان له اذا أراد أن ينضم للفرع الذى يختاره .

وعلى العضو عند تغيير مقر مزاويلته للمهنة أو محل اقامته أن يخطر
بذلك الفرع المقيّد به والفرع الجديد الذى يزاول مهنته أو يقيم في نطاقه
في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان مزاويلته للمهنة أو تغيير محل اقامته .

-
- (١) الفقرة الأولى من المادة رقم ١١٣ مستبدلة بقرار وزير المالية
رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٣٦٤
- (٢) الفقرة الأولى من المادة رقم ١١٤ مستبدلة بقرار وزير المالية
رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٣٦٤

ولا يجوز تعديل جهة القيد لمضوية النقابة أو التحول من محافظة إلى أخرى خلال الثلاثة أشهر السابقة على موعد إجراء الانتخابات .
وعلى كل من الفرعين إخطار مجلس النقابة بذلك .

مادة ١١٥ - يدير النقابة الفرعية مجلس مكون من رئيس واثني عشر عضواً ينتخبهم أعضاء الفرع العاملون من بينهم على أن يكون للرئيس ونصف أعضاء المجلس من الحاصلين على أحد المؤهلات العالية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الخامسة من القانون ممن مارسوا العمل أو المهنة خمس عشرة سنة أو أكثر .

وتدعى الجمعية العمومية (أعضاء الفرع العاملون) لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الفرع ، ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء العاملين فاذا لم يتوافر هذا النصاب دعيت الجمعية العمومية الى الاجتماع مرة ثانية خلال أسبوعين ويكون الاجتماع صحيحا اذا حضره مائة عضو على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

مادة ١١٦ - تتولى اللجنة التأسيسية للنقابة الفرعية ، التي تشكل من ثلاثة أعضاء بقرار من مجلس النقابة ، توجيه الدعوة للاجتماع الأول الذي يشكل على أثره مجلس للفرع على أن يتولى بعد ذلك رئيس الفرع توجيه الدعوة بناء على قرار من مجلس النقابة .

وينتخب الرئيس والاثني عشر عضواً الحاصلون على أكثر الأصوات بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين ، من بين المرشحين . فاذا تساوى منهم مرشح أو أكثر في عدد الأصوات فضل الأقدم قيد بجدول النقابة ، وعند التساوي في القيد تجري القرعة بينهم وينتخب من يفوز منهم بالقرعة .

ويشترط في تشكيل مجلس النقابة الفرعية أن تكون كل شعبة من شعب النقابة الكائنة بدائرة الفرع ممثلة في المجلس بعضوا واحدا على الأقل .

كما يشترط أن يكون ثلث عدد أعضاء مجلس الفرع من بين أعضاء الفرع العاملين من خريجي كليات التجارة والمعاهد التجارية العالية الذين لم يفيض على تخرجهم أكثر من خمسة عشر عاما وأن يكون السدس الباقي من حملة المؤهلات التجارية المتوسطة وفوق المتوسطة الذين مضى على تخرجهم خمسة عشر عاما على الأقل (١) .

مادة ١١٧ - تشكل لجنة من ثلاثة من أعضاء النقابة الفرعية يندبهم مجلس النقابة تتولى اجراءات الانتخاب على ألا يشترك في عضويتها أحد المرشحين .

مادة ١١٨ - لا يكون انتخاب أعضاء مجلس النقابة الفرعية نهائيا الا بعد اعتماد مجلس النقابة والمجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه نتيجة الانتخاب ، أن يطلب بقرار مسبب إعادة الانتخاب ، ويعتبر انقضاء المدة المذكورة دون طلب إعادة الانتخاب بمثابة اعتماد له من مجلس النقابة .

مادة ١١٩ (٢) - تدعو الجمعية العمومية للنقابة الفرعية الى الاجتماع في خلال النصف الأول من شهر فبراير من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة رقم ١١٦ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٢٦٤

(٢) المادة رقم ١١٩ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٢٦٤

وعلى أمين النقابة الفرعية اخطار جميع الأعضاء بموعد الانعقاد ومكانه وجدول الأعمال وأوراق العمل وذلك بخطابات مسجلة قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل ، وتجوز الدعوة باعلان ينشر مرتين على الأقل قبل انعقادها بأسبوع على الأقل فى جريدتين من الجرائد اليومية الكبرى كما تعلق صورة الاعلان بلوحة الاعلانات بمقر النقابة الفرعية .

مادة ١٢٠ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية فى مقر الفرع ويجوز عقدها فى مكان آخر فى عاصمة المحافظة الكائن بها الفرع بقرار من مجلس الفرع .

مادة ١٢١ - يجوز لمجلس النقابة الفرعية دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لعقدها أو قدم بذلك طلب مسبب موقع عليه من نصف الأعضاء على الأقل الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية ، وفى هذه الحالات يخطر مجلس النقابة مقدما بالغرض الذى من أجله دعت الجمعية .

مادة ١٢٢ - تتبع النقابات الفرعية فى عقد جمعيتها العمومية نفس الاجراءات الخاصة بالجمعية العمومية للنقابة الواردة فى المواد « من ٩٢ الى ٩٦ » من هذه اللائحة .

مادة ١٢٣ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتى :

(أ) انتخاب رئيس الفرع وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

(ب) بحث أعمال الفرع واعتماد الميزانية والحساب الختامى للفرع

عن السنة المالية المنتهية وكذا مشروع الميزانية التقديرية عن

السنة المقبلة .

(ج) النظر في الاقتراحات المقدمة للجمعية العمومية قبل مواعيد انعقادها بأسبوعين .

(د) النظر فيما يرى مجلس النقابة أو مجلس الفرع عرضه على الجمعية العمومية للفرع من مسائل واصدار التوصيات اللازمة في شأنها .

(هـ) تقرير الخدمات المحلية للأعضاء .

(و) تجديد رسوم اشتراك محلية تحصلها من أعضاء الفرع لهذا الغرض .

مادة ١٢٤ - يجتمع مجلس النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الأمين ويجوز أن يعقد المجلس أكثر من اجتماع في الشهر اذا دعت الحال ، أو اذا طلب ذلك خمسة من أعضائه على الأقل ، وفي هذه الحالة يجب على أمين النقابة الفرعية أن يعرض الطلب على رئيس الفرع لتحديد موعد دعوة المجلس .

ولا تكون اجتماعات مجلس الفرع صحيحة الا اذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس على الأقل من بينهم رئيس الفرع أو وكيله وعند غيابهما يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً (١) .

مادة ١٢٥ - ينتخب مجلس النقابة الفرعية من بين أعضائه وكيلاً له وأميناً للصندوق في أول اجتماع له بعد اجتماع الجمعية العمومية للفرع بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين . . . وينتخب كذلك ممثلي المجلس في اللجان التي تشكلها من بين أعضائه .

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٢٦٤

مادة ١٢٦ - يكون انتخاب الوكيل والأمين وأمين الصندوق لمدة سنتين ، وإذا خلا محل أى منهم فى أثناء هذه المدة اختار مجلس النقابة من أعضاء مجلس النقابة الفرعية خلفاً له لباقى مدته من بين المرشحين معه فى شعبته بترتيب الأصوات التى نالوها فإذا لم يوجد أحد منهم اختار المجلس أحداً من الفرع دون التقيد بشعبة معينة .

مادة ١٢٧ (١) - يكون انتخاب رئيس النقابة الفرعية كل أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ١٢٨ - تتبع مجالس النقابة الفرعية نفس الاجراءات الخاصة بمجلس النقابة الواردة فى المواد (١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٢) من هذه اللائحة .

مادة ١٢٩ - يختص مجلس النقابة الفرعية بما يأتى :

العمل على تحقيق أغراض النقابة والتعاون مع الاتحاد الاشتراكي بالمنطقة ، والعمل كلجنة فنية استشارية له ، ويعتبر المجلس المسئول الأول عن ادارة الفرع ومراقبة تحصيل أمواله كما يعتبر حلقة الاتصال المباشر بين أعضاء الفرع ومجلس النقابة .

المساعدة فى تحصيل اشتراكات أعضائه وتوريدها لمركز النقابة .

ادارة أموال الفرع واعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى للفرع عن السنة المنتهية وكذا مشروع الميزانية عن السنة المقبلة .

(١) المادة ١٢٧ تستبدل بقرار وزير المالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣
الوقائع - المصرية - العدد ٧٣ - تابع قى ١٩٨٣/٣/٢٦

تنفيذ قرارات مجلس النقابة وغيرها من هيئات ولجان النقابة .

تشكيل ما يراه من لجان للنهوض بمختلف نواحي النشاط العلمية والفنية والاجتماعية .

الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب مهنتهم والعمل على حل مشاكلهم المهنية ، فاذا تعذر عليهم ذلك رفع الأمر لمجلس النقابة .

قبول الهبات والوصايا المقدمة للفرع ولا يكون هذا القبول نهائياً الا بعد موافقة مجلس النقابة .

اعداد التقرير السنوى عن أعمال الفرع .

مادة ١٣٠ — على مجلس النقابة الفرعية أن يوافق مجلس النقابة بنصوص محاضره وقراراته كاملة قبل مضي أسبوع على صدورها ، ولا تعتبر هذه القرارات نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس النقابة، فاذا لم يتلق المجلس الفرعى اشعاراً بهذا التصديق خلال شهر من تاريخ تبليغ النقيب بها اعتبرت نافذة المفعول .

مادة ١٣١ — اذا اعترض مجلس النقابة على أى قرار أو اجراء للنقابة الفرعية ، فلا بد من اقتران هذا الاعتراض بأسبابه ، وللمجلس النقابة أن يشكل لجنة مشتركة لمناقشة أوجه الاعتراض وابداء رأيها لمجلس النقابة الذى يتخذ فيه قراره النهائى .

مادة ١٣٢ (١) — تتكون مالية النقابة الفرعية من الموارد الآتية :
٦٠٪ من الاشتراكات السنوية ورسوم القيد لأعضاء النقابة الفرعية
فى صندوق النقابة بعد خصم حصة صندوق المعاشات والاعاقات .

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٣٢ مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٧٥ - العدد ٢٦٤

— ما قد يخصه مجلس النقابة للفرع من اعانات •

— الهبات والتبرعات والوصايا المقدمة للفرع والتي تقبل بقرار من مجلس النقابة •

مادة ١٣٣ — تودع أموال النقابة الفرعية في المصرف الذي يحدده مجلس الفرع والكائن بعاصمة المحافظة التي بها الفرع ، ويفتح الحساب باسم نقابة التجاريين مع تحديد اسم الفرع ، ولا يجوز الصرف منها الا بامضاء رئيس النقابة الفرعية أو الوكيل مع أمين الصندوق •

ولأمين صندوق النقابة أو من يندبه ، حق الاطلاع على هذا الحساب أو طلب كشف به من الفرع أو البنك في أى وقت •

مادة ١٣٤ — يجوز بقرار من مجلس النقابة أن تتولى النقابات الفرعية تحصيل رسوم القيد والاشتراكات من الأعضاء الذين ترضهم ، كما تقوم بمتابعة قيام المصالح والمؤسسات والهيئات والشركات بتوريد الأقساط المخصوصة من الأعضاء لصالح النقابة في مواعيدها •

وتودع النقابات الفرعية رسوم القيد والاشتراكات الموردة بالكامل باسم النقابة العامة وفي حسابها بالمصرف الذي يحدده مجلس النقابة مع اخطار النقابة ببيان قيمة المورد للبنك مع تحديد ما يخص كلا من رسوم القيد والاشتراكات على حدة •

مادة ١٣٥ — يعمل في نهاية كل سنة جرد سنوى لمعرفة لجان يشكلها مجلس النقابة الفرعية للقيام بحصر جميع أموال ومستلكات وموجودات والتزامات الفرع ، وترسل صورته الى النقابة العامة ، ويجوز لمجلس الفرع تعيين لجان لاجراء جرد جزئى أثناء العام اذا اقتضى الأمر ذلك •

مادة ١٣٦ - أمين صندوق النقابة الفرعية مسئول وحده أمام مجلس الفرع عن تنفيذ الميزانية وعن حسابات حركة النقد .

مادة ١٣٧ - لمجلس النقابة الفرعية أن يقرر صرف سلفة مستحقة للأمين لا يتجاوز « خمسين جنيها » للصرف منها في شئون الفرع ، وتمتاعه السلفة كلما فارت على النفاذ بعد تقديم مستندات الصرف واعتمادها من أمين الصندوق .

مادة ١٣٨ - تبدأ السنة المالية للنقابة الفرعية أول يناير من كل عام وتنتهي في آخر ديسمبر من العام .

مادة ١٣٩ - لا يجوز الصرف من أموال النقابة الفرعية إلا طبقا لما يقرره مجلس الفرع وفي حدود الميزانية المعتمدة سنويا ، ويكون الصرف منها لإدارة الفرع أو تحقيق أغراضه وأغراض النقابة .

مادة ١٤٠ - لا يجوز الصرف من أى مبلغ حصل كإيراد بل تورد جميع الإيرادات إلى المنصرف خلال يومين على الأكثر من تاريخ استلامها ، ويكون الصرف بشيكات مسحوبة على البنك معن لهم حق التوقيع .

مادة ١٤١ - تقدم النقابة الفرعية كل ثلاثة أشهر بيانا تفصيليا عن إيراداتها معتمدا من رئيسها إلى أمين صندوق النقابة . ويكون لمن يندبه مجلس النقابة من بين أعضائه أو من بين مراقبي الحسابات حق الاطلاع على كافة الأوراق والمستندات والوثائق والقراوات الخاصة بعمليات الفرع أو أمواله وكذلك على ميزانيته وحسابه الختامي .

وأذا طُعن المجلس النقابة أن هناك خللا في سير الأعمال بالفرع كان له إخطار البنك المودع به أموال الفرع بوقف صرف أية مبالغ منها لحين

اخطار آخر على أن يقوم مجلس النقابة بالصرف على شئون الفرع حتى تزول الأسباب التي أدت الى وقف التصرف في أمواله وتعتبر المبالغ التي يصرفها مجلس النقابة على الفرع، سلفة تسدد فيما بعد من حساب الفرع .

مادة ١٤٢ - يجوز لمجلس النقابة أن يقرر إلغاء النقابة الفرعية اذا قل عدد أعضائها عن مائتى عضو ، أو اذا كانت لمكانياتها المالية لا تكفى لمواجهة أعبائها ، وفي هذه الحالة يشكل مجلس النقابة لجنة ثلاثية من أعضائه لتصفية شئون الفرع المالية .

ويقرر ضم أعضاء الفرع الملقى الى أقرب فرع لهم أو المركز الرئيسى للنقابة .

مادة ١٤٣ - يبلغ أمين النقابة الفرعية مجلس النقابة بقرارات وتوصيات مجلس النقابة الفرعية للنظر فيها ولمجلس النقابة أن يعترض على القرارات التى يجدها متعارضة مع السياسة العامة للنقابة ، أو مع قانون النقابة ولائحته الداخلية ، أو مع القواعد والتعليمات التى يصدرها مجلس النقابة والتى تبلغ الى النقابات الفرعية بمنشور من الأمين العام وعلى مجلس النقابة الفرعية أن ينفذ قرارات مجلس النقابة فى هذا الشأن ، ولا يجوز بصفة خاصة تنفيذ القرارات المتعلقة بالشئون المالية من جميع اشتراكات اضافية أو صرف اعتمادات ، أو تحويلها من بند الى بند ، أو تجاوز الاعتمادات ، أو أى تغيير فى الميزانية ، أو توجيه أى مبلغ الى غير ما حدد له فى الميزانية أو غير ذلك مما لا يتفق مع تعليمات النقابة ، إلا بعد اعتمادها من مجلس النقابة .

الباب السادس عشر

صندوق المعاشات والاعانات

مادة ١٤٤ — ينشأ بالنقابة صندوق للمعاشات والاعانات تكون له ميزانية مستقلة وحساب مستقل بغرض تقديم ما يحتاج اليه الأعضاء أو أسرهم من معاش أو معونة طبقاً للأحكام المقررة في القانون ولائحته الداخلية .

مادة ١٤٥ — تختص لجنة الصندوق بإدارة أموال الصندوق واستغلالها وتوظيفها وربط المعاشات وتقرير الإعانات وكافة التصرفات التي تدخل ضمن أغراض الصندوق وذلك بعد موافقة مجلس النقابة على أن تستثمر أموال الصندوق في الأوجه المأمونة الربح والتي يوافق عليها مجلس النقابة يتحمل الصندوق المصاريف اللازمة لإدارته في الحدود التي يضعها مجلس النقابة .

مادة ١٤٦ — تجتمع لجنة صندوق المعاشات والاعانات بدار النقابة بالقاهرة مرة على الأقل كل شهر ، كما تجتمع في أي وقت آخر كلما رأى رئيس اللجنة ضرورة لاجتماعها أو قدم اليه طلب بذلك من ثلاثة من أعضائها على الأقل .

مادة ١٤٧ — يوجه رئيس اللجنة الدعوة الى الاجتماع قبل الموعد المحدد بشان وأربعين ساعة على الأقل ويجب أن تتضمن الدعوة جدولاً لأعمال المعروضة في الاجتماع ولا يجوز النظر في غير ما ورد به .

مادة ١٤٨ — لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل وتصدر قراوات اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مجلس النقابة .

مادة ١٤٩ — يرأس النقيب اجتماعات لجنة الصندوق ، وينوب عنه في حالة غيابه أمين الصندوق ، وعند غيابهما تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين منا .

مادة ١٥٠ — تنتخب لجنة الصندوق من بين أعضائها في أول اجتماع لها أمينا للجنة يقوم بأعمال السكرتارية في اجتماعات اللجنة وتسجيل محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها من مجلس النقابة في سجل يخصص لهذا الغرض ويوقع هذه المحاضر مع الرئيس .

وعند غياب الأمين يندب اللجنة من بين أعضائها من يقوم بأعمال السكرتارية في الاجتماع .

مادة ١٥١ — النقيب وأمين الصندوق هما صاحبا حق التوقيع على أوامر الصرف والشيكات والايداع في حساب صندوق المعاشات والاعانات ، ولا يجوز الصرف الا بتوقيعها معا بناء على قرارات لجنة الصندوق المصدق عليها من مجلس النقابة ، وعند غياب النقيب يوقع مع أمين الصندوق الوكيل الذي يعينه مجلس النقابة لهذا الغرض .

مادة ١٥٢ — تودع أموال الصندوق في حساب خاص في أحد المصارف التي يعينها مجلس النقابة ، ولا يجوز الصرف من أموال الصندوق الا بناء على قرار من لجنة الصندوق وبتوقيع النقيب أو من ينوب عنه مع أمين الصندوق .

مادة ١٥٣ - تبدأ السنة المالية لصندوق المعاشات والاعانات من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥٤ - تتولى لجنة الصندوق اعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للصندوق فى السنة المنتهية والميزانية التقديرية للسنة الجديدة وعرضهما على مجلس النقابة فى خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير من كل سنة للمصادقة عليهما وعرضهما على الجمعية العمومية للنقابة فى اجتماعها العادى ويجب ألا تتجاوز المصروفات فى الميزانية مقدار «٨٠/٣» من أموال الصندوق ويخصص الباقى كاحتياطى لسد العجز الطارئ فى ميزانية المعاشات والاعانات .

مادة ١٥٥ - تعد لجنة الصندوق نماذج لطلبات المعاشات والاعانات والسلفيات ويتضمن طلب المعاش البيانات التالية :

اسم صاحب المعاش ولقبه .

- تاريخ ميلاده .

- تاريخ قيده فى جدول النقابة .

- مدة عضويته .

- بيان بلخه أو معاشه من أية جهة أخرى .

- الورثة الذين يستحقون المعاش من بعده .

مادة ١٥٦ - يقدم طلب المعاش أو الاعانة من العضو أو من المستحقين عنه الى لجنة الصندوق على النموذج المعد لذلك .

وإذا كان الطلب مقدما من المستحقين عن صاحب الحق في المعاش
فيجب أن يكون مصحوبا بالأوراق الآتية :

(١) اعلام شرعى بوفاة العضو صاحب الحق في المعاش واثبات
ورثته الشرعيين •

(٢) اثبات من العضو وقت وفاته •

(٣) شهادات ميلاد الأولاد الذكور أو مستخرج رسمى منها •

(٤) شهادة موقعة من عضوين من أعضاء النقابة أو من موظفين
بالحكومة يزيد المرتب الشهري لكل منهما عن ثلاثين جنيها • مصدقا
عليها من الجهة الرئيسية التى يتبعانها ، تفيد أن زوجة العضو المتوفى وبناته
لم يتزوجن بعد وفاة مورثهن • ويتكرر تقديم هذه الشهادة كل ستة أشهر •

مادة ١٥٧ (١) - يصرف معاش شهري قدره عشرة جنيهاات للعضو
الذى أحيل الى المعاش أو بلغ من الستين بشرط أن يكون قد مضى على
تخرجه مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وسدد عنها اشتراكات النقابة
سواء كان الاشتراك فعليا أو اعتباريا ما لم يكن قد أعفى من أدائها بقرار
من مجلس النقابة •

ويحتفظ أعضاء نقابة المحاسبين والمراجعين المنقولين الى شعبة المحاسبة
والمراجعة بكافة حقوقهم المقررة لهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٥ فيما يتعلق بالمعاش والاعانات •

مادة ١٥٨ - يصرف للمستحقين عن العضو المتوفى معاش شهري
يوازى نصف المعاش المقرر له ويوزع بينهم على الوجه المبين في المادة ٨٥
من القانون •

(١) الفقرة الأولى والثانية من المادة ١٥٧ مستبدلة بقرار وزير المالية
رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ - الوقائع المصرية العدد ٢٦٤ فى ١٨/١١/١٩٧٥

مادة ١٥٩ - - يصرف للعضو اعانة شهرية في حالة العجز الصحي بقرار من القومسيون الطبي قبل بلوغه سن الستين وفقا للفئات التالية :

مليم جنيه
٥٠٠ ٣ للعضو .

ويضاف الى هذا المبلغ :

٥٠٠ ١ للزوجة أو الزوجات :

— ١ لكل ولد أو بنت بحد أقصى ثلاثة أولاد .

— ١ لكل من الوالد والوالدة .

فان لم يكن بينهم أحده من هؤلاء قسم ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسب المتقدمة ويشترط أن يكون العضو قد سدد الاشتراك السنوى المستحق عليه منذ قيد اسمه فى النقابة ما لم يكن قد أعفى من أدائها بقرار من مجلس النقابة .

مادة ١٦٠ - تكون المطالبة بمعاش النقابة فى حدود سنتين من تاريخ استحقاق المعاش بالتقاعد عن العمل فى سن الستين أو بعدها ، أو بالوفاة ، والا سقط الحق فى المعاش على ألا يصرف متجمد المعاش الا فى حدود سنة سابقة على قرار المجلس الذى صدر بقيمة المعاش المستحق .

مادة ١٦١ - يجوز لمستحق المعاش الجمع بين المعاش الذى يتقاضاه من النقابة وأى معاش آخر يتقاضاه العضو من أى جهة أخرى طبقا لأى قانون آخر .

مادة ١٦٢ - تصرف لأسرة العضو المتوفى اعانة وقتية قدرها خمسون جنيها لمواجهة مصاريف الجنازة ويكون الصرف باسم أرملة

العضو وفي حالة عدم وجودها فتصرف باسم أكبر أولاده البالغين فان لم يوجد فتصرف الى من قام بالصرف على الجنازة بشرط تقديمه ما يثبت ذلك .

ولا يصرح بصرف مصاريف الجنازة في حالة تأخر العضو المتوفى في سداد الاشتراكات لمدة أكثر من سنة بخلاف السنة التي حدثت فيها الوفاة ، ما لم يكن قد أعفى من أدائها بقرار من مجلس النقابة .

ويسقط حق الأسرة في صرف مصاريف الجنازة اذا انقضى على الوفاة ستة أشهر ولم تتقدم الأسرة بطلب صرفها .

مادة ١٦٣ - يشترط لاستحقاق الأخت والأخوات الشقيقات للمعاش ألا يوجد من المستحقين الآخرين للعضو المتوفى وأن يثبت قيامه باعالتها أو اعالتهم قبل الوفاة وألا يكون لهن أشقاء آخرون يتكسبون أو يكون بماله ما يثبت أنه العائل الوحيد لهن .

مادة ١٦٤ - تصرف اعانة علاج للعضو وزوجته وأحد أبنائه للاسهام في نفقات أجراء العمليات الجراحية وأجور الإقامة والعلاج والأدوية داخل المستشفيات وذلك بالنسب الآتية :

٥٠٪ من النفقات للعضو .

٢٥٪ من النفقات للزوجة .

٢٥٪ من النفقات لأحد أبناء العضو .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما تتحمله النقابة للعضو وأسرته على خمسين جنيها سنويا .

ويشترط أن يكون العضو مستمداً لاشتراكاته حتى نهاية السنة
السابقة على تقديم الطلب بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر على الأقل قبل إجراء
العملية ما لم يكن قد أعفى من أدائها بقرار من مجلس النقابة ، وأن يقدم
مستندات الصرف خلال أربعة أشهر من تاريخ الخروج من المستشفى
والا سقط حقه في المطالبة بها .

ويشترط أن يكون العلاج بأحد المستشفيات الكبيرة المعروفة ،
ونسبى من ذلك المناطق التي لا توجد بها مستشفيات .

ويجوز لمجلس النقابة اعتماد العلاج والعمليات الجراحية وعمليات
العيون بالعيادات الخاصة بشرط الإقامة بها ، وعمليات العيون وتجبيس
الكسور السريعة دون إقامة بالمستشفى .

مادة ١٦٥ - تصرف النقابة اعانة ولادة للعضوات بواقع عشرة
جنيهاً عن كل ولادة ويحد أقصى مرتين ٠٠ وفي حالة عمليات الولادة
القيصرية تسهم النقابة في النفقات بحد أقصى مرتين للعضوات ومرة واحدة
لزوجات الأعضاء طبقاً لنظام العلاج الوارد بالمادة ١٦٤ من اللائحة .

مادة ١٦٦ - يصرف مبلغ عشرون جنيهاً اعانة عند زواج كل بنت
من البنات المستحقات في المعاش ولمرة واحدة فقط .

مادة ١٦٧ (١) - لا تتجاوز القروض النقابية التي يقرها مجلس
النقابة للعضو عن ستين جنيهاً في السنة لطالبيها ولا يجدد القرض
الا عند الضرورة وبعد سداد القرض السابق كاملاً أو سداد ثلثيه على
الأقل بشرط خصم الباقي من القرض الجديد ، ويسدد القرض خلال
سنة على الأكثر .

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٦٧ مستبدلة بقرار وزير المالية
رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٧٥ - الوقائع المصرية العدد ٢٦٤ في ١٨/١١/١٩٧٥

ويشترط لتقرير القرض أن يقدم العضو طلباً به مصحوباً بالضمان الذي تقرره النقابة من جهة العمل التي ينتمي اليها ، وبين الضمان استعداد جهة العمل لخصم أقساط القرض وتوريده لحساب النقابة شهرياً .

مادة ١٦٨ - يسرى نظام الاقتراض بنفس الشروط على الأعضاء المحالين الى المعاش بضمان معاشاتهم المستحقة لدى النقابة .

مادة ١٦٩ - اذا طرأ على العضو ظروف قهرية تقتضى اعانته مادياً ، فللجنة الصندوق في حالة اقرارها أن تقرر له راتباً شهرياً لمدة أقصاها سنة مع جواز تكراره أو تقرير صرف اعانة وقتية ، وذلك حتى ولو لم يتوافر فيه شرط من شروط استحقاق المعاش المشار اليه في المادة ٨٤ من القانون .

ولا يجوز الجمع بين المعاش وبين المرتب الشهري أو الاعانة الوقتية .
مادة ١٧٠ - على لجنة الصندوق أن تستوثق في فترات دورية من وجود أصحاب المعاش أو الاعانة على قيد الحياة ومن عدم زواج الأراامل أو البنات كما لها الحق في طلب الأوراق والمستندات التي تلزم لها لبحث الحالات المعروضة عليها .

وعلى الأعضاء أو الأسر المنتفعين بالاعانة أو المعاش اخطار النقابة عن أى تغيير في حالتهم الاجتماعية لتعديل الاعانة أو المعاش فى ضوءها ، والا اعتبروا مسئولين عما صرف دون وجه حق .

مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة اعادة النظر فى الأسس التى يقوم عليها صرف المعاشات لتحسين قيمتها وقواعد صرفها وتوسيع فائدها وذلك اذا تبين للمجلس أن ميزانية الصندوق تسمح بذلك أو اذا تمكن من تدبير وسائل تمويل جديدة تدعم ميزانية الصندوق .

كما يجوز لمجلس النقابة النظر في تخفيض قيمة المعاش أو إيقاف صرفه وفقا لحالة الصندوق وميزانيته .

مادة ١٧٢ - تعتبر البيانات التي تقدم عن حالة العضو المالية والاجتماعية سرية ولا يجوز اذاعتها .

مادة ١٧٣ - يكون حل الصندوق والصرق في أمواله عن طريق استفتاء لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة منعقدة في جلسة غير عادية .

وقدعى هذه الجمعية غير العادية بناء على طلب من النقيب أو من خمسة عشر عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النقابة .

ولا يكون الاستفتاء صحيحا الا اذا اشترك فيه أكثر من نصف الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الحاضرين وتعرض النتيجة على وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

الباب السابع عشر

الانتخابات

مادة ١٧٤ - يجرى انتخاب أعضاء مجالس الشعب والنقابات الفرعية قبل الاجتماع العادي للجمعية العمومية للنقابة .

وتجرى الجمعية العمومية للنقابة انتخاب النقيب وباقي الأعضاء المكملين لمجلس النقابة في اجتماعها العادي على مستوى الجمهورية .

مادة ١٧٥ - يفتح باب الترشيح لانتخاب أعضاء مجالس الشعب والنقابات الفرعية والنقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين الذين تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة لمدة خمسة عشر يوما على الأقل ويجب قفل باب الترشيح للانتخاب قبل اجراء الانتخاب بثلاثين يوما على الأقل .

مادة ١٧٦ — يعلن مجلس النقابة عن مواعيد فتح باب الترشيح وإقفاله ومواعيد الاقتخاب في جريدتين يوميتين من الجرائد الكبرى وفي النشرة الدورية للنقابة كما تعلق صورة من ذلك الاعلان بلوحة الاعلانات بدار النقابة ومقار النقابة الفرعية ، كل ذلك قبل موعد فتح باب الترشيح بسبعة أيام على الأقل ، ولا تجرى الانتخابات الا بين الذين تقدموا بترشيح أنفسهم •

مادة ١٧٧ — تقدم طلبات الترشيح للاقتخاب على النموذج الخاص بذلك ، ويصرف من النقابة مقابل (٥٠٠ مليم) لكل نموذج ، ومصحوبا بالتأمين وقدره (ثلاثة جنيهات) لا ترد الا اذا حصل العضو على عشر أصوات الناخبين •

وترسل الطلبات باسم السيد قيب التجاريين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو تسلم باليد الى سكرتارية النقابة بموجب إيصال •
ويعد سجل خاص يثبت فيه أسماء طالبي الترشيح وتاريخ وساعة تقديم طلباتهم •

مادة ١٧٨ — يقوم الأمين العام بإرسال بطاقات الاقتخاب الى أعضاء الجمعية العمومية مرفقا بكل منها كشف بأسماء المرشحين على المستوى المطلوب كل على حدة مرتبة حسب الحروف الأبجدية •• وتشر أسماء المرشحين في النشرة الدورية الخاصة بالنقابة ، كما تعلن في لوحة الاعلانات بدار النقابة ومقار النقابات الفرعية •

مادة ١٧٩ — يعرض مجلس النقابة بدارها ومقار النقابات الفرعية كشفا بأسماء المرشحين لمنصب النقيب ولعضوية مجلس النقابة ومجالس

للشعب وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل ولكل مرشح حق التنازل عن الترشيح قبل انعقاد الجمعية العمومية يومين على الأقل ويرفع اسم المتنازل من كشوف الترشيح التي تعرض على الجمعية العمومية .

مادة ١٨٠ - تشكل لجنة عامة على مستوى الجمهورية من سبعة أعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه للإشراف على الانتخابات . وتشكل لجان الإشراف الفرعية على الانتخابات بمعدد اللجان الانتخابية بالمحافظات ويمثل النقابة أحد أعضاء المجلس رئيسا وعضوان يرشحهما الفرع من بينهما رئيس الفرع أو أحد أعضاء اللجنة التأسيسية ، على أن يعتمد مجلس النقابة التشكيل النهائي للجنة الفرعية .

ولكل مرشح الحق في اتداب عضو عنه يحضر عمليتي الانتخاب والفرز ، على أن يخطر مجلس النقابة باسم المندوب قبل اجتماع الجمعية العمومية بخمسة أيام على الأقل والا سقط حقه في اختيار مندوب عنه .

مادة ١٨١ - يقوم أعضاء النقابة الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية بانتخاب النقيب والأعضاء المكملين لمجلس النقابة على مستوى الجمهورية في الموعد الذي يحدده مجلس النقابة بدار النقابة بالقاهرة .

مادة ١٨٢ - يتولى رئيس الشعبة الإشراف على عملية الانتخاب وفرز الأصوات ويعاونه في ذلك الوكيل والأمين . وتبلغ نتيجة الانتخاب الى اللجنة الرئيسية للاقتخاب .

مادة ١٨٣ - لا يجوز لأي عضو أن يدلي بصوته إلا بعد إبراز بطاقة عضوية النقابة أو بطاقة تحقيق الشخصية أو العائلية ، وليس من حق أي عضو التوقيع بضمان أو معرفته للعضو الذي لا يملك هذه البطاقة .

ويجب على كل ناخب أن ينتخب عددا من المرشحين بقدر عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم وكل ورقة تتضمن انتخاب عدد من الأعضاء أقل أو أكثر من العدد المطلوب تعتبر باطلة ، وتعطى الأصوات بالطريق السري ويمنع التصويت العلني .

مادة ١٨٤ - تجرى الانتخابات بطريق الاقتراع السري بواسطة مجلس النقابة ومجالس الشعب ومجالس النقابات الفرعية وذلك ابتداء من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الخامسة بعد الظهر في اليوم المحدد للانتخاب .

وتؤشر لجنة الانتخاب أمام أسماء الأعضاء الذين باثروا حقوقهم الانتخابية في كشوف الناخبين التي تعدها النقابة وتوزعها على لجان الانتخاب قبل انعقاد الجمعية العمومية .

كما تؤشر على بطاقت الانتخاب التي يحملها الناخبون بما يفيد حضورهم ومباشرة حقوقهم الانتخابية .

ولا يسمح لمن لا يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة بمباشرة حقه الانتخابي الا بعد التحقق من شخصيته ومن ورود اسمه في كشوف الناخبين واجبات ذلك في محضر الانتخاب .

وعند حلول موعد انتهاء الانتخاب تقفل أبواب اللجان ويحصر عدد
أسماء الناخبين الموجودين داخل مقر اللجان ويتثبت ذلك فى محاضر
الانتخاب وتستمر اللجان فى أداء عملها إلى أن يدلى هؤلاء الناخبون
بأصواتهم •

مادة ١٨٥ — على أثر انتهاء عملية الانتخاب تختم الصناديق
بالجمع الأحمر بخاتم النقابة وتحرر كل لجنة انتخابية محضرا بالاجراءات
التي تمت فى عملية الانتخاب تثبت فيه عدد الأعضاء الذين باشروا حقوقهم
الانتخابية وعدد أوراق الانتخاب التي استعملت وعدد ما لم يستعمل فى
مظروف يختم بالجمع الأحمر بخاتم النقابة ، كما توضح مفاتيح الصناديق
ومحاضر الانتخاب فى مظروف آخر يختم كذلك بالجمع الأحمر بخاتم
النقابة •

مادة ١٨٦ — يشكل مجلس النقابة لجنة رئيسية لتلقى الأصوات
وفرزها تحت اشرافه ، ويعلن عن أسماء أعضائها قبل عملية الانتخاب •

وتتولى اللجنة الرئيسية فرز أصوات الناخبين من أعضاء الجمعية
العمومية المجتمعين بمقر النقابة بالقاهرة ، وتحرر محضرا بعملية الانتخاب
من صورتين تثبت فيها اجراءاتها وعدد الأصوات التي اشتركت فى عملية
الانتخاب مع بيان الصحيح منها والباطل ، وعدد الأصوات الصحيحة التي
حصل عليها كل مرشح ، ويوقع على هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة •

كما تحفظ بطاقات الانتخاب فى مطروف يعلق بالجمع الأحمر ويوقع عليه من جميع أعضاء اللجنة •

مادة ١٨٧ — تشكل فى كل نقابة فرعية لجنة فرعية برئاسة المشرف على عملية الانتخاب وعضوية اثنين من أعضاء الفرع يختارهما مجلس النقابة لتلقى الأصوات وفرزها •

وتقوم اللجنة الفرعية بفرز أصوات الناخبين • وبمجرد انتهاء عملية الفرز بالفرع تبلغ النتيجة بإشارة يرقية الى رئيس الجمعية العمومية موضحا بها عدد الأصوات الصحيحة التى اشتركت فى الانتخاب ، وعدد الأصوات الصحيحة التى حمل عليها كل مرشح •

وتعد اللجنة الفرعية — فى ذلك الوقت محضرا بعملية الانتخاب من ثلاث صور ثبت فيها اجراءاتها وعدد الأصوات التى اشتركت فى عملية الانتخاب مع بيان الصحيح والباطل منها ، وعدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح ، ويوقع على هذا المحضر من جميع أعضاء اللجنة الفرعية، وتودع بطاقات الانتخاب فى مطروف يعلق بالجمع الأحمر ويوقع عليه من جميع أعضاء اللجنة الفرعية •

وتحفظ احدى صور محضر عملية الانتخاب بالفرع ، وترسل باقى الصور وكافة أوراق الانتخاب مع مخصوص الى مقر النقابة بالقاهرة وتسلم الى رئيس لجنة الانتخاب الرئيسية •

مادة ١٨٨ — تعد كل لجنة انتخابية كشفا بأسماء الأعضاء الذين تخلفوا عن تأدية واجبهم الانتخابى أمامها ، وتسلمه الى الأمين العام للنقابة

لمراعاة تفصيل الغرامة وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ عن سداد للاشتراكات المستحقة من قبل

مادة ١٨٩ - تعلن النتيجة النهائية لانتخاب النقيب فور ورود أوراق الانتخاب من لجنة الانتخاب الرئيسية والتي تعد محضراً نهائياً بنتيجة الانتخاب .

كما تعلن النتيجة النهائية لانتخاب أعضاء مجلس النقابة فور اعلان نتيجة انتخاب الفروع ومجالس الشعب الى اللجنة الرئيسية للانتخاب ، ويعد محضر نهائي بنتيجة الانتخاب .

وتعلن النتيجة النهائية لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، وأعضاء مجالس الشعب والنقابات الفرعية في جريدتين من الجريدة اليومية واسعة الانتشار وفي النشرة الدورية للنقابة وتلصق في لوحة الاعلانات بدار النقابة ومقار النقابات الفرعية .

الباب الثامن عشر

أحكام ختامية

مادة ١٩٠ - تصدق الجمعية العمومية على هذه اللائحة وترفع الى وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لاستصدار قرار بها طبقاً للمادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة التجارين .

مادة ١٩١ - تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول من تاريخ صدور القرار الوزاري . ويصوب بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية العمل بهذه اللائحة لحين اعتمادها .

مادة ١٩٢ - لا يجوز ادخال أى تغيير أو تعديل عليها الا بعد مضي سنة على الأقل وفي جمعية عمومية يحضرها العدد القانوني ويوافق على التعديل ثلثا الأعضاء الحاضرين على الأقل .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٩٤ / ١٩٩٦

I.S.B.N. 977 - 268 338 - 5

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / إبراهيم السيد البهنساوى

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٨٧٥٣ — ١٩٩٥ — ١٠٣١

اطلبوا الكتب القانونية

من مراكز بيع المطبوعات الحكومية

ميدان الأوبرا وفرع المطبعة ٤٠ ش نوبار بالقاهرة

مبنى المخازن العامة ٣ شارع الشهيد جلال دسوقي - الحضرة بالإسكندرية

- | | |
|---|--|
| ● قوانين العلامات التجارية وقمع | ● قانون العمل |
| التدليس والغش | ● قانون الضرائب على الدخل |
| ● قانون تنظيم الشركات السياحية | ● ضريبة الدمغة ولائحتها |
| ● قانون نزع الملكية | ● قانون الإجراءات الجنائية |
| ● قانون المحاسبة الحكومية | ● قانون العقوبات |
| ● قانون تنظيم المناقصات والمزايدات | ● قانون التعامل بالنقد الأجنبي ولائحته |
| ● قانون الجمارك | ● التنفيذ |
| ● قانون الحراسة | ● قانون المنشآت الفندقية والسياحية |
| ● قانون الإعفاءات الجمركية | ● دستور جمهورية مصر العربية والقوانين |
| ● قانون الحمامة | المكملة له |
| ● قانون الأحداث | ● لائحة بدل السفر |
| ● قانون شركات قطاع الأعمال العام | ● قانون تأجير وبيع الأماكن |
| ولائحته التنفيذية | ● قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء |
| ● قانون السجل التجاري | ● قانون الزراعة |
| ● قانون الميراث والوصية | ● قانون الخدمة العسكرية |
| ● قانون العاملين المدنيين بالدولة ج ١ | ● قانون الشركات المساهمة |
| ● مجموعة قوانين وتسويات والإصلاح | ● قانون الضريبة على المبيعات ولائحته |
| الوظيفي للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع | التنفيذية |
| العام ج ٢ | ● اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب |
| ● قانون الإدارة المحلية | ● اللائحة التنفيذية لقانون الشركات |
| ● لائحة القومسيونات الطبية | ● قانون النيابة الإدارية |
| ● قانون ضريبة الأيلولة | ● قانون الجبانات ولائحته |
| ● قانون رسوم التوثيق العقاري | ● لائحة المخازن |
| ● قانون الجنسية المصرية | ● قانون سجل المسحورين |
| ● قانون المرافعات | ● قانون الوكالة التجارية |
| ● قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمخارج | ● قانون التخطيط العمراني |
| ● قانون السجل العيني | ● التعليم الخاص |
| ● قانون التعليم العام | ● قرار وزير شئون الاستثمار رقم ٧ |
| ● نقابة المهن التعليمية | ● لسنة ١٩٨٢ (ملحق العقد الابتدائي) |
| ● قانون التعاون الإنتاجي والاستهلاكي | ● القانون المدلى |
| ● قانون بعض البيوع التجارية | ● قانون الحجز الإداري |

● قانون نقابة المهن الإجماعية ونقابة المحظنين

- قوانين نقابات المهن الطبية والتشكيلية والفنون التطبيقية
- قانون نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية

- قانون نقابة مهن التمريض
- قوانين نقابات التجارين والمهندسين
- قوانين المهن الطبية
- قانون الأسماء والدفاتر التجارية
- قانون بيع المحال التجارية
- قانون الوزن والقياس والكيل
- النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية والاجتماعية

- قرارات وزير الاقتصاد بشأن إنشاء سوق حرة للنقد الأجنبي
- إنشاء السوق المصرفية
- قانون الرقابة الإدارية
- مجموعة التشريعات الزراعية (٤ أجزاء)

- قانون مزاولة مهنة التوليد
- قرار وزير الزراعة بشأن ذبح الحيوانات

- مستويات اللياقة الطبية للقوات المسلحة

- قانون الجهاز المركزي للمعاشيات (٣ أجزاء)

- قانون الشركات العاملة في مجال نقل الأموال

- لائحة المستشفيات
- قانون الطرق الصوفية ولائحته
- الاشتراطات العامة للمحلات (٤ أجزاء)
- موسوعة بدل التفرغ ج ١
- موسوعة بدل الطبيعة ج ٢
- موسوعة بدل التمثيل ج ٣
- موسوعة بدل الإقامة ج ٤
- موسوعة بدل الحضور والسكن ج ٥
- موسوعة بدل الغذاء والملبس ج ٦
- مجموعة تشريعات التأمين الصحي

● قانون العاملين بالقطاع العام

- قانون الجوازات
- قانون التقاعد والتأمين للقوات المسلحة
- قانون حماية الآثار
- قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
- قانون الأراضي الصحراوية
- قانون المطبوعات
- قانون الكسب غير المشروع
- قانون المرور
- قانون المحال العامة
- قانون الملاهي
- قانون المحال الصناعية
- قانون حماية حق المؤلف
- قانون الضريبة على العقارات المبنية
- قانون التوثيق والشهر
- قانون تأجير العقارات المملوكة للدولة

- قانون الشرطة
- قانون التكوين والتسعين الجبري
- قانون الخدمة العامة للشباب
- قانون الرسوم القضائية
- قانون الأحوال المدنية
- نماذج العقد الابتدائي
- قانون التأمين الاجتماعي
- قانون الإدارات القانونية (أجزاء)
- قانون التعاون الزراعي
- قانون التأمين على عمال المقاولات
- قانون الثروة السمكية
- قانون السلك الدبلوماسي والفنم
- قانون البنك المركزي ونظام النقود
- قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- قانون الطرق العامة والإعلانات
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين
- قانون التأمين على أصحاب الأعمال
- قانون الأسلحة والذخائر
- لائحة المسافونين
- قانون السجل الصناعي
- قانون سلطة الصحافة ولائحته

● قانون براءة الاختراع	● قانون تصفية الأوقاف الناشئة عن الإصلاح الزراعي
● قانون التجارة	● قانون تأهيل المعوقين
● قانون التجوطة البحرية	● قانون المعاهد العالية ولائحته
● قانون المجتمعات العمرانية	● قانون التعمير
● قانون شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة	● قانون دور الحضارة
● قانون خدمة ضباط الشرف والصف والجود	● قانون البنوك والائتمان
● قانون التوحيد القياسي وتنظيم الصناعة	● قانون مكافحة المخدرات
● قانون أكاديمية الشرطة	● قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة (جزء أول)
● قانون العمد والمشايخ	● الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون الشاب والرياضة (جزءان)
● قانون النظافة العامة	● نقابة المهنيين الرياضية (جزء رابع)
● قانون مزاولة مهنة المحاماة	● قانون عقد العمل البحري
● أنظمة التأمين الاجتماعي	● قانون رسوم المواني والمناظر
● النظام الداخلي لجمعيات الإسكان	● قانون نقل البضائع
● قانون الجمعيات التعاونية	● قانون ضريبة الأقطان الزراعية
● قانون الاستيراد والتصدير	● قانون الطيران المدني
● قانون المنشآت الطبية	● قانون نقابة المهن العلمية
● قانون البورصات المالية	● قانون نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب
● النظام الأساسي للكلية العسكرية	● موسوعة المبادئ (أربعة أجزاء)
● قانون الإصلاح الزراعي	● قرارات تنظيم الصناعة (جزءان)
● لائحة الاستيراد والتصدير	● قانون الباحثين العلميين
● قانون التأمين على عمال المخازن	● قرارات بشأن المركز القومي للبحوث وأكاديمية البحث العلمي
● قانون التأمين الإجباري على السيارات	● مجموعة التشريعات الصحية والعلاجية (جزءان)
● قانون تنظيم تجارة الأدوية	● قانون مزاولة مهنة الطب والصيدلة
● قانون التعبئة العامة والأمن القومي	● قانون مجلس الدولة
● قانون تنظيم الأزهر الشريف	● قانون تنظيم الجامعات ولائحته
● قانون الرسوم الصحية والحجر الصحي	● قانون الري والصرف ولائحته
● قانون الغرف التجارية	● قانون التعاون الإسكاني
● قانون تنظيم الشهر العقاري	● قانون النقابات العمالية
● قانون الموازنة العامة للدولة	● قانون الاستثمار
● قانون التعريف الجمركية	● لائحة المحفوظات
● قانون المشردين والمشتبه فيهم	● قانون السلطة القضائية
● قانون الغرف الصناعية	● قانون الحجرة
● قانون هيئة قضايا الدولة	● قانون الأحوال الشخصية للمسلمين
● قانون نقابة المهن الزراعية	● قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين
● قانون مزاولة مهنة التمريض	

- مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث الإشعاعي والتلوث البحري ج ٢
- مجموعة تشريعات حماية البيئة والهواء والمياه من التلوث ج ٣
- مجموعة تشريعات حماية البيئة الصناعية من التلوث ج ٤
- مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث الغذائي والأمراض ج ٥
- قانون الجمعيات التعاونية التعليمية
- قانون الوظائف القيادية ولائحته التنفيذية
- التنظيم الإحصائي للمعاملات الخارجية
- الرقابة على السلع المستوردة
- قانون المصاعد الكهربائية
- قانون صناديق التأمين الخاصة
- قانون الوقف والحكر
- قانون إنشاء الكلية العسكرية لعلوم الإدارة

- قانون التأمين على العاملين المصريين بالخارج
- قانون البريد
- التأمين الاجتماعي الشامل
- الدوائر الانتخابية
- اللياقة الصحية عند التعيين
- مجموعة إعانة غلاء المعيشة
- بدلات العاملين بالقوات المسلحة والشرطة
- مرتبات وتمزيقات العاملين بالحكومة والقطاع العام (كتابان)
- ملحق لائحة بدل السفر
- الرقابة على الأشرطة السينمائية والمصنفات الفنية
- قرارات معادلة الشهادات الدرامية
- ملحق قانون التأمين الاجتماعي
- قانون الضمان الاجتماعي
- قانون الضريبة على المسارح والملاهي
- قانون تنظيم الوكالة في الشهر العقاري
- مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث ج ١

